



الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

الكتابة العامة للحكومة
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي للأداء لمهمة رئاسة الحكومة لسنة 2021

الفهرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة:

- 1- تقديم استراتيجية القطاع والمهمة
- 2- تقديم برامج المهمة
- 3- تقديم أهداف ومؤشرات أداء المهمة
- 4- الميزانية وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط

المحور الثاني: التقديم برامج المهمة:

- I. برنامج الإشراف
- 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته
- 2- اهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
- 3- نفقات البرنامج
- II. برنامج الرقابة
- 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته
- 2- اهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
- 3- نفقات البرنامج
- III. برنامج الإعلام والتكوين والإتصال
- 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته
- 2- اهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
- 3- نفقات البرنامج

IV. برنامج القيادة والمساندة

- 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته
- 2- اهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
- 3- نفقات البرنامج

V. برنامج التصرف في القطاع العمومي

- 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته
- 2- اهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
- 3- نفقات البرنامج

VI. برنامج تحديث الخدمات الإدارية

- 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته
- 2- اهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
- 3- نفقات البرنامج

الملاحق

- 1- بطاقات مؤشرات أداء البرنامج
- 2- بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في البرنامج

المحور الأول: التقديم العام

1- إستراتيجية المهمة:

تعمل رئاسة الحكومة على تنفيذ سياستها الوطنية في إطار التوجهات العامة للدولة والإتفاقيات الدولية، في إطار جملة من الإستراتيجيات الوطنية التي تمس جميع قطاعات تدخل السلطة التنفيذية، بإعتبار أن رئيس الحكومة يضبط السياسة العامة للدولة (الفصل 91 من الدستور) ويتصرف في الإدارة ويبرم الإتفاقيات الدولية ذات الصبغة الفنية (الفصل 92 من الدستور) قصد تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات، استنادا إلى مؤشرات التنمية وإعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي.

وأبرز هذه الاستراتيجيات هي:

- المخطط الخماسي للتنمية (2016 – 2020)
- استراتيجية "الحكومة الذكية 2020"، أفرزت عددا من المشاريع التي ناهز عددها 74 وثيقة مشروع يجري العمل حاليا على تنفيذها بالتشارك مع مختلف الأطراف المتدخلة وبالتعاون مع وزارة تكنولوجيا الإتصال والاقتصاد الرقمي، المشرفة فنيا على تنفيذ مختلف المشاريع.
- إستراتيجية تحديث الإدارة "إدارة 2020".
- إستراتيجية رقمنة الإدارة وتبسيط الخدمات العمومية من خلال وضع مجموعة من خطط العمل ومن أهمها "رؤية 2020" و "تونس الرقمية 2020" و "الإدارة الذكية 2020".
- إستراتيجية تحديث الوظيفة العمومية والتي تقوم على إجراءات نفذت على المدى القصير وأخرى استثنائية، بالإضافة إلى إجراءات ستنفذ على المدى المتوسط ضمن الإستراتيجية وبالشراكة مع الأطراف الاجتماعية وبدعم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي.
- وتتضمن هذه الإستراتيجية سبعة عناصر تتمثل في "مراجعة قانون الوظيفة العمومية" و "إرساء نظام وظيفة عمومية عليا" و "دعم الحراك والتوظيف" و "تطوير منظومتي التكوين والمعلومات" و "إرساء نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية" و "مراجعة الأنظمة الأساسية" و "أنظمة التأجير".

- الإطار المنطقي للخطط الوطنية لمأسسة النوع الإجتماعي 2016-2020، الذي يهدف إلى إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في التخطيط والبرمجة والموازنة للقضاء على جميع أشكال التمييز وتحقيق المساواة في التنمية والحقوق والواجبات بين المواطنين في غضون سنة 2020، وينتظر أن يحقق الآثار التالية:

● منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات:

1. منظومة قانونية مطابقة لمضامين الدستور والإتفاقيات الدولية الملزمة للدولة التونسية ✓
✓ جرد القوانين غير المطابقة للدستور والإتفاقيات.

✓ إعداد مشاريع نصوص قانونية وتنقيح نصوص أخرى

✓ وضع برنامج مناصرة ومساندة

2. إطار مؤسساتي فعال:

✓ مجلس النظراء: إحداث فرق عمل متخصصة وإعتماد دليل مرجعي لإعداد

الخطط السنوية القطاعية وتعزيز قدرات الأعضاء عبر الدورات التكوينية والإطلاع على التجارب المقارنة.

✓ مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة.

✓ آليات المتابعة والتقييم: إحداث كتابة قارة لمجلس النظراء وتفعيل الآليات.

3. مشاركة فاعلة للمرأة في التصدي للإرهاب والتطرف العنيف والمساهمة في نشر ثقافة السلم والأمن:

✓ خطة تنفيذية لقرار مجلس الأمن 1325 مفعلة.

✓ مساهمة فاعلة للنساء في مختلف البرامج الوطنية للتصدي للتطرف والإرهاب.

✓ إنجاز دراسات حول النساء ضحايا الإرهاب.

✓ إنجاز ندوات حول ثقافة السلم.

● الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

1. مشاريع نصوص تشريعية تفرض تمييزا إيجابيا لدعم حضور المرأة في الهيئات المنتخبة وهيكل الحوكمة

✓ إعداد 05 نصوص قانونية تضمن وجود النساء في الهيئات والمجالس المنتخبة ومواقع صنع القرار.

✓ نسبة لا تقل عن 30 لحضور النساء في الهيئات والمجالس المنتخبة ومواقع صنع القرار.

2. اجراءات لدعم التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة العامة لحماية الأمومة

✓ المصادقة على الإتفاقيات الدولية 103 لحماية الأمومة

✓ إطار قانوني لعطلة الأمومة والأبوة منقح

✓ خارطة للمحاضن ورياض الأطفال الوطنية

✓ إجراءات لإعادة توزيع الزمن المهني ومواعيد إنعقاد الإجتماعات السياسية والمهنية ملائمة للمرأة والرجل.

✓ إجراءات تمييز إيجابي للجهات: مثل برنامج "إحميني" الذي يهدف على تأمين التغطية الاجتماعية للنساء العاملات في القطاع الفلاحي وعائلاتهن.

✓ شبكة نقل محدثة لتسهيل تنقل الأطفال والنساء

3. برنامج لدعم قدرات المرأة والرجل للقيادة واخذ القرار

✓ رفع نسبة المشاركة الفاعلة للمرأة والرجل في الإعلام

✓ اعداد تقرير متابعة وتقييم للمشاركة الفعلية للمرأة والرجل في الإعلام.

4. دعم مشاركة فاعلة للمرأة في التصدي للإرهاب والمساهمة في بث السلم والأمن على المستوى الوطني والجهوي والمحلي:

✓ مشروع خطة وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1325 منجز.

✓ تنظيم ورشة تفكير بين الأطراف المعنية من القطاعين العمومي والخاص

والشركاء الاجتماعيين للتفكير حول اهم محاور دعم مشاركة المرأة في

التصدي للإرهاب والإستقطاب وفي بث السلم والأمن

✓ تكوين فرق عمل مشتركة لإعداد وصياغة مشروع الخطة الوطنية لتنفيذ قرار

مجلس الأمن الدولي 1325

✓ تنظيم دورات تكوينية لدعم قدرات فريق العمل المكلف بإعداد الخطة

• سياسات تضمن التمكين الإقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل:

1. آليات تدعم نفاذ وتحكم النساء في الموارد الاقتصادية والمالية وتشجع على المبادرة الخاصة.

2. آليات واجراءات ملزمة للتشجيع على التمييز الإيجابي في التشغيل والتدرج المهني

3. آليات لضمان العمل اللائق والأجر العادل.

4. موقع الكتروني للإستشارة والتوجيه والمساندة حول التصرف في المخاطر

• سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي

1. مخطط اقتصادي واجتماعي ومشاريع وبرامج عمومية تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي.

2. تحفيز القدرات والكفاءات في مجال ادماج مقارنة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانيات.

3. مأسسة النوع الاجتماعي في المخططات التنموية والميزانيات القطاعية.

4. نظام احصائي مبنى على مقارنة النوع الاجتماعي

5. نظام متابعة وتقييم آليات مأسسة وادماج مقارنة النوع الاجتماعي

• مخطط اتصالي وطني في مجال مقارنة النوع الاجتماعي:

1. مجتمع واع بأهمية ادراج مقارنة النوع الاجتماعي:

✓ التغطية الإعلامية للخطة الوطنية لمقارنة النوع الاجتماعي

✓ تفعيل خطاب ديني معتدل لإدماج مقارنة النوع الاجتماعي

✓ تطوير قدرات وسائل الإعلام بما يدعم قدرات النوع الاجتماعي

✓ مواقع التواصل الاجتماعي

✓ البرامج والمناهج والكتب المدرسية

✓ إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في المنظومة النظامية وغير النظامية

- الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2016 – 2020).

- إستراتيجية إصلاح المؤسسات العمومية

وتسهر على تحقيق المحاور الإستراتيجية التالية:

• الحوكمة الرشيدة وإصلاح الإدارة والتوقي من الفساد،

• تحديث الإدارة ومتابعة السياسات العمومية،

• تحسين جودة الخدمات الادارية وتقريبها من المواطن،

- تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية،
- النهوض بالقدرة التنافسية والرفع من جودة الإقتصاد التونسي،
- التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي،
- العمل على الحد من التفاوت التنموي بين الجهات وداخل الجهة الواحدة وتيسير إدماجها ضمن محيطها الإقليمي والوطني،
- إرساء إستراتيجية وطنية للإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

2- تقديم برامج المهمة:

تشتمل مهمة رئاسة الحكومة على خمس (05) برامج عملياتية وبرنامج القيادة والمساندة، وثمانية (08) برامج فرعية وإثنان وثلاثون (32) نشاطا وخمسة عشر (15) هدفا إستراتيجيا وثلاثون (30) مؤشرا لقيس أدائها، ويساهم في تحقيقها خمسة عشر (15) فاعلا عموميا.

أ- برنامج الإشراف، ويتولى خاصة:

- متابعة وإصلاح ونشر النصوص القانونية،
- إدارة مراحل السجل الوطني للمؤسسات،
- إعداد وتقييم ملفات تخصيص المنشآت العمومية،
- متابعة إنتاجية وحوكمة المنشآت العمومية،
- متابعة الملفات حول المجتمع المدني والهيئات العمومية المستقلة،
- إسناد منح لفائدة الهيئات العمومية المستقلة،
- تكوين الجمعيات ومراقبة نشاطها.

ب- برنامج الرقابة، ويتولى خاصة:

- رقابة أعمال التصرف بالإدارات والمنشآت والمؤسسات العمومية والأعمال المتعلقة بالتصرف في المصاريف العمومية والشراء العمومي،
- الرقابة القضائية،
- متابعة وتدقيق عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ج - برنامج الإعلام والاتصال والتكوين، ويتولى خاصة:

- متابعة إسناد المنح لفائدة كل من وكالة تونس إفريقيا للأنباء ومؤسسة التلفزة التونسية ومؤسسة الإذاعة التونسية والشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر ومركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات،
- تغطية أنشطة رئيس الحكومة وتحرير البلاغات الصحفية،
- دعم وتكوين الإعلاميين في ميدان الإعلام والاتصال.

د - برنامج القيادة والمساندة، ويتولى خاصة:

- تقديم الدعم والمساندة للبرامج الخمسة المكونة لمهمة رئاسة الحكومة،
- حوكمة التصرف في الموارد البشرية وفي الوسائل والمعدات الموضوعة على ذمة كافة هيكل رئاسة الحكومة،
- تطوير النظم والبرمجيات والشبكات المعلوماتية.

هـ - برنامج التصرف في القطاع العمومي، ويتولى خاصة:

- التصرف في الموارد البشرية للإدارة.
- ترشيد الموارد البشرية في الوظيفة العمومية.
- تنمية المهارات وتطوير الكفاءات.
- تنظيم إداري ناجح.
- تطوير أوجه التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية.

و - برنامج تحديث الخدمات الإدارية، ويتولى خاصة:

- دفع المسار التنموي من خلال تحسين جودة الخدمات الإدارية وتقريبها إلى المواطن.
- تبسيط الإجراءات الإدارية، وتكريس الشفافية من خلال دعم حق النفاذ إلى المعلومة وفتح البيانات الحكومية.
- إرساء الإدارة الإلكترونية والحكومة المفتوحة والتعريف بهما.
- النهوض بجودة الخدمات بالمصالح العمومية.

رسم بياني عدد 1 : هيكل المهمة حسب البرامج والبرامج الفرعية

البرامج	الإشراف	الرقابة	الإعلام والاتصال والتكوين	القيادة والمساندة	التصرف في القطاع العمومي	تحديث الخدمات الادارية
البرامج الفرعية	الإشراف	الرقابة	الإعلام والاتصال والتكوين	القيادة والمساندة	تحديث الوظيفة العمومية متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت	تحديث الخدمات الادارية
الوحدات العملياتية	- مصالح مستشار القانون - التشريع للحكومة - الإدارة العامة للتخصيص - الإدارة العامة لمتابعة إنتاجية المنشآت العمومية - مصالحي العلاقات مع الهيئات الدستورية - الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية - هيئة النفاذ إلى المعلومة	- هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية - الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية - الهيئة العليا للطلب العمومي - هيئة مراقبي الدولة - هيئة الشراكة بين القطاع العام والخاص - المحكمة الإدارية	- خلية الإعلام والاتصال - المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين	- الإدارة العامة للمصالح المشتركة - الأرشيف الوطني - مركز التوثيق الوطني - الكتابة العامة للحكومة - الديوان	- الهيئة العامة للوظيفة العمومية - الإدارة العامة للوظيفة العمومية - الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات - المدرسة الوطنية للإدارة	- الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية - إدارة نوعية الخدمة العمومية - وحدة الإدارة الالكترونية
الفاعلون العموميون	- المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية - السجل الوطني للمؤسسات - الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد - الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب - الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية - الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية - الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري - الهيئة الوطنية لمراقبة دسترة نصوصها مع الفقه		- وكالة تونس إفريقيا للأنباء - مؤسسة التلفزة التونسية - مؤسسة الإذاعة التونسية - الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر - مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات	- بيت الحكمة - الإتحاد الوطني للمرأة التونسية		
الأنشطة	متابعة وإصلاح ونشر النصوص القانونية إدارة مراحل السجل الوطني للمؤسسات إعداد وتقييم ملفات تخصيص المنشآت العمومية، متابعة إنتاجية وحوكمة المنشآت العمومية، متابعة الملفات حول المجتمع المدني والهيئات العمومية المستقلة إسناد منح لفائدة الهيئات العمومية المستقلة تكوين الجمعيات ومراقبة نشاطها	- رقابة أعمال التصرف بالإدارات والمنشآت والمؤسسات العمومية والأعمال المتعلقة بالتصرف في المصاريف العمومية والشراء العمومي - الرقابة القضائية متابعة وتقييم عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص	متابعة إسناد المنح لفائدة كل من وكالة تونس إفريقيا للأنباء ومؤسسة التلفزة التونسية ومؤسسة الإذاعة التونسية والشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر ومركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات تغطية أنشطة رئيس الحكومة وتحرير البلاغات الصحفية دعم وتكوين الإعلاميين في ميدان الإعلام والاتصال	تقديم الدعم والمساندة للبرامج الثلاثة المكونة لمهمة رئاسة الحكومة حوكمة التصرف في الموارد البشرية وفي الوسائل والمعدات الموضوعة على ذمة كافة هيئات رئاسة الحكومة تطوير النظم والبرمجيات والشبكات المعلوماتية	تحسين وترشيد التصرف في الموارد البشرية للإدارة تنمية المهارات وتطوير الكفاءات	تحسين ومراقبة جودة الخدمات الإدارية تبسيط الإجراءات والخدمات الإدارية وإعادة هندستها تطوير الإدارة الالكترونية وإرساء الحكومة المفتوحة

3- تقديم أهداف ومؤشرات أداء المهمة:

ولتحقيق إستراتيجية مهمة رئاسة الحكومة، تم تحديد مجموعة من الأهداف لكل برنامج طبقا

لما هو مفصل بالجدول التالي:

جدول عدد 1: إطار الأداء وأنشطة البرامج

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة
الإشراف	الهدف 1-1: تحسين إنتاج ونشر المعلومات.	المؤشر 1-1-1: تطور عدد المرسمين بمنظومة السجل الوطني للمؤسسات	1.1.1.1: -التنسيق مع مختلف الجهات الإدارية للتسريع في الإجراءات اللازمة المتعلقة بمطالب التسجيل. 2.1.1.1: - تحيين ومتابعة السجل. 3.1.1.1: - تشبيك قواعد البيانات والترابط الحيني بين الهياكل.	نشاط 1-1-1-1: - متابعة وإصلاح ونشر النصوص القانونية. نشاط 1-1-1-2: - تكوين ومراقبة نشاط الجمعيات.
	الهدف 2-1: تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية.	المؤشر 1-2-1: تطور عدد الشركاء من القطاع الخاص	1.2.1.1: - تنويع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. 2.2.1.1: - تشخيص القطاعات الاقتصادية الواعدة. 3.2.1.1: -إعادة هيكلة المؤسسات التي تمر بصعوبات إقتصادية.	نشاط 1-1-2-1: إعداد وتقييم ملفات تخصيص المنشآت العمومية. نشاط 1-2-2-1: متابعة إنتاجية وحوكمة المنشآت العمومية. نشاط 1-3-2-1: متابعة ملفات حول المجتمع المدني والهيئات العمومية المستقلة. نشاط 1-4-2-1: - منحة لفائدة الهيئات العمومية المستقلة.
الرقابة	الهدف 1.2: ضمان فاعلية القضاء الإداري	1.1.2: معدل آجال الفصل في القضايا في الطور الابتدائي	1.1.1.2: - تقريب الخدمات للمتقاضين 2.1.1.2: - تركيز الدوائر الجهوية للمحكمة الإدارية 3.1.1.2: تعزيز عدد الخدمات على الخط	1.1.1.2: تقريب الخدمات للمتقاضين 2.1.1.2: تركيز الدوائر الجهوية للمحكمة الإدارية 3.1.1.2: تعزيز عدد الخدمات على الخط
		2.1.2: نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين	1.2.1.2: - تلقي مشاريع النصوص 2.2.1.2: - آجال تقديم الاستشارات إلى الحكومة 3.2.1.2: عرض المشاريع على الدوائر المختصة	1.2.1.2: - تلقي مشاريع النصوص 2.2.1.2: - آجال تقديم الاستشارات إلى الحكومة 3.2.1.2: عرض المشاريع على الدوائر المختصة
	الهدف 2.2: نجاحة الرقابة على أعمال التصرف	1.2.2: عدد المهمات الرقابية المنجزة	1.1.2.2: - إجراء عمليات رقابة وتدقيق على جميع القطاعات 2.1.2.2: - حسن إختيار المهمات الرقابية 3.1.2.2: ضمان فاعلية ومردودية الأعمال الرقابية	1.1.2.2: - إجراء عمليات رقابة وتدقيق على جميع القطاعات 2.1.2.2: - حسن إختيار المهمات الرقابية 3.1.2.2: ضمان فاعلية ومردودية الأعمال الرقابية

<p>1.2.2.2: - تعزيز فرق الرقابة بالكفاءات المختصة</p> <p>2.2.2.2: ■ مواكبة المستجدات في أعمال التدقيق والتكوين الدوري لأجهزة الرقابة</p> <p>3.2.2.2: حث الهياكل الإدارية على تفعيل مقترحات هياكل الرقابة</p>	<p>2.2.2: نسبة إستجابة الإدارة للمقترحات الصادرة عن هياكل الرقابة.</p>		
<p>1-1-1-3: - النهوض بجودة المضامين الإعلامية</p> <p>2-1-1-3: - دعم الإنتاج السمعي والبصري</p> <p>3-1-1-3: - الرفع من مردودية الإشهار والإستشهار</p> <p>4-1-1-3: - تحسين نسب الإستماع والمشاهدة والقراءة.</p>	<p>المؤشر 1-1-3: تطور الموارد الذاتية</p>	<p>الهدف 1-3: حوكمة التصرف بالمؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة</p>	<p>الإعلام والإتصال والتكوين</p>
<p>1-1-2-3: -التحيين الدوري للمعطيات الموجودة بالمواقع الإلكترونية.</p> <p>2-1-2-3: -تحسين وتنويع المعلومات والإحصائيات.</p> <p>3-1-2-3: -تبسيط طرق النفاذ إلى المواقع الرسمية لرئاسة الحكومة.</p>	<p>المؤشر 1-2-3: عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة</p>	<p>الهدف 2-3: تيسير النفاذ إلى المعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي</p>	
<p>1-1-1-4: - إحكام توزيع الأعوان بين مختلف البرامج العملياتية.</p> <p>2-1-1-4: - تنظيم المناظرات للترقية عن طريق الملفات أو الإختبارات.</p> <p>3-1-1-4: -متابعة الملفات الإدارية لمختلف الأعوان</p>	<p>1-1-1-4: -التوصيف الوظيفي لمختلف المراكز وتحديد الحاجيات ومواصفات الفاعلين فيها.</p> <p>2-1-1-4: -تحديد النقص والزيادة في نسب التاطير بمختلف مراكز العمل.</p>	<p>1-1-4: نسبة التاطير</p>	<p>الهدف 1.4: تحسين التصرف في الموارد البشرية</p>
<p>1-2-1-4: - سحب الدورات التكوينية على مختلف الأعوان وملاءمتها لإحتياجاتهم.</p> <p>2-2-1-4: - تشريك المصالح في ضبط برامج التكوين.</p> <p>3-2-1-4: - إبرام عقود شراكة مع مدارس ومراكز مختصة في التكوين.</p>	<p>1-2-1-4: - تشخيص حاجيات المصالح من مختلف الإختصاصات.</p> <p>2-2-1-4: - تحيين برامج التكوين على ضوء المستجدات ومواكبة التقنيات الحديثة.</p>	<p>2-1-4: نسبة التكوين</p>	

<p>1-1-2-4 - توزيع نفقات التسيير والتدخلات والإستثمار بين مختلف البرامج التشغيلية</p> <p>2-1-2-4 - متابعة دفاتر السيارات والتثبت من المسافات المقطوعة</p> <p>3-1-2-4 - متابعة كشوفات الوقود وإصدار قصاصات التزود بالوقود وتوزيعها.</p>	<p>1-1-2-4 تكوين السواق في مجال الصيانة الوقائية.</p> <p>2-1-2-4 - تجديد أسطول النقل وسحب وسائل النقل التي تستجيب لشروط السحب.</p> <p>3-1-2-4 - تركيز منظومة المراقبة الآلية للحوادث GPS</p> <p>4-1-2-4 - اعتماد منظومة التراسل الإلكتروني للتقليص من استعمال وسائل النقل.</p>	<p>1-2-4 ترشيد استهلاك الوقود لسيارات المصلحة</p>	<p>الهدف 2.4: حوكمة التصرف في الوسائل والمعدات.</p>	
<p>1-1-3-4 تحديث وتعيين وترقية المنظومات والتطبيقات الإعلامية.</p> <p>2-1-3-4 -مراقبة المستعملين للمنظومات وتوفير الخبرة عند الحاجة.</p> <p>3-1-3-4 - ملاءمة الوسائط الإعلامية لمتطلبات العمل الإداري.</p>	<p>1-1-3-4 - تركيز المنظومات الحديثة والمتطورة.</p> <p>2-1-3-4 -رقمنة الإدارة والمساعدة على تطوير الأعمال الإدارية.</p> <p>3-1-3-4 - تطوير نظم السلامة المعلوماتية.</p>	<p>1-3-4 نسبة إستغلال المنظومات الإعلامية</p>	<p>الهدف 3.4: رقمنة الإدارة</p>	
<p>1.1.1.5: - ترشيد الموارد البشرية في الوظيفة العمومية</p> <p>2.1.1.5: إرساء نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية.</p>	<p>مؤشر 1.1.5 : عدد الإجراءات والنصوص التنظيمية المنجزة في مجال ترشيد التصرف في الموارد البشرية</p>	<p>الهدف 1.5: تحسين وترشيد التصرف في الموارد البشرية للإدارة.</p>	<p>التصرف في القطاع العمومي</p>	
<p>1.2.1.5: - وضع منظومة معلوماتية عامة حول الموارد البشرية.</p> <p>2.2.1.5: مراجعة أنظمة التأجير والتقييم والتحفيز.</p>	<p>مؤشر 2.1.5 : التحكم في نسبة الغيابات في الوظيفة العمومية</p>	<p>الهدف 1.5: تحسين وترشيد التصرف في الموارد البشرية للإدارة.</p>	<p>التصرف في القطاع العمومي</p>	
<p>1.3.1.5: - إرساء نظام وظيفة عمومية عليا.</p> <p>2.3.1.5: - تحسين التصرف في الموارد البشرية</p> <p>3.3.1.5: - إعادة توظيف الأعوان العموميين وتشجيع الحراك.</p> <p>4.3.1.5: الحد من تضخم عدد الأعوان والتخفيف من ضغط حجم الأجور على ميزانية الدولة.</p>	<p>المؤشر 3.1.5: نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية</p>	<p>الهدف 1.5: تحسين وترشيد التصرف في الموارد البشرية للإدارة.</p>	<p>التصرف في القطاع العمومي</p>	
<p>1.1.2.5: - إدخال إصلاحات على منظومة التكوين.</p> <p>2.1.2.5: - اعتماد التصرف بالكفاءة.</p>	<p>المؤشر 1.2.5: عدد المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل</p>	<p>الهدف 2.5: تنمية المهارات وتطوير الكفاءات.</p>	<p>التصرف في القطاع العمومي</p>	
<p>1.2.2.5: - اعداد برامج ذات صبغة أفقية ووطنية وتقريب خدمات التكوين من الجهات.</p> <p>2.2.2.5: تنفيذ المخطط السنوي للتكوين الخاص بالوزارة.</p>	<p>المؤشر 2.2.5: نسبة عدد المنتفعين بدورة تكوينية على المستوى الجهوي والمحلي</p>	<p>الهدف 2.5: تنمية المهارات وتطوير الكفاءات.</p>	<p>التصرف في القطاع العمومي</p>	
<p>1.3.2.5: - تنفيذ برامج تكوين وطنية.</p> <p>2.3.2.5: - ربط الترقية بالأداء واستحداث آليات لذلك مع إعادة الاعتبار للتكوين.</p>	<p>المؤشر 3.2.5: نسبة الاناث المشاركين في الدورات التكوينية</p>	<p>الهدف 2.5: تنمية المهارات وتطوير الكفاءات.</p>	<p>التصرف في القطاع العمومي</p>	

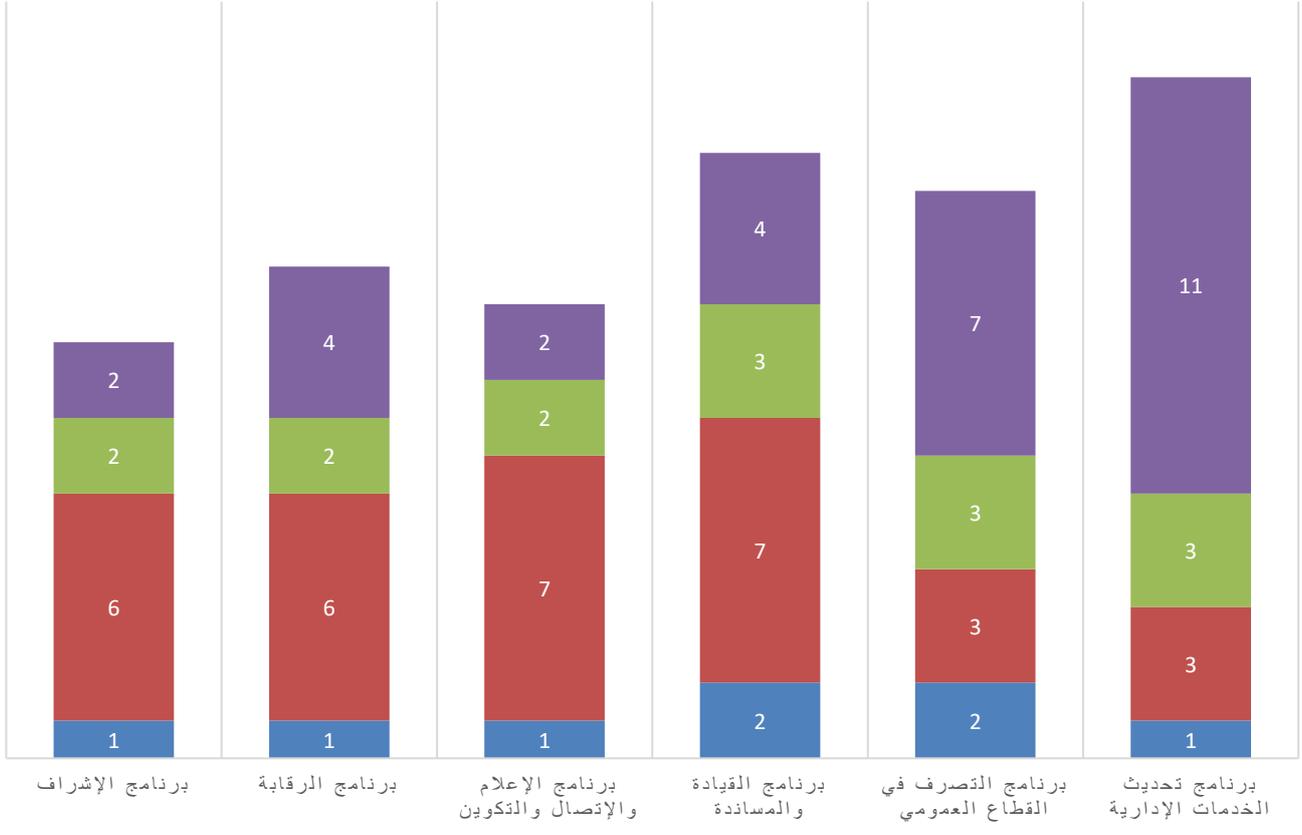
<p>1.1.3.5: - اعتماد وثيقة قانون الإطار كوثيقة تصرف تقديرية في الموارد البشرية.</p> <p>2.1.3.5: - تكريس مبادئ التخصص وعدم الجمع بين المهام المتنافرة وإدراج وظائف الرقابة والتدقيق والحوكمة وغيرها من الوظائف الاستشارية الضرورية عند دراسة الهياكل التنظيمية.</p> <p>3.1.3.5: - استصدار نص ترتيبي يتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرات الخارجية بالمؤسسات والمنشآت العمومية قصد تكريس مبادئ المنافسة والجدارة وتكافؤ الفرص.</p> <p>4.1.3.5: - إحداث مرجعية للمهن.</p> <p>5.1.3.5: - استحداث نظام تأجير يثمن الأداء ويعتمد على مؤشرات تصرف المؤسسة كمعيار مهم في قاعدة عناصر التأجير.</p> <p>6.1.3.5: - ربط جزء من الزيادات في الأجور بنتائج المؤسسة ومؤشراتها المالية.</p> <p>7.1.3.5: - مراجعة النظام الأساسي العام لأعوان المؤسسات والمنشآت العمومية.</p>	<p>المؤشر 1.3.5: نسبة ملاءمة الموارد البشرية مع مهام المؤسسة</p>	<p>الهدف 3.5: تطوير أوجه التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية.</p>	
<p>- القيام بالزيارات اليومية للمصالح العمومية من قبل الفريق المواطن الرقيب.</p> <p>- توجيه المراسلات الدورية نحو الهياكل والمصالح المعنية من قبل مصالح فريق المواطن الرقيب.</p> <p>- متابعة نسبة ردود الوزارات من خلال إعداد جداول لمتابعة الإجابات.</p> <p>- إنجاز الزيارات والمهام من قبل فريق المواطن الرقيب للمصالح العمومية لتقييم جودة خدماتها.</p> <p>- معالجة الإجابات الواردة من قبل الوزارات المعنية وتخزينها بالمنظومة الإعلامية.</p> <p>- عقد اجتماعات تحسيسية مع الهياكل المعنية لدعوتها للتفاعل الإيجابي باتخاذ الإجراءات التصحيحية لتفادي الإخلالات المسجلة.</p>	<p>المؤشر 1.1.6: نسبة الرد على المراسلات الموجهة إلى الوزارات بخصوص ملاحظات المواطن الرقيب</p> <p>المؤشر 2.1.6: نسبة استجابة الوزارات لملاحظات فريق المواطن الرقيب</p>	<p>الهدف 1.6: تحسين ومراقبة جودة الخدمات الإدارية</p>	
<p>- انتداب المزيد من المواطنين الرقباء خاصة على المستوى الجهوي وتطوير المحتوى التكويني لفانديتهم</p> <p>- برمجة المزيد من المهمات و الزيارات الميدانية لفريق المواطن الرقيب على المستوى الجهوي</p>	<p>المؤشر 3.1.6 : نسبة تغطية الولايات</p>		
<p>- تعيين المنظومة الإعلامية قصد إضافة المزيد من المصالح التي لم تتم زيارتها بعد وحذف المصالح التي تم غلق مقراتها</p> <p>- انتداب المزيد من المواطنين الرقباء</p>	<p>المؤشر 4-1-6: عدد المصالح المزورة</p>		
<p>- تنفيذ خطة عمل لتأهيل فضاءات الاستقبال بالمصالح العمومية بالقطاعات ذات الأولوية لجعلها مطابقة للمعايير والمواصفات المنصوص عليها بعلامة "مرحبا"</p>	<p>المؤشر 1-2-6: عدد المصالح العمومية المتحصلة على علامة "مرحبا" لجودة الاستقبال</p>		
<p>- تبسيط عدد من المسارات الإدارية الموجهة للمواطن والمؤسسة وفق مقارنة أحداث الحياة من خلال تحديد المسارات ذات الأولوية من وجهة نظر المواطن والمؤسسة وتقديم مقترحات لإعادة هندستها في إطار مقارنة تشاركية مع الهياكل المعنية وأخذا في الاعتبار لرأي المتعامل مع الإدارة</p> <p>- متابعة مدى تنفيذ وتجسيم مقترحات التبسيط</p>	<p>المؤشر 2-2-6: عدد المسارات الإدارية التي تمت مراجعتها</p>	<p>الهدف 2.6: تبسيط الإجراءات والخدمات الإدارية وإعادة هيكلتها</p>	
<p>- وضع برنامج تكوين حول جودة الاستقبال بالمصالح العمومية يشمل علامة مرحبا ومواثيق الجودة</p> <p>- تكريس آلية "ميثاق المواطن" وتعميمها على الهياكل العمومية</p>	<p>المؤشر 3-2-6: العدد الجملي لدور الخدمات الإدارية المحدثة بجميع أصنافها</p>		

<p>- وضع مقياس لتقييم عدد من الخدمات العمومية الالكترونية واتخاذ إجراءات لتطويرها وتحسينها بالتعاون مع الهياكل العمومية المعنية.</p> <p>- تطبيق المقياس على عدد من الخدمات الادارية على الخط.</p> <p>- اتخاذ الإجراءات الضرورية والقيام بالأعمال اللازمة لحث الهياكل العمومية على استعمال البوابة الوطنية للمشاركة العمومية (تنظيم أيام تحسيسية، دورات تكوينية، إرساء اطار تنظيمي، القيام بتقرير تقييمي لاستعمال البوابة).</p>	<p>المؤشر 1-3-6 : عدد من الخدمات العمومية الالكترونية التي تم تقييمها وتطويرها باعتماد مقياس تقييم الخدمات الالكترونية</p> <p>Baromètre des services électroniques</p>	<p>الهدف 3-6: تطوير الإدارة الإلكترونية وإرساء الحكومة المفتوحة</p>	
<p>-</p>	<p>المؤشر 2-3-6 : عدد الاستشارات العمومية المنظمة عبر البوابة الوطنية للمشاركة العمومية</p>		
<p>- يتم كل سنتين وضع خطة عمل خاصة ببرنامج شراكة الحكومة المفتوحة بتونس. وخلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2018-سبتمبر 2020 سيتم العمل على تنفيذ 13 تعهدا في شكل مشاريع تهم مختلف محاور الحكومة المفتوحة.</p>	<p>المؤشر 3-3-6 : عدد التعهدات المنجزة في إطار خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة</p>		
<p>- يتم في إطار برنامج البيانات العمومية المفتوحة العمل على تنفيذ جملة من المشاريع التي تهدف إلى جث الوزارات ومختلف الهياكل العمومية على نشر بياناتها العمومية في شكل مفتوح بالبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة وبعدد من البوابات القطاعية. وفي هذا الإطار سيتم العمل على مواصلة جرد البيانات العمومية الذي شمل إلى حد الن سنة قطاعات. كما سيتم العمل على نشر البيانات المفتوحة بالبوابات المذكورة.</p>	<p>المؤشر 4-3-6 : عدد مجموعة البيانات العمومية التي تم فتحها على بوابات البيانات المفتوحة.</p>		

عدد مؤشرات قيس الأداء	عدد الأهداف الإستراتيجية	عدد الأنشطة	عدد البرامج الفرعية	البرامج
2	2	6	1	برنامج الإشراف
4	2	6	1	برنامج الرقابة
2	2	7	1	برنامج الإعلام والاتصال والتكوين
4	3	7	2	برنامج القيادة والمساندة
7	3	3	2	برنامج التصرف في القطاع العمومي
11	3	3	1	برنامج تحديث الخدمات الإدارية
30	15	32	8	المجموع

إطار الأداء وأنشطة البرامج

عدد مؤشرات قياس الأداء ■ عدد الأهداف الإستراتيجية ■ عدد الأنشطة ■ عدد البرامج الفرعية



4- الميزانية وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط:

1.4 تقديم ميزانية المهمة لسنة 2021

قدّرت ميزانية مهمة رئاسة الحكومة لسنة 2021 بـ 207 809 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 9 954 مليون دينار مقارنة بقانون المالية لسنة 2020 (197 855 م د) وتمثل نسبة 5%.

تتوزع ميزانية مهمة رئاسة الحكومة لسنة 2021 حسب البرامج على النحو التالي:

برنامج الإشراف:

ضبطت ميزانية برنامج الإشراف لسنة 2021 في حدود 19 741 أ د دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية مقابل 20 483 أ د سنة 2020 وبإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية تبلغ نفقات برنامج الإشراف لسنة 2021 ما قدره 19 791 أ د مقابل 20 721 أ د سنة 2020 وتتوزع كما يلي:

ضبطت نفقات التأجير تعهدا ودفعا لبرنامج الإشراف لسنة 2021 في حدود 4 096 أ د مقابل 3 856 أ د سنة 2020 أي بزيادة قدرها بـ 240 أ د تمثل نسبة 6,2% . وقد بلغ أعوان هذا البرنامج 121 عوناً (85 عون بالإدارة المركزية و36 عوناً بالمؤسسات العمومية)

وضبطت نفقات التسيير تعهدا ودفعا لبرنامج الإشراف لسنة 2021 في حدود 4 020 أ د مقابل 3 860 أ د سنة 2020 أي بزيادة قدرها 160 أ د تمثل نسبة 4,2% .

كما ضبطت نفقات التدخلات لهذا البرنامج تعهدا ودفعا لسنة 2021 في حدود 11 575 أ د مقابل 12 767 أ د خلال سنة 2020، أي بنقص قدره 1 192 - أ د يمثل نسبة 9,3% .

وضبطت نفقات الاستثمار لبرنامج الإشراف لسنة 2021 في حدود 50 أ د تعهدا ودفعا ولم يتم ترسيم إعتمادات خلال سنة 2020. وستخصص الإعتمادات المبرمجة لإقتناء سيارة وظيفية لفائدة رئيس هيئة حماية المعطيات الشخصية.

برنامج الرقابة:

ضبطت ميزانية برنامج الرقابة لسنة 2021 في حدود 37 845 أ د مقابل 34 298 أ د سنة 2020 أي بزيادة قدرها 3 547 أ د تمثل نسبة 10,3% وتتوزع كما يلي:

ضبطت نفقات التأجير تعهدا ودفعاً لبرنامج الرقابة لسنة 2021 في حدود 35 305 أ د مقابل 31 178 أ د سنة 2020 أي بزيادة قدرها ب 4 127 أ د تمثل نسبة 13,2% وتعود هذه الزيادة أساساً إلى الإجراءات التالية:

➤ إنتداب عدد 7 مستشارين مساعدين عن طريق التسمية المباشرة بالمحكمة الإدارية	710 أ د,
➤ الإنعكاس المالي للزيادات في الأجور	1 804 أ د,
➤ الإنعكاس المالي للزيادة في منحة الإشراف والتنسيق	1 079 أ د,
➤ تدرج وترقيات وتسميات في خطط وظيفية	376 أ د.

وقد بلغ عدد أعوان هذا البرنامج 885 عوناً (436 عوناً بالإدارة المركزية و449 بالمحكمة الإدارية) سنة 2021 بإعتبار الإحالات على التقاعد التي شملت عونين (2).

قدرت الإعتمادات المرصودة بقسم التسيير تعهداً ودفعاً لفائدة برنامج الرقابة (المحكمة الإدارية) بـ 2 100 أ د بعنوان سنة 2021 مقابل 2 450 أ د سنة 2020 أي بنقص قدره 350 - أ د تمثل نسبة 14,5-%.

قدرت الإعتمادات المرصودة بعنوان التدخلات لفائدة برنامج الرقابة بـ 160 أ د بعنوان سنة 2021 مقابل 170 أ د سنة 2020 أي بنقص يقدر بـ 10 أ د تمثل نسبة 5,9-%.

قدرت الإعتمادات المرصودة بقسم الإستثمار لسنة 2021 لفائدة برنامج الرقابة بـ 280 أ د تعهداً ودفعاً مقابل 500 أ د تعهداً ودفعاً سنة 2020 أي بنقص قدره 220- أ د تعهداً ودفعاً تمثل نسبة 44-%.

برنامج الإعلام والاتصال والتكوين:

ضبطت ميزانية برنامج الإعلام والاتصال والتكوين لسنة 2021 في حدود 79 595 أ د مقابل 74 466 أ د سنة 2020 وتتوزع كما يلي :

قدرت نفقات التأجير العمومي لهذا البرنامج لسنة 2021 بـ 74 703 أ د مقابل 68 628 أ د سنة 2020 وهو ما يعني زيادة بقيمة 6 075 أ د أي بنسبة تقدر بـ 8,9-%.

هذا بالإضافة إلى الموارد الذاتية للمؤسسات التابعة للبرنامج والبالغة 29 875 أ د.

وقد بلغ عدد أعوان هذا البرنامج 2 789 عوناً، بإعتبار الإحالات على التقاعد التي شملت 14 عوناً بكلفة قدرها 588- أ د.

قدرت الإعتمادات المرصودة بقسم التسيير لفائدة برنامج الإعلام والاتصال والتكوين بـ 180 أ د

بعنوان سنة 2021 مقابل 165 أد مرسمة سنة 2020 أي بزيادة قدرها 15 أد تمثل نسبة 9,1%. هذا بالإضافة إلى الموارد الذاتية للمؤسسات التابعة للبرنامج والبالغة 30 927 أد قدرت نفقات التدخلات المرصودة لفائدة برنامج الإعلام والاتصال والتكوين بعنوان سنة 2021 بـ 4 702 أد تعهدا ودفعاً مقابل 6635 أد سنة 2020 أي بنقص قدره 961- أد يمثل نسبة 17-%. هذا بالإضافة إلى الموارد الذاتية للمؤسسات التابعة للبرنامج والبالغة 2 641 أد. قدرت الإعتمادات المرصودة بقسم الإستثمار لفائدة برنامج الإعلام والاتصال والتكوين بعنوان سنة 2021 بـ 10 أد تعهدا ودفعاً وخصصت لفائدة المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين وهو نفس المبلغ المرسم تعهدا ودفعاً بعنوان سنة 2020.

برنامج التصرف في القطاع العمومي:

ضبطت ميزانية برنامج التصرف في القطاع العمومي لسنة 2021 في حدود 11 692 أد دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية (المدرسة الوطنية للإدارة) مقابل 12 222 أد بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسة المذكورة، وتوزع تقديرات 2021 للبرنامج المذكور حسب البرامج الفرعية كما يلي:

بحساب الألف دينار

المجموع	نفقات الإستثمار	نفقات التدخلات	نفقات التسيير	نفقات التأجير	البيان
29211	115	3 573	955	6 649	برنامج فرعي 1: تحديث الوظيفة العمومية
400	---	---	---	400	برنامج فرعي 2: متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية
11 692	115	3 573	955	7 049	المجموع

حددت نفقات التأجير لبرنامج التصرف في القطاع العمومي لسنة 2021 في حدود 7 049 أد مقارنة بـ 7 200 أد سنة 2020 محين أي بنقص قدره 151- تمثل نسبة 2,1-%. وقد بلغ عدد أعوان هذا البرنامج بإحتساب أعوان المدرسة الوطنية للإدارة 218 عوناً (108 عون بالإدارة المركزية و110 عون بالمدرسة الوطنية للإدارة). قدرت نفقات التسيير لهذا البرنامج تعهدا ودفعاً بعنوان سنة 2021 بما قدره 955 أد مقابل 805 أد سنة 2020 محين أي بزيادة قدرها 150 أد تمثل نسبة 18,6%. هذا بالإضافة إلى الموارد الذاتية للمدرسة الوطنية للإدارة والبالغة 530 أد. قدرت نفقات التدخلات تعهدا ودفعاً لهذا البرنامج بعنوان سنة 2021 بـ 3 573 أد مقابل

2 881 أ د سنة 2020 محين أي بزيادة قدرها 692 أ د تمثل نسبة 24%.
 قَدَّرت إَعتمادات الإستثمار المرصودة سنة 2021 لفائدة برنامج التصرف في القطاع العمومي
 (البرنامج الفرعي تحديث الوظيفة العمومية) بـ 115 أ د تعهدا ودفعا مقابل 200 أ د لسنة 2020
 محين أي بنقص قدره 85- أ د تمثل نسبة 42,5%.

برنامج تحديث الخدمات الإدارية:

قَدَّرت ميزانية برنامج تحديث الخدمات الإدارية لسنة 2021 في حدود 0001 أ د مقابل 354
 1 أ د سنة 2020 وتتوزع كما يلي:

وقدّرت نفقات التأجير العمومي لهذا البرنامج لسنة 2021 بـ 870 أ د مقابل 2641 أ د سنة 2020
 وهو ما يعني نقصا بقيمة 394 - أ د أي بنسبة تقدّر بـ 31%.

وقد بلغ عدد أعوان هذا البرنامج 33 عونا.

كما قَدَّرت الإَعتمادات المرصودة بعنوان التدخلات لفائدة برنامج تحديث الخدمات الإدارية بعنوان
 سنة 2021 بـ 130 أ د مقابل 90 أ د بعنوان سنة 2020 أي بزيادة قدرها 40 أ د أي بنسبة تقدّر
 بـ 44,5%.

برنامج القيادة والمساندة:

ضبطت ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 في حدود 57 936 أ د مقابل 55 048 أ د
 خلال سنة 2020 أي بزيادة قدرها 2 888 أ د تمثل نسبة 5,2% وتتوزع تقديرات 2021
 للبرنامج المذكور حسب البرامج الفرعية كما يلي:

بحساب الالف دينار

المجموع	نفقات العمليات المالية	نفقات الاستثمار	نفقات التدخلات	نفقات التسيير	نفقات التأجير	البيان
2 646	-	-	-	-	2 646	القيادة
55 290	-	2 628	20 396	9 293	22 973	المساندة
57 936	-	2 628	20 396	9 293	25 619	المجموع

ضبطت نفقات التأجير تعهدا ودفعا خلال سنة 2021 في حدود 25 619 أ د مقابل 21 973 أ د
 سنة 2020 أي بزيادة قدرها 3 646 أ د تمثل نسبة 16,6%.

وتتوزع هذه الإَعتمادات على البرامج الفرعية على النحو التالي:

✓ القيادة: 2 646 أ د

✓ المساندة: 22 973 أ د

ويقدر عدد أعوان برنامج القيادة والمساندة بـ 900 عوناً إلى موفى سنة 2021 موزعين على البرامج الفرعية على النحو التالي:

المجموع	المساندة	القيادة	البرامج الفرعية الأسلاك
737	572	165	الإدارة المركزية
119	119	--	الأرشيف الوطني
44	44	--	المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"
163	163	--	مجموع المؤسسات العمومية
900	735	165	المجموع العام

علماً وأن الإحالة على التقاعد ستشمل عونين (02) موزعين بين البرنامجين الفرعيين القيادة والمساندة.

ضبطت نفقات التسيير لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 تعهداً ودفعا في حدود 9 293 أ د مقابل 9 562 أ د سنة 2020، أي بنقص قدره 269- أ د يمثل نسبة 2,8-%.

هذا، وتجدر الإشارة أنه تم إدراج كل إعتمادات التسيير ضمن البرنامج الفرعي المساندة. هذا بالإضافة إلى الموارد الذاتية للمؤسسات التابعة للبرنامج والبالغة 330 أ د.

وضبطت نفقات التدخلات لبرنامج القيادة والمساندة تعهداً ودفعا لسنة 2021 في حدود 20 396 أ د مقابل 21 353 أ د بعنوان سنة 2020 أي بنقص قدره 957- أ د يمثل نسبة 4,5-%.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إدراج كل إعتمادات قسم التدخلات ضمن البرنامج الفرعي المساندة.

وضبطت نفقات الاستثمار لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 في حدود 2 628 أ د مقابل 160 2 أ د سنة 2020 أي بزيادة قدرها 468 أ د تمثل نسبة 21,7-%.

جدول عدد 2: تطور ميزانية رئاسة الحكومة حسب الأقسام ومصادر التمويل

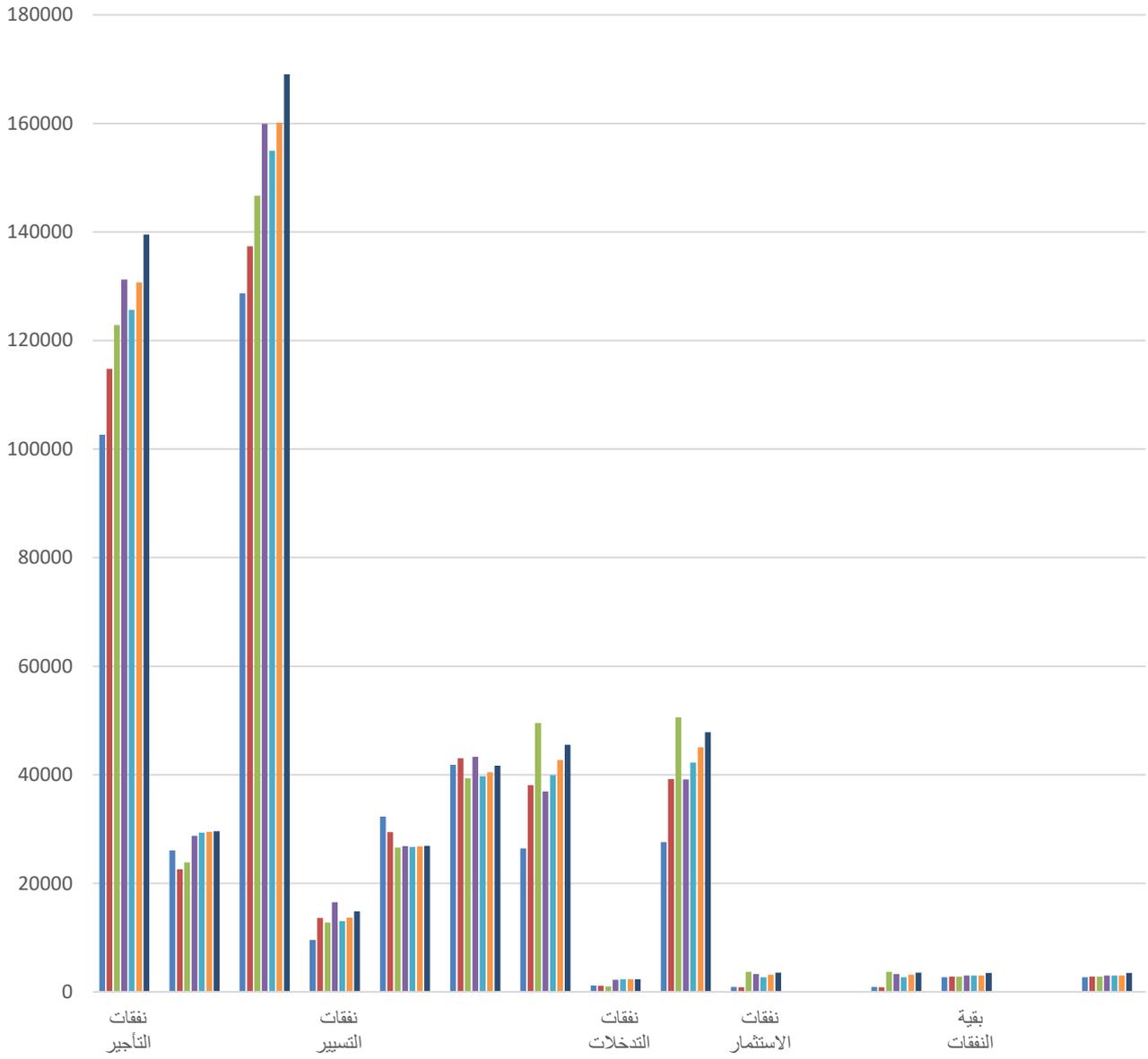
بحساب الالف دينار

تقديرات			2020		إنجازات			مصادر التمويل	البيان
2023	2022	2021	ق م محين	ق م	2019	2018	2017		
152 000	150 000	147 642	134 354	125 635	117 957	122 864	114 792	موارد الدولة	نفقات التأجير
30 380	30 000	29 875	29 342	29 342	25 195	23 845	22 561	م.ذ.م.ع	
182 380	180 000	177 517	163 696	154 977	143 152	146 709	137 353	مجموع القسم	
19 000	18 000	16 548	17 492	16 037	21 729	12 755	13 613	موارد الدولة	نفقات التسيير(*)
32 300	32 100	31 827	27 235	26 675	25 511	26 601	29 452	م.ذ.م.ع	
51 300	50 100	48 375	44 727	42 712	47 240	39 356	43 065	مجموع القسم	
45 000	42 600	40 536	42 939	39 953	44 824	34 588	34 333	موارد الدولة	نفقات التدخلات
3 000	2 970	2 651	2 300	2 300	1 916	1 015	1 098	م.ذ.م.ع	
48 000	45 570	43 187	45 239	42 253	46 740	35 603	35 431	مجموع القسم	
4 000	3 400	3 083	3 070	2 670	2 357	3 683	850	موارد الدولة	نفقات الاستثمار
--	--	--	--	--	--	--	--	م.ذ.م.ع	
4 000	3 400	3 083	3 070	2 670	2 357	3 683	850	مجموع القسم	
--	--	--	--	--	--	--	--	موارد الدولة	نفقات العمليات المالية
--	--	--	--	--	--	--	--	م.ذ.م.ع	
--	--	--	--	--	--	--	--	مجموع القسم	
--	--	--	--	--	7 005	17 773	6 551	موارد الدولة	بقية النفقات (**)
--	--	--	--	--	7 005	17 773	6 551	مجموع القسم	
220000	214000	207 809	197 855	184 295	193 872	191 663	170 139	موارد الدولة	المجموع
65 680	65 070	64 353	58 877	58 317	52 622	51 461	53 111	م.ذ.م.ع	
285680	279070	272 162	256 732	242 612	246 494	243 124	223 250	المجموع	

(*) تشمل نفقات التسيير لسنوات 2021 و2022 و2023 الحسابات الخاصة في الخزينة.

(**) تشمل بقية النفقات (موارد الدولة) لسنوات 2017 و2018 و2019 التبويب القديم الحسابات الخاصة في الخزينة ونفقات قسم التمويل العمومي سابقا.

رسم بياني عدد 1: تطور ميزانية رئاسة الحكومة

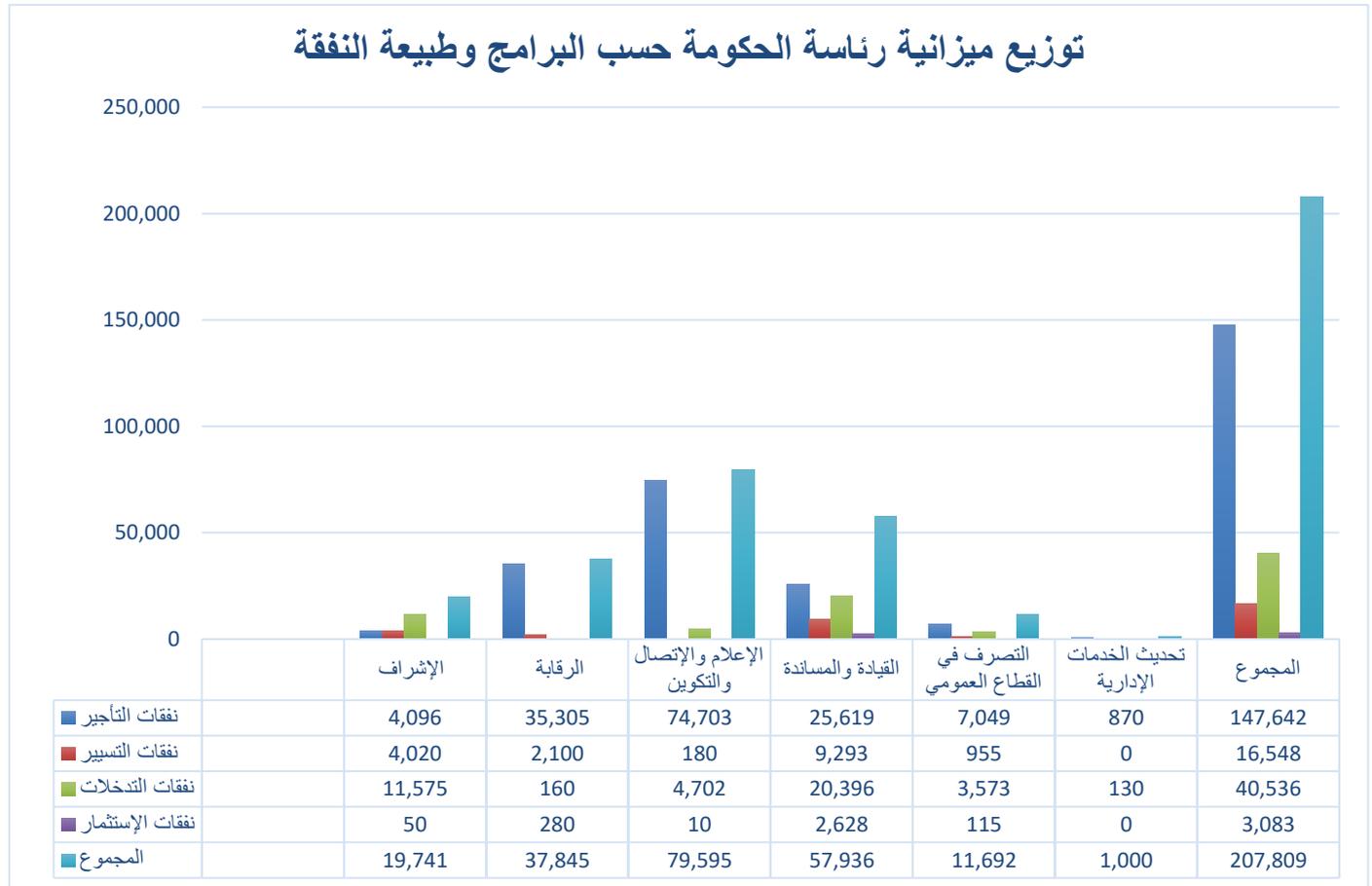


تقديرات 2020 على موارد الدولة ■ ق م 2019 على موارد الدولة (*) ■ إنجازات 2018 على موارد الدولة ■ إنجازات 2017 على موارد الدولة ■
 تقديرات 2022 على موارد الدولة ■ تقديرات 2021 على موارد الدولة ■ تقديرات 2022 على موارد الدولة ■

جدول عدد 3: توزيع ميزانية رئاسة الحكومة لسنة 2020
حسب البرامج وطبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

المجموع	نفقات العمليات المالية	نفقات الإستثمار	نفقات التدخلات	نفقات التسيير	نفقات التأجير	الأقسام البرامج / مصادر التمويل
16 741	--	50	11 575	4 020	4 096	البرنامج 1: الإشراف
37 845	--	280	160	2 100	35 305	البرنامج 2: الرقابة
79 595	--	10	4 702	180	74 703	البرنامج 3: الإعلام والاتصال والتكوين
57 936	--	2 628	20 396	9 293	25 619	البرنامج 4 : القيادة والمساندة
11 692	--	115	3 573	955	7 049	البرنامج 5: التصرف في القطاع العمومي
1 000	--	--	130	--	870	البرنامج 6: تحديث الخدمات الإدارية
809 207	--	3 083	40 536	16 548	147 642	المجموع

توزيع ميزانية رئاسة الحكومة حسب البرامج وطبيعة النفقة



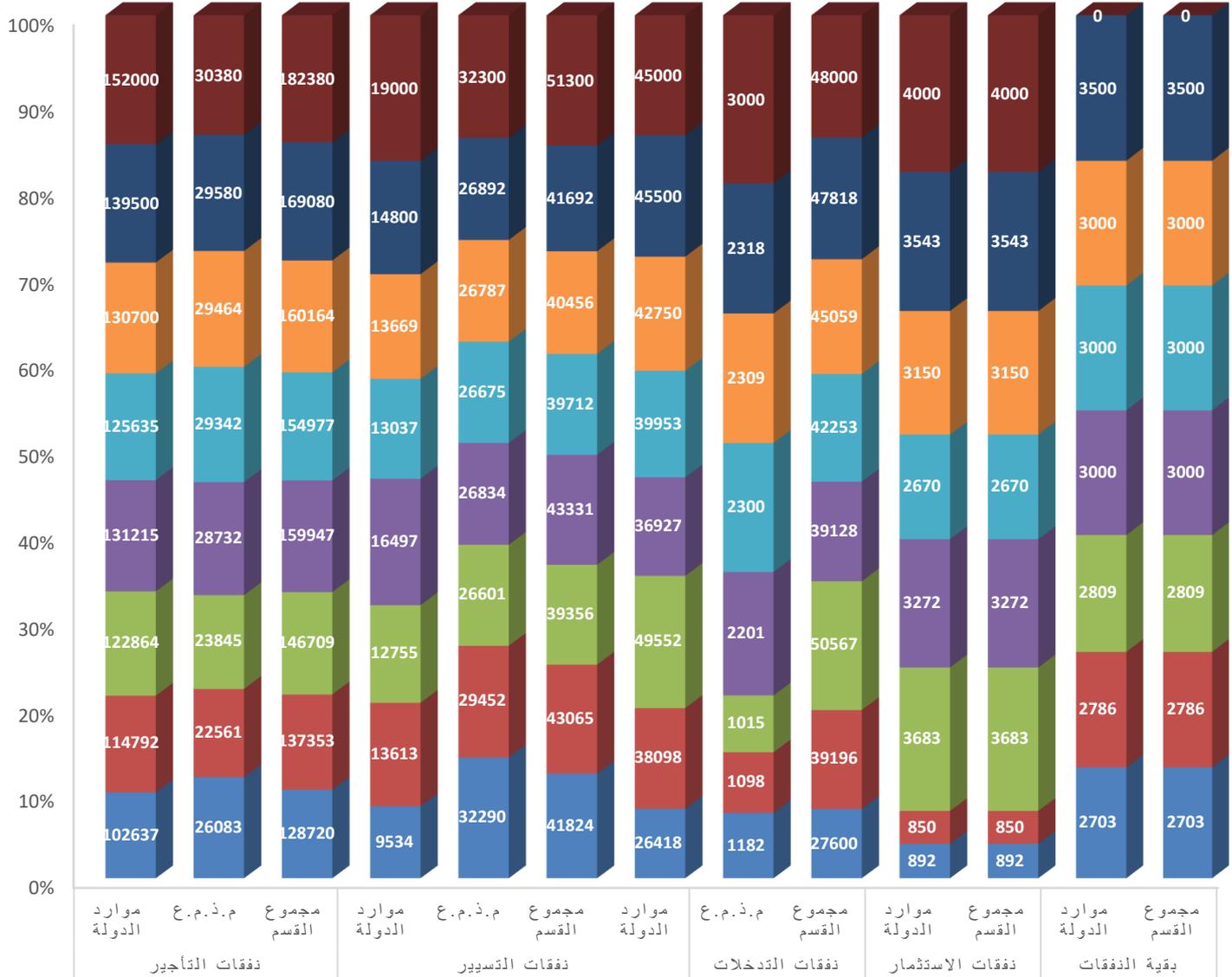
2.4 تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للمهمة:

جدول عدد 4: إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) حسب طبيعة النفقة

بحساب الالف دينار

تقديرات			2020		إنجازات			مصادر التمويل	البيان
2023	2022	2021	ق م محين	ق م	2019	2018	2017		
152 000	150 000	147 642	134 354	125 635	117 957	122 864	114 792	موارد الدولة	نفقات التأجير
30 380	30 000	29 875	29 342	29 342	25 195	23 845	22 561	م.ذ.م.ع	
182 380	180 000	177 517	163 696	154 977	143 152	146 709	137 353	مجموع القسم	
19 000	18 000	16 548	17 492	16 037	21 729	12 755	13 613	موارد الدولة	نفقات التسيير(*)
32 300	32 100	31 827	27 235	26 675	25 511	26 601	29 452	م.ذ.م.ع	
51 300	50 100	48 375	44 727	42 712	47 240	39 356	43 065	مجموع القسم	
45 000	42 600	40 536	42 939	39 953	44 824	34 588	34 333	موارد الدولة	نفقات التدخلات
3 000	2 970	2 651	2 300	2 300	1 916	1 015	1 098	م.ذ.م.ع	
48 000	45 570	43 187	45 239	42 253	46 740	35 603	35 431	مجموع القسم	
4 000	3 400	3 083	3 070	2 670	2 357	3 683	850	موارد الدولة	نفقات الاستثمار
--	--	--	--	--	--	--	--	م.ذ.م.ع	
4 000	3 400	3 083	3 070	2 670	2 357	3 683	850	مجموع القسم	
--	--	--	--	--	--	--	--	موارد الدولة	نفقات العمليات المالية
--	--	--	--	--	--	--	--	م.ذ.م.ع	
--	--	--	--	--	--	--	--	مجموع القسم	
--	--	--	--	--	7 005	17 773	6 551	موارد الدولة	بقية النفقات (**)
--	--	--	--	--	7 005	17 773	6 551	مجموع القسم	
220000	214000	207 809	197 855	184 295	193 872	191 663	170 139	موارد الدولة	المجموع
65 680	65 070	64 353	58 877	58 317	52 622	51 461	53 111	م.ذ.م.ع	
285680	279070	272 162	256 732	242 612	246 494	243 124	223 250	المجموع	

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) حسب طبيعة النفقة



■ إنجازات 2016 على موارد الدولة ■ إنجازات 2017 على موارد الدولة ■ إنجازات 2018 على موارد الدولة ■ إنجازات 2019 على موارد الدولة (*) ■
 ■ تقديرات 2020 على موارد الدولة ■ تقديرات 2021 على موارد الدولة ■ تقديرات 2022 على موارد الدولة ■ تقديرات 2023 على موارد الدولة

جدول عدد 5: إطار النفقات متوسط المدى حسب البرامج

بحساب الألف دينار

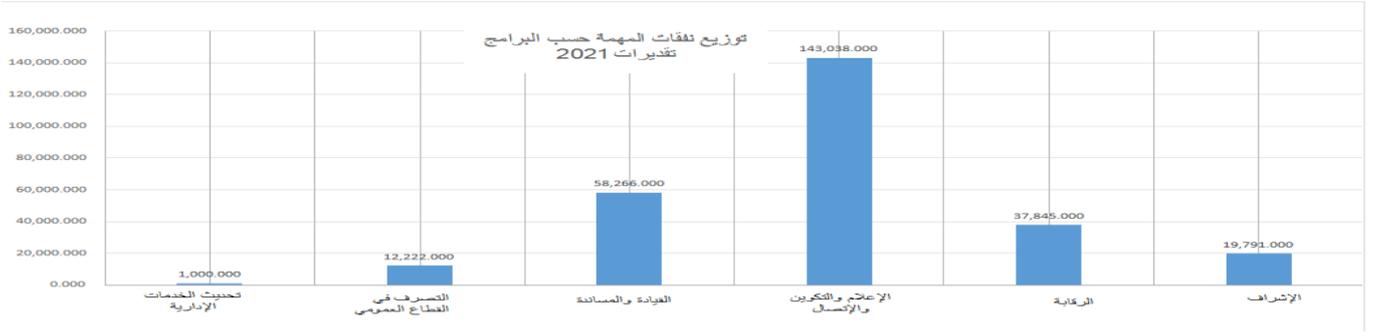
تقديرات			ق م 2020 محين (**)	ق م 2020	إنجازات (*)			مصادر التمويل	البيان
2023	2022	2021 (***)			2019	2018	2017		
24 500	24 000	19 741	20 483	20 483		--	--	موارد الدولة	برنامج الإشراف
30	30	50	238	238		--	--	م.ذ.م.ع	
24 530	24 030	19 791	20 721	20 721	--	--	--	مجموع البرنامج	
40 700	39 000	37845	34298	34298	--	--	--	موارد الدولة	برنامج الرقابة
--	--	--	--	--	--	--	--	م.ذ.م.ع	
40 700	39 000	37845	34298	34298	--	--	--	مجموع البرنامج	
82 000	79 700	79595	74466	74466	--	--	--	موارد الدولة	برنامج الإعلام والاتصال والتكوين
64 500	64 000	63443	57655	57655	--	--	--	م.ذ.م.ع	
146 500	143 700	143038	132121	132121	--	--	--	مجموع البرنامج	
59 800	58 500	57936	56168	55048	--	--	--	موارد الدولة	برنامج القيادة والمساندة
500	440	330	424	424	--	--	--	م.ذ.م.ع	
60 300	58 940	58266	56592	55472	--	--	--	مجموع البرنامج	
11 900	11 750	11 692	11086	--	--	--	--	موارد الدولة	التصرف في القطاع العمومي
650	600	530	560	--	--	--	--	م.ذ.م.ع	
12 550	12 350	12 222	11646	--	--	--	--	مجموع البرنامج	
1 100	1 050	1 000	1354	--	--	--	--	موارد الدولة	تحديث الخدمات الإدارية
--	--	--	--	--	--	--	--	م.ذ.م.ع	
1 100	1 050	1000	1354	--	--	--	--	مجموع البرنامج	
220 000	214 000	207 809	197 855	184 295	193 872	191 663	170 139	موارد الدولة	المجموع
65 680	65 070	64 353	58 877	58 317	52 622	51 461	53 111	م.ذ.م.ع	
285 680	279 070	272 162	256 732	242 612	246 494	243 124	223 250	المجموع	

(*) تم اعتماد التقسيم البرامجي بداية من سنة 2019.

(**) باعتبار البرامج الراجعة لمهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية سابقاً.

(***) تم ضمن تقديرات سنة 2021 إدراج برامج جديدة كانت راجعة بالنظر لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية خلال قانون المالية لسنة 2020، وهي برنامج التصرف في القطاع العمومي وبرنامج تحديث الخدمات الإدارية إلى جانب إدماج برنامج القيادة والمساندة في نفس البرنامج الذي يحمل نفس التسمية بمهمة رئاسة الحكومة، وذلك تطبيقاً للأمر الحكومي عدد 414 لسنة 2020 مؤرخ في 29 جوان 2020 الذي تضمن نقل اعتمادات من "مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية" إلى مهمة "رئاسة الحكومة" ضمن ميزانية الدولة لسنة 2020.

ويبين الجدول البياني التالي توزيع ميزانية المهمة لسنة 2021 حسب البرامج (إعتمادات الدفع):



3.4 النفقات ذات الصبغة التنموية للمهمة لسنة 2021 :

تبلغ النفقات ذات الصبغة التنموية لسنة 2021 ما قدره 9 222 أ د تعهدا و 8 085 أ د دفعا

مقابل 14 560 أ د تعهدا و 9 260 أ د دفعا سنة 2020 وتتوزع كما يلي:

بحساب الألف دينار

البرامج	النفقات	ق م 2020		تقديرات 2021		التطور		%
		تعهد	دفع	تعهد	دفع	تعهد	دفع	
البرنامج 1: الإشراف	نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)	645	645	130	130	-515	-515	-79,8
	نفقات الإستثمار	--	--	50	50	50	50	--
	نفقات العمليات المالية	--	--	--	--	--	--	--
	مجموع البرنامج	645	645	180	180	-465	-465	-72
البرنامج 2: الرقابة	نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)	--	--	--	--	--	--	--
	نفقات الإستثمار	500	500	280	280	-220	-220	-44
	نفقات العمليات المالية	--	--	--	--	--	--	--
	مجموع البرنامج	500	500	280	280	-220	-220	-44
البرنامج 3: الإعلام والاتصال والتكوين	نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)	5 630	5 630	4 677	4 677	-953	-953	16,9
	نفقات الإستثمار	10	10	10	10	0	0	--
	نفقات العمليات المالية	--	--	--	--	--	--	--
	مجموع البرنامج	5 640	5 640	4 687	4 687	-953	-953	-16,9
البرنامج 4 : القيادة والمساندة (*)	نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)	315	315	195	195	-120	-120	-38
	نفقات الإستثمار	7 460	2 160	3 765	2 628	-3 695	468	-49,5
	نفقات العمليات المالية	--	--	--	--	--	--	--
	مجموع البرنامج	7 775	2 475	3 960	2 823	-3 815	348	-49,1
البرنامج 5: التصرف في القطاع العمومي (**)	نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)	--	--	--	--	--	--	--
	نفقات الإستثمار	--	--	115	115	115	115	100
	نفقات العمليات المالية	--	--	--	--	--	--	--
	مجموع البرنامج	--	--	115	115	115	115	100
البرنامج 6: تحديث الخدمات الإدارية	نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)	--	--	--	--	--	--	--
	نفقات الإستثمار	--	--	--	--	--	--	--
	نفقات العمليات المالية	--	--	--	--	--	--	--
	مجموع البرنامج	--	--	--	--	--	--	--
المجموع	نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)	6 590	6 590	5 002	5 002	-1 588	-1 588	-24
	نفقات الإستثمار	7 970	2 670	4 220	3 083	-3 750	413	-47
	نفقات العمليات المالية	--	--	--	--	--	--	--
	مجموع البرامج	14 560	9 260	9 222	8 085	-5 338	-1 175	-36,6

(*) دون إحتساب نفقات الإستثمار لبرنامج القيادة والمساندة الراجع لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية سابقا والبالغة 200 أ د تعهدا و دفعا.

(**) عدم إدراج نفقات الإستثمار لبرنامج التصرف في القطاع العمومي الراجع لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية سابقا والبالغة 200 أ د تعهدا و دفعا.

المحور الثاني: نفقات المهمة حسب البرامج

البرنامج عدد 1: الإشراف

رئيس البرنامج: السيد نبيل عجرود

1- استراتيجية برنامج الإشراف:

توكل إلى برنامج الإشراف مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الدولة في مجالات النشر القانوني ومتابعة حسن التصرف في إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية، كما يعمل على ضمان حسن سير الهيئات العمومية المستقلة وتطوير العمل الجمعياتي لدعم دور المجتمع المدني.

رسم بياني عدد 2 : خارطة برنامج الإشراف

الإشراف	البرنامج
الإشراف	الوحدات الفرعية
<ul style="list-style-type: none"> - مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة - الإدارة العامة للتخصيص - الإدارة العامة لمتابعة إنتاجية المنشآت العمومية - مصالح العلاقات مع الهيئات الدستورية - الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية - هيئة النفاذ إلى المعلومة 	الوحدات العملية
<ul style="list-style-type: none"> - المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية - السجل الوطني للمؤسسات - الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد - الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب - الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية - الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري - الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية - الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين 	الفاعلون العموميون
<ul style="list-style-type: none"> - متابعة وإصلاح ونشر النصوص القانونية، - إعداد وتقييم ملفات تخصيص المنشآت العمومية، - متابعة إنتاجية وحوكمة المنشآت العمومية، - متابعة الملفات حول المجتمع المدني والهيئات العمومية المستقلة، - إسناد منح لفائدة الهيئات العمومية المستقلة، - تكوين الجمعيات ومراقبة نشاطها. 	الأنشطة

يتضمن برنامج الإشراف برنامج فرعي وحيد يعمل على تحقيق جملة من الأنشطة قصد بلوغ الأهداف الإستراتيجية للبرنامج، وفي إطار التنزيل العملي تم إحداث ست (06) وحدات عملياتية تعنى بمتابعة تقدم إنجازات البرنامج الفرعي لبرنامج الإشراف.

➤ **البرنامج الفرعي:** الإشراف، ويتولى متابعة جميع أنشطة الوحدات العملياتية التابعة للبرنامج قصد تحقيق الأهداف الإستراتيجية المنشودة. وتتوزع ميزانيته حسب الأنشطة على النحو التالي :

بحساب الألف دينار

البرنامج	الأنشطة	تقديرات إتمادات الدفع لسنة 2021
الإشراف	- متابعة وإصلاح ونشر النصوص القانونية.	1 631
	- تكوين ومراقبة نشاط الجمعيات.	757
	- إعداد وتقييم ملفات تخصيص المنشآت العمومية.	600
	- متابعة إنتاجية وحوكمة المنشآت العمومية.	3 134
	- متابعة ملفات حول المجتمع المدني والهيئات العمومية المستقلة.	489
	- منحة لفائدة الهيئات العمومية المستقلة.	13 130
	المجموع =	19 741

2- أداء برنامج الإشراف :

يتمثل إطار أداء البرنامج في ما يلي :

1-2 الأهداف الإستراتيجية للبرنامج وتطور مؤشرات الأداء:

تم ضبط خطة عمل البرنامج الفرعي "الإشراف" للفترة القادمة بالاعتماد على المحاور الإستراتيجية لرئاسة الحكومة، وتتمثل هذه الخطة في:

- تحسين إنتاج ونشر المعلومات،
- تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية.

الهدف 1-1: تحسين إنتاج و نشر المعلومات:

➤ **تقديم الهدف:** يتمثل هدف برنامج "الإشراف" بالأساس في تحسين مردودية السجل الوطني للمؤسسات في دفع الناشطين الإقتصاديين إلى الترسيم بالسجل وحثهم على تحيين بياناتهم السنوية حتى تعكس هذه المعلومات والبيانات القانونية والمالية واقع المؤسسة، وتكون بيانات

فعالة في إتخاذ أجهزة الدولة والمؤسسات المالية والمتقاضين والمستثمرين الأجانب والهيئات الدولية لقراراتهم, ووسيلة ناجعة للحد من المخاطرة والتهرب الضريبي وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

➤ مرجع الهدف:

- برنامج الإشراف،
- البرنامج الفرعي: الإشراف (مركزي)

➤ مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

★ بالنسبة لمؤشر "تطور عدد المرسمين بمنظومة السجل الوطني للمؤسسات" حيث أن تحقيق هذا الهدف يرتبط بتطور عدد المرسمين بالمنظومة، سواء بالتسجيل أو بالتحيين, حيث أن تطور عدد العمليات المنجزة بالسجل يعكس مدى شفافية المعاملات الاقتصادية والمالية والتصرف في المخاطرة ومقاومة الفساد.

الهدف 1-2: تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية:

➤ **تقديم الهدف:** يتمثل هدف برنامج "الإشراف" بالأساس في تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وذلك بجعلها أكثر تنافسية مما يساهم في تطور الاقتصاد الوطني.

➤ مرجع الهدف:

- برنامج الإشراف،
- البرنامج الفرعي: الإشراف (مركزي)

➤ مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

★ بالنسبة لمؤشر "تطور عدد الشركاء من القطاع الخاص" يتيح هذا المؤشر قياس القدرة التنافسية للمؤسسات التي تحظى بدعم الدولة، من خلال تطور حجم معاملاتها وإفتاحها على القطاع الخاص.

الجدول الزمني لمؤشرات أهداف برنامج الإشراف:

الإشراف						البرنامج	
تقديرات			ق م 2020	إنجازات 2019	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الهدف
2023	2022	2021					
41 000	40 000	37 000	35 000	32 655	مؤسسة	المؤشر 1-1-1: تطور عدد المرسمين بمنظومة السجل الوطني للمؤسسات.	1.1
55	50	42	40	35	نسبة مائوية	المؤشر 1-2-1: تطور عدد الشركاء من القطاع الخاص.	2.1

2-2 أنشطة البرنامج :

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة
الهدف 1-1: تحسين إنتاج ونشر المعلومات.	المؤشر 1-1-1: تطور عدد المرسمين بمنظومة السجل الوطني للمؤسسات	-التنسيق مع مختلف الجهات الإدارية للتسريع في الإجراءات اللازمة المتعلقة بمطالب التسجيل. - تحيين ومتابعة السجل. - تشبيك قواعد البيانات والترابط الحيني بين الهياكل.	نشاط 1-1-1: - متابعة وإصلاح ونشر النصوص القانونية. نشاط 2-1-1: - تكوين ومراقبة نشاط الجمعيات.
الهدف 2-1: تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية.	المؤشر 1-2-1: تطور عدد الشركاء من القطاع الخاص	- تنويع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. - تشخيص القطاعات الاقتصادية الواعدة. -إعادة هيكلة المؤسسات التي تمر بصعوبات إقتصادية.	نشاط 1-1-2: - إعداد وتقييم ملفات تخصيص المنشآت العمومية. نشاط 2-1-2: - متابعة إنتاجية وحوكمة المنشآت العمومية. نشاط 3-1-2: - متابعة ملفات حول المجتمع المدني والهيئات العمومية المستقلة. نشاط 4-1-2: - منحة لفائدة الهيئات العمومية المستقلة.

3- نفقات برنامج الإشراف:

ضبطت نفقات برنامج الإشراف لسنة 2021 في حدود 19 741 أد دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية مقابل 20 483 أد سنة 2020 وبإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية تبلغ نفقات برنامج الإشراف لسنة 2021 ما قدره 19 791 أد مقابل 20 721 أد سنة 2020 وتتنوع كما يلي:

بحساب الألف دينار

النسبة (%)	الفارق	تقديرات 2021	ق م 2020	إنجازات 2019 ⁽¹⁾		مصادر التمويل	البيان
				التبويب القديم	التبويب الجديد		
6,2	240	4 096	3 856	6 298	6 298	م ع م	نفقات التأجير
--	--	--	--	--	--	ح خ	
6,2	240	4 096	3 856	6 298	6 298	موارد الدولة	
--	-8		8	--	--	م ذ م ع	
6,0	232	4 096	3 864	6 298	6 298	مجموع القسم	
18,6	160	1 020	860	--	--	م ع م	نفقات التسيير
0,0	--	3 000	3 000	--	--	ح خ ⁽²⁾	
4,2	160	4 020	3 860	--	--	موارد الدولة	
-81,8	-180	40	220	--	--	م ذ م ع	
-0,5	-20	4 060	4 080	--	--	مجموع القسم	
-9,3	-1 192	11 575	12 767	--	--	م ع م	نفقات التدخلات
--	--	--	--	--	--	ح خ	
-9,3	-1 192	11 575	12 767	--	--	موارد الدولة	
--	--	10	10	--	--	م ذ م ع	
-9,3	-1 192	11 585	12 777	--	--	مجموع القسم	
--	50	50	--	--	--	م ع م	نفقات الاستثمار
--	--	--	--	--	--	ح خ	
--	50	50	--	--	--	موارد الدولة	
--	--	--	--	--	--	م ذ م ع	
--	50	50	--	--	--	مجموع القسم	
-4,2	-742	16 741	17 483	6 298	6 298	م ع م	مجموع الأقسام
--	--	3 000	3 000	--	--	ح خ	
-3,6	-742	19 741	20 483	6 298	6 298	موارد الدولة	
-79,0	-188	50	238	--	--	م ذ م ع	
-4,5	-930	19 791	20 721	6 298	6 298	الجملة العامة	

(1) تم إعتداد التقسيم البرامجي بداية من سنة 2019.

(2) تم إدراج الحسابات الخاصة في الخزينة خلال سنة 2019 ببرنامج القيادة والمساندة.

1.3 نفقات التأجير:

ضبطت نفقات التأجير تعهدا ودفعا لبرنامج الإشراف لسنة 2021 في حدود 4 096 أد مقابل 3 856 أد سنة 2020 أي بزيادة قدرها ب 240 أد تمثل نسبة 6,2%.

ويشتمل المبلغ الجملي لاعتمادات التأجير لهذا البرنامج على:

- المصالح المركزية لرئاسة الحكومة

2 561 أد

2 169

➤ أجور

402 أد

➤ إنعكاس مالي للزيادة في الأجور والزيادة في منحة الإشراف والتنسيق

42 أد

➤ ترقيات وتسميات في خطط وظيفية

52- أد

➤ تعديلات بالنقص

1 105 أد

- تأجير المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية

1 000 أد

➤ إعتمادات مفوضة لفائدة هيئة النفاذ إلى المعلومة

100 أد

➤ منحة لفائدة هيئة النفاذ إلى المعلومة

5 أد

➤ منحة لفائدة الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية

430 أد

- منح تأجير المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية

430 أد

➤ منحة لفائدة الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية

ويقدر عدد أعوان برنامج الإشراف بـ 121 عونا (104 عونا بالمصالح المركزية

وبالمؤسسات العمومية الإدارية و17 عونا بمؤسسة عمومية غير إدارية) إلى موفى سنة 2021

موزعين على النحو التالي:

المجموع	غير قارون	قارون	الأعوان الأسلاك
42	--	41	السلك الإداري المشترك للإدارات العمومية
7	--	7	سلك العملة
1	--	1	سلك محلي و تقني الإعلامية
21	--	21	سلك مستشاري المصالح العمومية
4	--	4	سلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف
1	--	1	السلك التقني المشترك للإدارات العمومية
9	1	9	الأسلاك الأخرى
85	1	84	مجموع الإدارات المركزية
19	4	15	هيئة النفاذ إلى المعلومة
17	2	15	الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية
36	6	30	مجموع المؤسسات العمومية
121	7	114	المجموع العام

2.3 نفقات التسيير:

ضبطت نفقات التسيير تعهدا ودفعيا لبرنامج الإشراف لسنة 2021 في حدود 4 020 أ د مقابل 3 860 أ د سنة 2020 أي بزيادة قدرها 160 أ د تمثل نسبة 4,2% .
كما تتوزع هذه الاعتمادات حسب طبيعة الهيكل على النحو التالي:

➤ المصالح المركزية لرئاسة الحكومة 3 000 أ د

- الحساب الخاص في الخزينة "حساب إستعمال مصاريف المراقبة ومكافأة الحضور وأقساط الأرباح الراجعة للدولة"

➤ منح بعنوان التسيير للمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة: 620 أ د

- منحة لفائدة هيئة النفاذ إلى المعلومة 500 أ د
- منحة لفائدة الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية 120 أ د

➤ منح بعنوان التسيير للمؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية: 400 أ د

- منحة لفائدة الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية 400 أ د

هذا بالإضافة إلى الموارد الذاتية للهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية التابعة للبرنامج

والبالغة 40 أ د.

3.3 نفقات التدخلات:

ضبطت نفقات التدخلات لبرنامج الإشراف تعهدا ودفعاً لسنة 2021 في حدود 11 575 أ د مقابل 12 767 أ د خلال سنة 2020, أي بنقص قدره 1 192 أ د يمثل نسبة 9,3-%. وستخصص هذه النفقات أساساً لتمويل التدخلات التالية:

➤ منح لفائدة الهيئات العمومية المستقلة : 11 445 أ د

- الهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي والبصري 4 700 أ د
- الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب 1 800 أ د
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد 4 300 أ د
- الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين 565 أ د
- الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية 5 أ د
- هيئة النفاذ إلى المعلومة 20 أ د
- الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية 55 أ د

➤ بقية النفقات ذات الصبغة الإستثمارية : 130 أ د

- بناءات إدارية لفائدة الهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي البصري 100 أ د
- تطوير المنظومات والشبكات الإعلامية بالهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي البصري 30 أ د

هذا بالإضافة إلى الموارد الذاتية للمؤسسات التابعة للبرنامج والبالغة 10 أ د والتي تخص الهيئة

الوطنية لحماية المعطيات الشخصية.

4.3 نفقات الإستثمار:

ضبطت نفقات الاستثمار لبرنامج الإشراف لسنة 2021 في حدود 50 أذ تعهدا ودفعها ولم يتم ترسيم إعتمادات خلال سنة 2020.

وقد تطورت تقديرات 2021 على المستوى اعتمادات التعهد والدفع كما يلي:

بحساب الألف دينار

النسبة %		الفارق		تقديرات 2021		ق م 2020		إنجازات 2019		البرنامج الفرعي
اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد									
100	100	50	50	50	50	--	--	--	--	البرنامج الفرعي 1: الإشراف
100	100	50	50	50	50	--	--	--	--	المجموع

كما يمكن توزيعها كما يلي :

بحساب الألف دينار

المجموع		موارد حسابات خاصة		موارد قروض خارجية موظفة		الموارد العامة للميزانية		البرنامج الفرعي
اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	
--	--	--	--	--	--	--	--	مشاريع بصدد الإنجاز
50	50	--	--	--	--	50	50	مشاريع جديدة
50	50	--	--	--	--	50	50	المجموع

وستخصص الإعتمادات المبرمجة لإقتناء سيارة وظيفية لفائدة رئيس هيئة حماية المعطيات

الشخصية.

البرنامج عدد 2: الرقابة

رئيس البرنامج: السيدة كوثر بن سعيد حرم ناجي (بداية من 30 أكتوبر 2020)

1- استراتيجية برنامج الرقابة:

يعمل البرنامج على ترشيد وحوكمة التصرف الإداري والمالي في موارد الدولة وحسن سير أعمال التصرف بالإدارات العمومية وبالمؤسسات والمنشآت العمومية وذلك عن طريق هيئات الرقابة الإدارية أو عن طريق الرقابة القضائية التي تمارسها المحكمة الإدارية وذلك لتنفيذ المحاور الإستراتيجية لمهمة رئاسة الحكومة ذات الصلة بمشمولات البرنامج والمتمثلة في الرقابة الإدارية على أعمال التصرف بالإدارات والمنشآت والمؤسسات العمومية والأعمال المتعلقة بالتصرف في المصاريف العمومية والشراء العمومي والرقابة القضائية من طرف المحكمة الإدارية ومتابعة وتدقيق عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

رسم بياني عدد 3 : خارطة برنامج الرقابة

الرقابة	البرنامج
الرقابة	البرامج الفرعية
<ul style="list-style-type: none"> - هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية. - الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية. - الهيئة العليا للطلب العمومي. - هيئة مراقبي الدولة. - هيئة الشراكة بين القطاع العام والخاص. - المحكمة الإدارية. 	الوحدات العملية
	الفاعلون العموميون
<ul style="list-style-type: none"> - رقابة أعمال التصرف بالإدارات والمنشآت والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية. - رقابة أعمال التصرف المتعلقة بالمصاريف العمومية. - رقابة أعمال التصرف المتعلقة بالشراء العمومي. - رقابة أعمال التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية. - متابعة وتدقيق عقود الشراكة. - إصدار الأحكام في المادة الإدارية. 	الأنشطة

وتتوزع ميزانية برنامج الرقابة لسنة 2021 حسب الأنشطة على النحو التالي :

بحساب الألف دينار

تقديرات 2021	الأنشطة	البرنامج
2 218	- رقابة أعمال التصرف بالإدارة والمنشآت والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية.	الرقابة
7 200	- رقابة أعمال التصرف المتعلقة بالمصاريف العمومية.	
2 682	- رقابة أعمال التصرف المتعلقة بالشراء العمومي.	
2 009	- رقابة أعمال التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية.	
577	- متابعة وتدقيق عقود الشراكة.	
23 160	- إصدار الأحكام في المادة الإدارية.	
37 845	المجموع =	

2- أداء برنامج الرقابة:

1-2 الأهداف الإستراتيجية للبرنامج وتطور مؤشرات الأداء:

➤ التوجهات الاستراتيجية للبرنامج:

أ- برنامج الرقابة، ويتولى خاصة:

- رقابة أعمال التصرف بالإدارات والمنشآت والمؤسسات العمومية والأعمال المتعلقة بالتصرف في المصاريف العمومية والشراء العمومي:
- عدد المهام الرقابية المنجزة من طرف مختلف هيئات الرقابة،
- آجال دراسة ملفات الصفقات من طرف لجان مراقبة الصفقات المختصة،
- نسبة الصفقات العمومية المبرمة على الخط،
- الرقابة القضائية:
- عدد الدوائر الجهوية للمحكمة الإدارية،
- عدد الخدمات على الخط،

- آجال تقديم الاستشارات إلى الحكومة،
- متابعة وتدقيق عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص:
- تقييم ومتابعة وتدقيق المشاريع المنجزة في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص.

➤ تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج الرقابة:

الهدف 1-2: النهوض بمرفق القضاء الإداري:

➤ **تقديم الهدف:** يتمثل هدف برنامج "الرقابة" بالأساس في ضمان فاعلية القضاء الإداري وذلك عبر تمكين القضاء الإداري من الإمكانيات المادية والبشرية وكافة وسائل العمل الضرورية وتقريب مرفق القضاء الإداري إلى المواطن حتى يؤدي مهمة المرفق العام على أفضل وجه وينال رضا المتقاضين.

➤ **مرجع الهدف:**

- برنامج الرقابة،
- البرنامج الفرعي: الرقابة (مركزي)،

➤ **مبشرات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:**

★ بالنسبة لمؤشر "تطور نسبة الفصل في القضايا" حيث أن تحقيق هذا الهدف يرتبط بتطور نسبة الفصل في القضايا وذلك بالتقليص في آجال التقاضي أمام المحكمة الإدارية في الطور الابتدائي من معدل سنتين حالياً إلى مستوى سنة ونصف خلال سنة 2021.

★ بالنسبة لمؤشر "نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين" فإن إختيار هذا المؤشر من شأنه أن يعكس الدور الإستشاري للقضاء الإداري في مشاريع النصوص المعروضة أمامه لإبداء رأيه القانوني في مدى مطابقتها للتشريعات والتراتبية الجارية.

الهدف 2-2: نجاعة الرقابة على أعمال التصرف:

➤ **تقديم الهدف:** يتمثل هدف برنامج "الرقابة" بالأساس في ضمان فاعلية أجهزة الرقابة الإدارية والمالية وذلك عبر تمكينها من وسائل العمل اللازمة لأداء مهامها الرقابية على أعمال التصرف الإداري والمالي التي تنجزها مختلف الإدارات العمومية والمؤسسات والمنشآت

العمومية أثناء أداء أعمال التصرف لضمان شفافية و جدوى إستعمال المال العام ليسهم في تحقيق الأهداف والسياسات العامة للدولة.

➤ مرجع الهدف:

• برنامج الرقابة،

• البرنامج الفرعي: الرقابة (مركزي)

➤ مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

★ بالنسبة لمؤشر " عدد المهام الرقابية المنجزة" حيث أن تحقيق هذا الهدف يرتبط ضرورة بتوفير الإمكانيات الضرورية لحسن أداء فرق الرقابة لمهامها وإنجاز أهداف برنامج الرقابة بالقيام بالعدد السنوي المحدد للمهام الرقابية.

★ بالنسبة لمؤشر "مدى إحترام آجال إصدار التقارير" حتى يؤدي برنامج الرقابة دوره بالفاعلية المرجوة فإنه يجب عدم الإقتصار على إنجاز العدد السنوي المحدد من المهام الرقابية بل يتعين أن تحترم الهيئات الرقابية آجالا معقولة لإصدار نتائج مهامها.

الجدول الزمني لمؤشرات أهداف برنامج الرقابة:

القيمة المستهدفة 2023	تقديرات 2022	تقديرات 2021	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
تسعة أشهر	سنة	سنة ونصف	المدة	1-1-2 : معدل آجال الفصل في القضايا في الطور الإبتدائي	الهدف 1-2: ضمان فاعلية القضاء الإداري
%80	%70	%60	النسبة المئوية	2-1-2 : نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين (الإستشاري)	
200	170	150	العدد/السنة	1-2-2 : عدد المهام الرقابية المنجزة	الهدف 2-2: نجاحة الرقابة على أعمال التصرف
80	75	70	النسبة	2-2-2 : نسبة إستجابة الإدارة للمقترحات الصادرة عن هيكل الرقابة.	

2-2 أنشطة البرنامج:

تقديرات الإ اعتمادات للأنشطة لسنة 2021	الأنشطة والتدخلات	المؤشرات	الأهداف
160 23 أ د	1.1.1.2: - تقريب الخدمات للمتقاضين 2.1.1.2: - تركيز الدوائر الجهوية للمحكمة الإدارية 3.1.1.2: - تعزيز عدد الخدمات الخط	1.1.2: معدل آجال الفصل في القضايا في الطور الابتدائي	الهدف 1.2: ضمان فاعلية القضاء الإداري
	1.2.1.2: - تلقي مشاريع النصوص 2.2.1.2: - آجال تقديم الاستشارات إلى الحكومة 3.2.1.2: - عرض المشاريع على الدوائر المختصة	2.1.2: نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين	
14 685 أ د	1.1.2.2: - إجراء عمليات رقابة وتدقيق على جميع القطاعات 2.1.2.2: - حسن إختيار المهمات الرقابية 3.1.2.2: - ضمان فاعلية ومردودية الأعمال الرقابية	1.2.2: عدد المهمات الرقابية المنجزة	الهدف 2.2: نجاحة الرقابة على أعمال التصرف
	1.2.2.2: - تعزيز فرق الرقابة بالكفاءات المختصة 2.2.2.2: - مواكبة المستجدات في أعمال التدقيق والتكوين الدوري لأجهزة الرقابة 3.2.2.2: - حث الهياكل الإدارية على تفعيل مقترحات هياكل الرقابة	2.2.2: نسبة إستجابة الإدارة للمقترحات الصادرة عن هياكل الرقابة.	

3- نفقات برنامج الرقابة:

ضبطت نفقات برنامج الرقابة لسنة 2021 في حدود 37 845 أد مقابل 34 298 أد سنة 2020 أي بزيادة قدرها 3 547 أد تمثل نسبة 10,3% وتتوزع كما يلي :

بحساب الألف دينار

النسبة (%)	الفارق	تقديرات 2021	ق م 2020	2019		مصادر التمويل	البيان
				إنجازات	ق م		
13,2	4 127	35 305	31 178	47 361	43 930	م ع م	نفقات التأجير
--	--	--	--	--	--	ح خ	
13,2	4 127	35 305	31 178	47 361	43 930	موارد الدولة	
--	--	--	--	--	--	م ذ م ع	
13,2	4 127	35 305	31 178	47 361	43 930	مجموع القسم	
-14,3	-350	2 100	2 450	5 886	5 692	م ع م	نفقات التسيير
--	--	--	--	--	--	ح خ	
-14,3	-350	2 100	2 450	5 886	5 692	موارد الدولة	
--	--	--	--	--	--	م ذ م ع	
-14,3	-350	2 100	2 450	5 886	5 692	مجموع القسم	
-5,9	-10	160	170	328	284	م ع م	نفقات التدخلات
--	--	--	--	--	--	ح خ	
-5,9	-10	160	170	328	284	موارد الدولة	
--	--	--	--	--	--	م ذ م ع	
-5,9	-10	160	170	328	284	مجموع القسم	
-44	-220	280	500	598	355	م ع م	نفقات الاستثمار
--	--	--	--	--	--	ح خ	
-44	-220	280	500	598	355	موارد الدولة	
--	--	--	--	--	--	م ذ م ع	
-44	-220	280	500	598	355	مجموع القسم	
10,3	3 547	37 845	34 298	54 173	50 261	م ع م	مجموع الأقسام
--	--	--	--	--	--	ح خ	
10,3	3 547	37 845	34 298	54 173	50 261	موارد الدولة	
--	--	--	--	--	--	م ذ م ع	
10,3	3 547	37 845	34 298	54 173	50 261	الجملة العامة	

1-3 نفقات التأجير:

ضبطت نفقات التأجير تعهدا ودفعاً لبرنامج الرقابة لسنة 2021 في حدود 35 305 أد مقابل 31 178 أد سنة 2020 أي بزيادة قدرها بـ 4 127 أد تمثل نسبة 13,2%، وتعود هذه الزيادة أساساً إلى الإجراءات التالية :

- إنتداب عدد 7 مستشارين مساعدين عن طريق التسمية المباشرة بالمحكمة الإدارية : 710 أد،
- الإنعكاس المالي للزيادات في الأجور : 1 804 أد،
- الإنعكاس المالي للزيادة في منحة الإشراف والتنسيق : 1 079 أد،
- تدرج وترقيات وتسميات في خطط وظيفية : 376 أد.

ويشتمل المبلغ الجملي لاعتمادات التأجير لهذا البرنامج على:

- المصالح المركزية لرئاسة الحكومة : 14 685 أد
- تأجير المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية : 20 620 أد
- إعتمادات مفوضة لفائدة المحكمة الإدارية : 20 599 أد
- منحة لفائدة المحكمة الإدارية : 21 أد

وقد بلغ عدد أعوان هذا البرنامج 885 عوناً سنة 2021 بإعتبار الإحالات على التقاعد التي شملت

عونين (2)، ويتوزعون حسب الأسلاك والبرامج الفرعية كالتالي :

المجموع	الرقابة	البرنامج الفرعي	الأسلاك
436	56	السلك الإداري المشترك للإدارات العمومية	
	34	سلك العملة	
	51	سلك أعضاء المراقبة العامة للمصالح العمومية	
	187	سلك أعوان مراقبة المصاريف العمومية	
	6	سلك محلي وتقني الإعلامية	
	9	سلك مستشاري المصالح العمومية	
	1	السلك المشترك للصحفيين العاملين في الإدارات العمومية	
	38	سلك مراقبي و مراجعي الطلب العمومي	
	39	سلك هيئة مراقبي الدولة	
	3	السلك التقني المشترك للإدارات العمومية	
	6	سلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف	
	6	أسلاك مختلفة	
	449	449	أعوان المحكمة الإدارية
885		المجموع	

2-3 نفقات التسيير :

قدرت الإعتمادات المرصودة بهذا القسم تعهدا ودفعا لفائدة برنامج الرقابة بـ 2 100 أ د بعنوان سنة 2021 مقابل 2 450 أ د سنة 2020 أي بنقص قدره 350 - أ د تمثل نسبة 14,5%.

كما تتوزع هذه الاعتمادات حسب طبيعة الهيكل على النحو التالي:

➤ منح بعنوان التسيير للمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية :

- منحة لفائدة المحكمة الإدارية 1002 أ د

3-3 نفقات التدخلات:

قدرت الإعتمادات المرصودة بهذا القسم تعهدا ودفعا لفائدة برنامج الرقابة بـ 160 أ د بعنوان سنة 2021 مقابل 170 أ د سنة 2020 أي بنقص يقدر بـ 10 أ د تمثل نسبة 5,9%.

كما تتوزع هذه الاعتمادات حسب طبيعة الهيكل على النحو التالي:

➤ منح بعنوان التدخلات للمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية :

- منحة لفائدة المحكمة الإدارية 160 أ د

4-3 نفقات الإستثمار:

قدرت الإعتمادات المرصودة بهذا القسم بعنوان سنة 2021 لفائدة برنامج الرقابة بـ 280 أ د تعهدا ودفعا مقابل 500 أ د تعهدا ودفعا سنة 2020 أي بنقص قدره 220- أ د تعهدا ودفعا تمثل نسبة 44% . وستخصص هذه الإعتمادات لتمويل مشاريع وتجهيزات لفائدة المحكمة الإدارية.

وقد تطورت تقديرات 2021 على مستوى اعتمادات التعهد والدفع كما يلي:

بحساب الألف دينار

النسبة %		الفارق		تقديرات 2021		ق م 2020		إنجازات 2019		البرنامج الفرعي
اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد									
-44	-44	-220	-220	280	280	500	500	598	697	البرنامج الفرعي 1: الرقابة
-44	-44	-220	-220	280	280	500	500	598	697	المجموع

كما يمكن توزيعها كما يلي :

بحساب الألف دينار

المجموع		موارد حسابات خاصة		موارد قروض خارجية موظفة		الموارد العامة للميزانية		البرنامج الفرعي
اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات التعهد	اعتمادات التعهد	
--	--	--	--	--	--	--	--	مشاريع بصدد الإنجاز
280	280	--	--	--	--	280	280	مشاريع جديدة
280	280	--	--	--	--	280	280	المجموع

وتتوزع الاعتمادات المرصودة لفائدة البرامج الجديدة كالآتي :

بحساب الألف دينار

دفع	تعهد	المشاريع الجديدة
200	200	تهيئة مقر المحكمة الإدارية
80	80	إدخال الإعلامية بالمحكمة الإدارية
280	280	الجملة

البرنامج 3: الإعلام والاتصال والتكوين

رئيس البرنامج: السيد أمين بن عمر (بداية من 30 أكتوبر 2020)

1- إستراتيجية برنامج الإعلام والاتصال والتكوين :

يعمل برنامج الإعلام والاتصال والتكوين على تنفيذ سياسة الدولة في النهوض بقطاع الإعلام والاتصال وتنمية مهارات الصحفيين والاتصاليين من خلال التكوين وتيسير النفاذ للمعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي.

وقد تم للغرض ضبط المحاور الإستراتيجية لرئاسة الحكومة، الخاصة بهذا البرنامج والمتمثلة في حوكمة التصرف بمؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة وتيسير النفاذ إلى المعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي.

رسم بياني عدد 3 : خارطة برنامج الإعلام والاتصال والتكوين

الإعلام والاتصال والتكوين	البرنامج
الإعلام والاتصال والتكوين	البرامج الفرعية
<ul style="list-style-type: none"> - مصالح الإعلام والاتصال - المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين 	الوحدات العملية
<ul style="list-style-type: none"> - وكالة تونس إفريقيا للأنباء - مؤسسة التلفزة التونسية - مؤسسة الإذاعة التونسية - الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر - مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات 	الفاعلون العموميون
<ul style="list-style-type: none"> - منحة لفائدة مؤسسة التلفزة التونسية - منحة لفائدة مؤسسة الإذاعة التونسية - منحة لفائدة وكالة تونس إفريقيا للأنباء - منحة لفائدة الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر - تغطية أنشطة رئيس الحكومة والتنسيق مع الصحافة المحلية والأجنبية وتحرير البلاغات الصحفية - منحة لفائدة مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات "إفادة" - دعم وتكوين الإعلاميين في ميدان الإعلام والاتصال 	الأنشطة

يتضمن برنامج الإعلام والاتصال والتكوين برنامج فرعي وحيد يعمل على تحقيق جملة من الأنشطة قصد بلوغ الأهداف الإستراتيجية للبرنامج، وفي إطار التنزيل العملي تم إحداث وحدتين (2) عمليتين تعنى بمتابعة تقدم إنجازات البرنامج الفرعي لبرنامج الإعلام والاتصال والتكوين.

➤ **البرنامج الفرعي:** الإعلام والاتصال والتكوين، ويتولى متابعة جميع أنشطة الوحدات العملية التابعة للبرنامج قصد تحقيق الأهداف الإستراتيجية المنشودة. وتتوزع ميزانيته حسب الأنشطة على النحو التالي:

بحساب الألف دينار

تقديرات 2021	الأنشطة	البرنامج
31 840	- منحة لفائدة مؤسسة التلفزة التونسية	الإعلام والاتصال والتكوين
33 300	- منحة لفائدة مؤسسة الإذاعة التونسية	
9 720	- منحة لفائدة وكالة تونس إفريقيا للأنباء	
2 275	- تغطية أنشطة رئيس الحكومة والتنسيق مع الصحافة المحلية والأجنبية وتحرير البلاغات الصحفية	
575	- منحة لفائدة مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات "إفادة"	
585	- دعم وتكوين الإعلاميين في ميدان الإعلام والاتصال	
1 300	- منحة لفائدة الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر	
79 595	= المجموع	

2- أداء برنامج الإعلام والاتصال والتكوين:

1-2 الأهداف الإستراتيجية للبرنامج وتطور مؤشرات الأداء:

يحرص برنامج الإعلام والاتصال والتكوين على تنفيذ سياسة الدولة في النهوض بقطاع الإعلام والاتصال وتنمية مهارات الصحفيين والاتصاليين من خلال التكوين وتيسير النفاذ إلى المعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي.

وقد تم للغرض ضبط المحاور الإستراتيجية التالية لرئاسة الحكومة:

- حوكمة التصرف بالمؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة.
- تيسير النفاذ إلى المعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي.

الهدف 1-3: حوكمة التصرف بالمؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة:

➤ **تقديم الهدف:** يتمثل هدف برنامج "الإعلام والتكوين والاتصال" بالأساس في ضمان فاعلية أداء مؤسسات الإعلام العمومي، بما يضمن حسن التصرف في المنح العمومية المسندة لها مما من شأنه أن يسهم في تطويرها وإنعكاس ذلك على حوكمة التصرف فيها.

➤ **مرجع الهدف:**

• برنامج الإعلام والاتصال والتكوين،

• البرنامج الفرعي: الإعلام والاتصال والتكوين (مركزي)

➤ **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:**

★ بالنسبة لمؤشر "تطور الموارد الذاتية" حيث أن تحقيق هذا الهدف يرتبط بما تسجله مؤسسات الإعلام من تطور في مواردها الذاتية مما من شأنه أن يحافظ على إستمرارية المرفق العام وديمومته ويضمن التوازنات المالية للمؤسسات.

الهدف 2-3: تيسير النفاذ إلى المعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي:

➤ **تقديم الهدف:** يتمثل هدف برنامج "الإعلام والاتصال والتكوين" بالأساس في ضمان إعلام المواطنين بالعمل الحكومي وأداء الحكومة بصفة عامة، وذلك بتطوير المحتوى الرقمي للموقع الرسمي لبوابة رئاسة الحكومة وتحيينه بصفة دورية.

➤ **مرجع الهدف:**

• برنامج الإعلام والاتصال والتكوين،

• البرنامج الفرعي: الإعلام والاتصال والتكوين (مركزي)

➤ **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:**

★ بالنسبة لمؤشر "عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة" حيث أن تحقيق تطور في عدد الزوار يرتبط بقيمة وجودة المعلومة (من حيث مواكبتها الحينية والسريعة للأحداث الوطنية والأنشطة المتعلقة بالأداء الحكومي) المضمنة بالموقع الرسمي لرئاسة الحكومة.

الجدول الزمني لمؤشرات أهداف برنامج الإعلام والاتصال والتكوين:

القيمة المستهدفة 2023	تقديرات 2022	تقديرات 2021	ق م 2020	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
%2,0	%1,8	%1,8	%1,8	نسبة مائوية	1-1-3: تطور الموارد الذاتية	الهدف 1-3: حوكمة التصرف بالمؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة
280 000	250 000	230 000	200 000	عدد	1-2-3: عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة	الهدف 2-3: تيسير النفاذ إلى المعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي

2-2 أنشطة البرنامج:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021	الأنشطة والتدخلات	المؤشرات	الأهداف
77 320 أ د	1-1-1-3: - النهوض بجودة المضامين الإعلامية 2-1-1-3: - دعم الإنتاج السمعي والبصري 3-1-1-3: - الرفع من مردودية الإشهار والإستشهار 4-1-1-3: - تحسين نسب الإستماع والمشاهدة والقراءة.	المؤشر 1-1-3: تطور الموارد الذاتية	الهدف 1-3: حوكمة التصرف بالمؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة
2 275 أ د	1-1-2-3: -التحيين الدوري للمعطيات الموجودة بالمواقع الإلكترونية. 2-1-2-3: -تحسين وتنويع المعلومات والإحصائيات. 3-1-2-3: -تبسيط طرق النفاذ إلى المواقع الرسمية لرئاسة الحكومة.	المؤشر 1-2-3: عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة	الهدف 2-3: تيسير النفاذ إلى المعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي

3- نفقات برنامج الإعلام والاتصال والتكوين:

ضبطت نفقات برنامج الإعلام والاتصال والتكوين لسنة 2021 في حدود 79 595 أد مقابل 466 74 أد سنة 2020 وتنتوزع كما يلي :

بحساب الألف دينار

النسبة (%)	الفارق	تقديرات 2021	ق م 2020	ق م 2019		مصادر التمويل	البيان
				التبويب الجديد	التبويب القديم		
8,9	6 075	74 703	68 628	61 597	61 597	م ع م	نفقات التأجير
--	--	--	--	--	--	ح خ	
8,9	6 075	74 703	68 628	61 597	61 597	موارد الدولة	
1,8	541	29 875	29 334	28 724	28 724	م ذ م ع	
6,8	6 616	104 578	97 962	90 321	90 321	مجموع القسم	
9,1	15	180	165	248	248	م ع م	نفقات التسيير
--	--	--	--	--	--	ح خ	
9,1	15	180	165	248	248	موارد الدولة	
18,8	4 896	30 927	26 031	25 748	25 748	م ذ م ع	
18,8	4 911	31 107	26 196	25 996	25 996	مجموع القسم	
-17,0	-961	4 702	5 663	3 496	23	م ع م	نفقات التدخلات
--	--	--	--	--	--	ح خ	
-17,0	-961	4 702	5 663	3 496	23	موارد الدولة	
15,3	351	2 641	2 290	2 186	2 186	م ذ م ع	
-7,7	-610	7 343	7 953	5 682	2 209	مجموع القسم	
--	--	10	10	5	3 478	م ع م	نفقات الاستثمار
--	--	--	--	--	--	ح خ	
--	--	10	10	5	3 478	موارد الدولة	
--	--	--	--	--	--	م ذ م ع	
--	--	10	10	5	3 478	مجموع القسم	
6,9	5 129	79 595	74 466	65 346	65 346	م ع م	مجموع الأقسام
--	--	--	--	--	--	ح خ	
6,9	5 129	79 595	74 466	65 346	65 346	موارد الدولة	
10,1	5 788	63 443	57 655	56 658	56 658	م ذ م ع	
8,3	10 917	143 038	132 121	122 004	122 004	الجملة العامة	

(*) تم اعتماد التقسيم البرامجي بداية من سنة 2019.

1.3 نفقات التأجير:

قدرت نفقات التأجير العمومي لهذا البرنامج لسنة 2021 بـ 74 703 أ د مقابل 68 628 أ د سنة 2020 وهو ما يعني زيادة بقيمة 6 075 أ د أي بنسبة تقدر بـ 8,9 % . ويشتمل المبلغ الجملي لاعتمادات التأجير لهذا البرنامج على:

المصالح المركزية لرئاسة الحكومة - 2 755 أ د

منح تأجير المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية - 94871 أ د

➤ منحة لفائدة وكالة تونس إفريقيا للأنباء 6209 أ د

➤ منحة لفائدة مؤسسة التلفزة التونسية 31 600 أ د

➤ منحة لفائدة مؤسسة الإذاعة التونسية 29 000 أ د

➤ منحة لفائدة الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر 3001 أ د

➤ منحة لفائدة مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات 428 أ د

هذا بالإضافة إلى الموارد الذاتية للمؤسسات التابعة للبرنامج والبالغة 29 875 أ د . والموزعة كالآتي :

➤ وكالة تونس إفريقيا للأنباء 112 أ د

➤ مؤسسة التلفزة التونسية 78410 أ د

➤ مؤسسة الإذاعة التونسية 27911 أ د

➤ الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر 7007 أ د

وقد بلغ عدد أعوان هذا البرنامج 2 789 عونا بإعتبار الإحالات على التقاعد التي شملت 14 عونا

بكلفة قدرها 588- أ د تخص 6 أعوان بمؤسسة التلفزة التونسية و8 أعوان راجعين بالنظر لمؤسسة

الإذاعة التونسية.

وفيما يلي توزيع أعوان البرنامج حسب الهياكل والمؤسسات:

الأسلاك	الوحدات العملية	خلية الإعلام والاتصال
السلك الإداري المشترك للإدارات العمومية		39
السلك المشترك لمهندسي الإدارات العمومية		--
سلك العملة		23
سلك أعوان المكتبات و التوثيق بالإدارات العمومية		01
السلك المشترك للصحافيين العاملين بالإدارات العمومية		34
السلك التقني المشترك للإدارات العمومية		03
سلك محلي وتقني الإعلامية		00
أسلاك أخرى		01
مجموع الوحدات العملية		101

الفاعلون العموميون	المؤسسات العمومية غير الإدارية
وكالة تونس إفريقيا للأنباء	258
مؤسسة التلفزة التونسية	1086
مؤسسة الإذاعة التونسية	1078
الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر	250
مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات "إفادة"	16
مجموع الفاعلون العموميون	2 688
المجموع الجملي للبرنامج	2 789

2-3 نفقات التسيير:

قدرت الإعتمادات المرصودة بهذا القسم لفائدة برنامج الإعلام والاتصال والتكوين بـ 180 أ د بعنوان سنة 2021 مقابل 165 أ د مرسمة سنة 2020 أي بزيادة قدرها 15 أ د تمثل نسبة 9,1%.

ويشتمل المبلغ الجملي لاعتمادات التسيير لهذا البرنامج على:

80 أ د	<u>منح تسيير المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية</u>
80 أ د	➤ منحة لفائدة المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين
100 أ د	<u>منح تسيير المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية</u>
100 أ د	➤ منحة لفائدة مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات

هذا بالإضافة إلى الموارد الذاتية للمؤسسات التابعة للبرنامج والبالغه 30 927 أ د والتي تتوزع على النحو التالي:

70 أ د	➤ المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والإتصاليين
1 230 أ د	➤ وكالة تونس إفريقيا للأنباء
20 900 أ د	➤ مؤسسة التلفزة التونسية
6 047 أ د	➤ مؤسسة الإذاعة التونسية
2 500 أ د	➤ الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر
180 أ د	➤ مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات

3-3 نفقات التدخلات:

قدرت الإعتمادات المرصودة بهذا القسم لفائدة برنامج الإعلام والإتصال والتكوين بعنوان سنة 2021 بـ 4 702 أ د تعهدا ودفعا مقابل 5 663 أ د سنة 2020 أي بنقص قدره 961- أ د يمثل نسبة 17,0-%.

وستخصص هذه النفقات أساسا لتمويل التدخلات التالية:

15 أ د	❖ منح بعنوان التدخلات لفائدة المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية
15 أ د	✓ منحة لفائدة المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والإتصاليين
10 أ د	❖ منح بعنوان التدخلات لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية
10 أ د	✓ منحة لفائدة مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات

4 677 أ د	❖ بقية النفقات ذات الصبغة الإستثمارية
2 840 أ د	➤ مؤسسة التلفزة التونسية
170 أ د	- إقتناء وسائل نقل (سيارة رباعية الدفع وحافلة صغيرة)
220 أ د	- تجهيزات ونظم وبرامج إعلامية
970 أ د	- تجديد تجهيزات التلفزة
400 أ د	- حفظ التسجيلات التلفزية
610 أ د	- تعصير وتجديد تجهيزات الطاقة
470 أ د	- الحماية الأمنية وتجهيزات مختلفة بدار التلفزة
1 700 أ د	➤ مؤسسة الإذاعة التونسية
120 أ د	- إقتناء وسائل نقل (سيارة نفعية وحافلة صغيرة)
100 أ د	- المخطط المديرى للإعلامية بمؤسسة الإذاعة

200 أ د	- تكييف الهواء والتهوية وتجديد وتعصير تجهيزات الطاقة
200 أ د	- تهيئة وتدعيم التجهيزات بالإذاعات الجهوية
880 أ د	- إقتناء معدات إذاعية
200 أ د	- تهيئات مختلفة بمقر الإذاعة
100 أ د	➤ وكالة تونس إفريقيا للأنباء
50 أ د	- إقتناء تجهيزات
50 أ د	- إقتناء تجهيزات إعلامية
37 أ د	➤ منحة لفائدة مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات
27 أ د	- إقتناء تجهيزات ومعدات إعلامية
10 أ د	- تهيئات مختلفة بمقر المركز

هذا بالإضافة إلى الموارد الذاتية للمؤسسات التابعة للبرنامج والبالغة 2 641 أ د والتي تتوزع

على النحو التالي:

1 316 أ د	➤ مؤسسة التلفزة التونسية
1 325 أ د	➤ مؤسسة الإذاعة التونسية

4-3 نفقات الإستثمار:

قدرت الإعتمادات المرصودة بهذا القسم لفائدة برنامج الإعلام والاتصال والتكوين بعنوان سنة

2021 بـ 10 أ د تعهدا ودفعاً وخصصت لفائدة المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين وهو

نفس المبلغ المرسم تعهدا ودفعاً بعنوان سنة 2020.

البرنامج 4: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: السيدة إلهام الشعري حرم الستي (بداية من 30 أكتوبر 2020)

1- استراتيجية برنامج القيادة والمساندة:

يتولى برنامج القيادة والمساندة دعم البرامج الخمسة المنضوية ضمن مهمة رئاسة الحكومة وترتكز خطة البرنامج على تحسين نسب التأطير من خلال التركيز على انتداب إطارات من إداريين ومهندسين وتقنيين إلى جانب دعم تكوين الإطارات وأعوان المساندة بالوزارة في مختلف مجالات التصرف الحديث للرفع من مردودية العمل الإداري والرقمي بجودته بالإضافة إلى معاضدة مجهود الدولة الرامي إلى الضغط على النفقات عبر ترشيد الإستهلاك وتعزيز استعمال تكنولوجيات المعلومات وتطوير الشبكات المعلوماتية وتعميمها وتأمين ودعم عمل كل الهياكل التابعة لهذا البرنامج والمكلفة بمشمولات خصوصية.

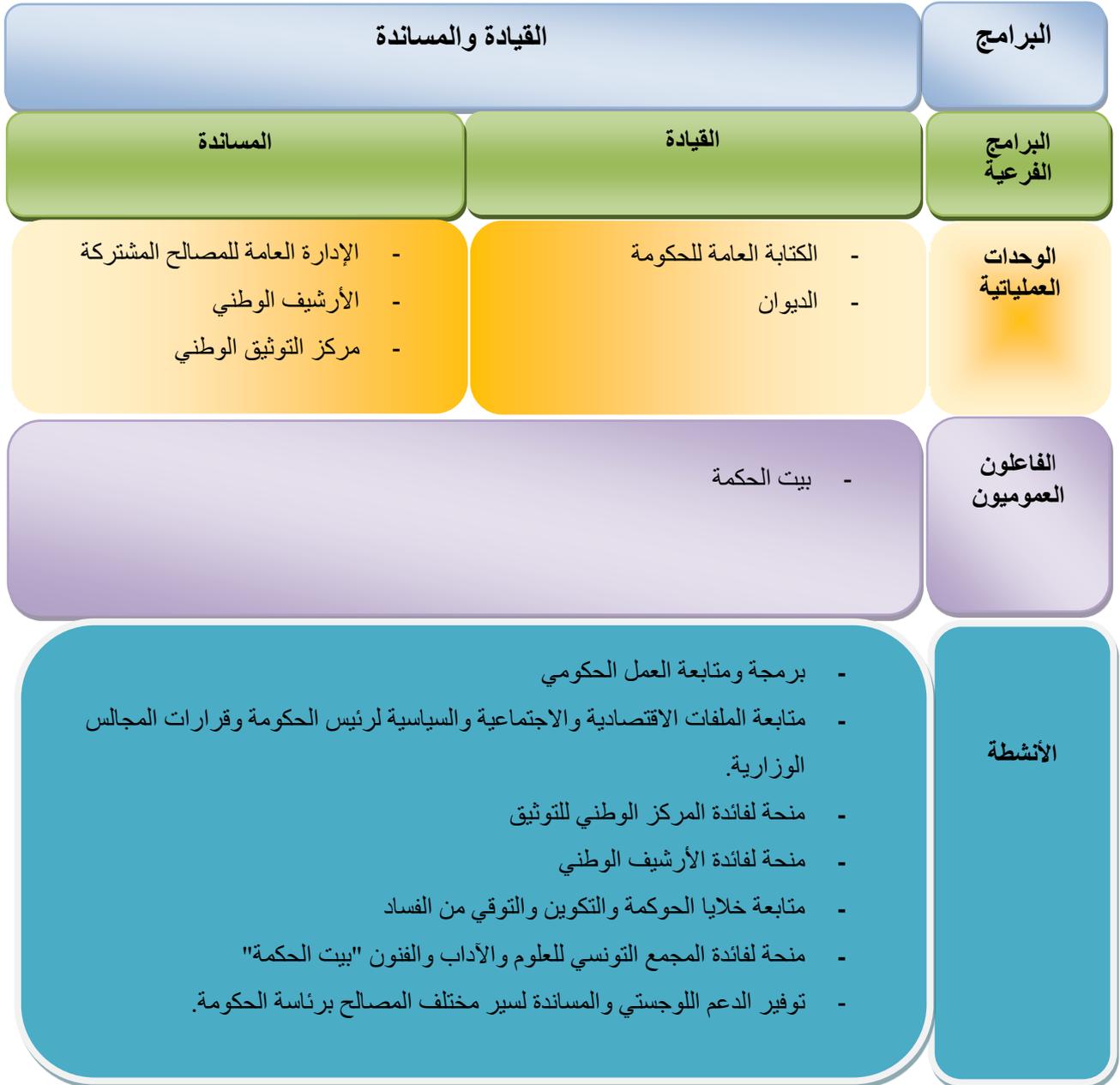
كما يؤمن هذا البرنامج من خلال دوره التسييري والإداري والمالي:

- التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والفنية وهياكل الإدارة.
 - إعداد ميزانية الوزارة والإشراف المالي على المؤسسات العمومية تحت إشرافها.
 - تطوير وترشيد التصرف الإداري في المعدات والوسائل وضمان جودة الخدمات الإدارية.
- ويتضمن برنامج القيادة والمساندة برنامجين فرعيين (2) يعملان على تحقيق جملة من الأنشطة قصد بلوغ الأهداف الإستراتيجية للبرنامج، وتتمثل البرامج الفرعية في:

★ البرنامج الفرعي عدد 1: القيادة.

★ البرنامج الفرعي عدد 2: المساندة

رسم بياني عدد 5 : خارطة برنامج القيادة والمساندة



وتتوزع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 حسب الأنشطة على النحو التالي:

بحساب الالف دينار

البرنامج	البرنامج الفرعي	الانشطة	تقديرات 2021	
القيادة والمساندة	القيادة	برمجة ومتابعة العمل الحكومي	517	
		متابعة الملفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لرئيس الحكومة وقرارات المجالس الوزارية	2 007	
		متابعة خلايا الحوكمة والتكوين والتوقي من الفساد	122	
	مجموع البرنامج الفرعي القيادة			2 646
	المساندة	منحة لفائدة المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"	2 362	
		توفير الدعم اللوجيستي والمساندة لسير مختلف المصالح برئاسة الحكومة	46 775	
		منحة لفائدة المركز الوطني للتوثيق	2 233	
		منحة لفائدة الأرشيف الوطني	3 920	
	مجموع البرنامج الفرعي المساندة			55 290
	المجموع=			57 936

2- أداء برنامج القيادة والمساندة:

يتمثل أداء البرنامج في ما يلي:

1-2 الأهداف الإستراتيجية للبرنامج وتطور مؤشرات الأداء:

يتولى برنامج القيادة والمساندة دعم البرامج الخمسة المنضوية ضمن مهمة رئاسة الحكومة.

ولتأدية وظيفته تم ضبط الأهداف الإستراتيجية التالية:

- ✓ تحسين التصرف في الموارد البشرية
- ✓ حوكمة التصرف في الوسائل والمعدات
- ✓ رقمنة الإدارة

وتسعى رئاسة الحكومة إلى تحقيق هذه الأهداف في إطار برنامجها السنوي للقدرة على الأداء.

الهدف 1.4: تحسين التصرف في الموارد البشرية.

➤ **تقديم الهدف:** يتمثل هدف برنامج "القيادة والمساندة" بالأساس في دعم البرامج الخمسة المنضوية تحت مهمة رئاسة الحكومة، بما يضمن فاعلية أداءها، مما يسهم في نجاح المهمة في تأدية دورها في تطوير جميع المجالات في الدولة.

➤ مرجع الهدف:

• برنامج القيادة والمساندة،

• البرنامج الفرعي: المساندة(مركزي)

➤ مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

★ بالنسبة لمؤشر " تحسين نسبة التأطير " حيث أن تحقيق هذا الهدف يرتبط بمدى تطور نسبة التأطير قصد العمل على سد الشغورات بمختلف المصالح عن طريق إعادة توظيف الإطارات وتسييد الخطط عن طريق الترقية أو التدرج أو التسميات في الخطط الوظيفية وذلك قصد إحكام التصرف في العنصر البشري والرفع من نسبة التأطير.

★ بالنسبة لمؤشر " نسبة التكوين " حيث أن تحقيق هذا الهدف يرتبط بتحسين نسبة المنفعين بالتكوين والرسكلة في مختلف الإختصاصات للرفع من جاهزية وأداء الأعوان.

الهدف 2.4: حوكمة التصرف في الوسائل والمعدات.

➤ **تقديم الهدف:** يتمثل هدف برنامج "القيادة والمساندة" بالأساس في دعم البرامج الخمسة المنضوية تحت مهمة رئاسة الحكومة، بما يضمن فاعلية أداءها، مما يسهم في نجاح المهمة في تأدية دورها في تطوير جميع المجالات في الدولة.

➤ مرجع الهدف:

• برنامج القيادة والمساندة،

• البرنامج الفرعي: المساندة(مركزي)

➤ مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

★ بالنسبة لمؤشر " ترشيد استهلاك الوقود لسيارات المصلحة " حيث أن تحقيق هذا الهدف يرتبط بالإجراءات المتخذة بخصوص التقليل من إستهلاك الوقود لسيارات المصلحة من خلال إعتدال التراسل الإلكتروني والقيام بعمليات الصيانة الوقائية اللازمة لمختلف وسائل النقل إلى جانب سحب السيارات القديمة من الأسطول.

الهدف 3.4: رقمنة الإدارة.

➤ **تقديم الهدف:** يتمثل هدف برنامج "القيادة والمساندة" بالأساس في دعم البرامج الخمسة المنضوية تحت مهمة رئاسة الحكومة، بما يضمن فاعلية أداءها، مما يسهم في نجاح المهمة في تأدية دورها في تطوير جميع المجالات في الدولة.

➤ مرجع الهدف:

• برنامج القيادة والمساندة،

• البرنامج الفرعي: المساندة (مركزي)

★ بالنسبة لمؤشر "نسبة إستغلال المنظومات الإعلامية" حيث أن تحقيق هذا الهدف يرتبط بما تنجزه مصالح الإعلامية من تطوير لأسطول المعدات والتجهيزات الإعلامية ومدى مواكبته للتطور واستغلال وتوظيف مختلف الوسائط والمنظومات والتطبيقات لمتطلبات العمل الإداري.

الجدول الزمني لمؤشرات أهداف برنامج القيادة والمساندة:

القيمة المستهدفة 2023	تقديرات 2022	تقديرات 2021	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	الأهداف
75	70	67	نسبة مائوية	1.1.4: نسبة التأطير	الهدف 1.4: تحسين التصرف في الموارد البشرية.
65	60	55	نسبة مائوية	2.1.4: نسبة التكوين	
8,4	8,5	8,6	نسبة مائوية	1.2.4: ترشيد استهلاك الوقود لسيارات المصلحة	الهدف 2.4: حوكمة التصرف في الوسائل والمعدات.
75	70	50	نسبة مائوية	1.3.4: نسبة إستغلال المنظومات الإعلامية	الهدف 3.4: رقمنة الإدارة.

2-2 أنشطة البرنامج:

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة
الهدف 1.4: تحسين التصرف في الموارد البشرية	1-1-4 نسبة التأطير	-التوصيف الوظيفي لمختلف المراكز وتحديد الحاجيات ومواصفات الفاعلين فيها. -تحديد النقص والزيادة في نسب التأطير بمختلف مراكز العمل.	1-1-1-4 - إحكام توزيع الأعوان بين مختلف البرامج العملية. 2-1-1-4 - تنظيم المناظرات للترقية عن طريق الملفات أو الاختبارات. 3-1-1-4 -متابعة الملفات الإدارية لمختلف الأعوان
	2-1-4 نسبة التكوين	- تشخيص حاجيات المصالح من مختلف الإختصاصات. - تحيين برامج التكوين على ضوء المستجدات ومواكبة التقنيات الحديثة.	1-2-1-4 - سحب الدورات التكوينية على مختلف الأعوان وملاءمتها لاحتياجاتهم. 2-2-1-4 - تشريك المصالح في ضبط برامج التكوين. 3-2-1-4 - إبرام عقود شراكة مع مدارس ومراكز مختصة في التكوين.
الهدف 2.4: حوكمة التصرف في الوسائل والمعدات.	1-2-4 ترشيد استهلاك الوقود لسيارات المصلحة	-تكوين السواق في مجال الصيانة الوقائية. - تجديد أسطول النقل وسحب وسائل النقل التي تستجيب لشروط السحب. - تركيز منظومة المراقبة الآلية للجولان GPS - إعتقاد منظومة التراسل الإلكتروني للتقليص من إستعمال وسائل النقل.	1-1-2-4 - توزيع نفقات التسيير والتدخلات والإستثمار بين مختلف البرامج العملية 2-1-2-4 - متابعة دفاتر السيارات والتثبت من المسافات المقطوعة 3-1-2-4 - متابعة كشوفات الوقود وإصدار قصاصات التزود بالوقود وتوزيعها.
الهدف 3.4: رقمنة الإدارة	1-3-4 نسبة إستغلال المنظومات الإعلامية	- تركيز المنظومات الحديثة والمتطورة. -رقمنة الإدارة والمساعدة على تطوير الأعمال الإدارية. - تطوير نظم السلامة المعلوماتية.	1-1-3-4 -تحديث وتحيين وترقية المنظومات والتطبيقات الإعلامية. 2-1-3-4 -مراقبة المستعملين للمنظومات وتوفير الخبرة عند الحاجة. 3-1-3-4 - ملاءمة الوسائط الإعلامية لمتطلبات العمل الإداري.

3- نفقات برنامج القيادة والمساندة:

ضبطت نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 في حدود 57 936 أد مقابل 55 048 أد خلال سنة 2020 أي بزيادة قدرها 2 888 أد تمثل نسبة 5,2% وتتنوع كما يلي:

بحساب الألف دينار

البيان	مصادر التمويل	ق م 2019		إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
		التبويب القديم	التبويب الجديد					
نفقات التأجير	م ع م	17 569	17 569	23 852	21 973	25 619	3 646	16,6
	ح خ	--	--	--	--	--	--	--
	موارد الدولة	17 569	17 569	23 852	21 973	25 619	3 646	16,6
	م ذ م ع	8	8	0	--	--	--	--
	مجموع القسم	17 577	17 577	23 852	21 973	25 619	3 646	16,6
نفقات التسيير	م ع م	9 757	9 757	10 609	9 562	9 293	-269	-2,8
	ح خ	3 000 (2)	--	4 442	--	--	--	--
	موارد الدولة	9 757	9 757	15 051	9 562	9 293	-269	-2,8
	م ذ م ع	616	616	497	424	330	-94	-22,2
	مجموع القسم	10 373	13 373	15 548	9 986	9 623	-363	-3,6
نفقات التدخلات	م ع م	29 485	30 440	76 785	21 353	20 396	-957	-4,5
	ح خ	--	--	--	--	--	--	--
	موارد الدولة	29 485	30 440 (3)	76 785	21 353	20 396	-957	-4,5
	م ذ م ع	15	15	--	--	--	--	--
	مجموع القسم	29 500	30 455	76 785	21 353	20 396	-957	-4,5
نفقات الإستثمار	م ع م	2 592	2 592	1 102	2 160	2 628	468	21,7
	ح خ	--	--	--	--	--	--	--
	موارد الدولة	2 592	2 592	1 102	2 160	2 628	468	21,7
	م ذ م ع	--	--	--	--	--	--	--
	مجموع القسم	2 592	2 592	1 102	2 160	2 628	468	21,7
نفقات العمليات المالية	--	--	--	--	--	--	--	--
بقية النفقات	مجموع بقية النفقات	3 955 (1)	--	--	--	--	--	--
المجموع	م ع م	60 358	60 358	112 348	55 048	57 936	2 888	5,2
	ح خ	3 000	3 000	4 442	--	--	--	--
	موارد الدولة	63 358	63 358	116 790	55 048	57 936	2 888	5,2
	م ذ م ع	639	639	497	424	330	-94	-22,2
	الجملة العامة	63 997	63 997	117 287	55 472	58 266	2 794	5,0

(1) بقية النفقات حسب التبويب القديم والبالغة 3 955 أد تخص الحساب الخاص في الخزينة المسمى حساب

إستعمال مصاريف المراقبة ومكافأة الحضور وأقساط الأرباح الراجعة للدولة ونفقات التمويل العمومي (955 أد).

(2) إدراج نفقات الحساب الخاص المشار إليه ضمن نفقات التسيير.

(3) إدراج نفقات التمويل العمومي ضمن نفقات التدخلات (955 أد).

كما تتوزع تقديرات 2021 للبرنامج المذكور حسب البرامج الفرعية كما يلي:

بحساب الالف دينار

المجموع	نفقات العمليات المالية	نفقات الاستثمار	نفقات التدخلات	نفقات التسيير	نفقات التأجير	البيان
2 646	-	-	-	-	2 646	القيادة
55 290	-	2 628	20 396	9 293	22 973	المساندة
57 936	-	2 628	20 396	9 293	25 619	المجموع

3-1 نفقات التأجير:

ضبطت نفقات التأجير تعهدا ودفعا خلال سنة 2021 في حدود 25 619 أ د مقابل 21 973 أ د

سنة 2020 أي بزيادة قدرها 3 646 أ د تمثل نسبة 16,6%.

وتتوزع هذه الاعتمادات على البرامج الفرعية على النحو التالي:

✓ القيادة: 2 646 أ د

✓ المساندة: 22 973 أ د

ويشتمل المبلغ الجملي لاعتمادات التأجير لهذا البرنامج على:

21 004 أ د - المصالح المركزية لرئاسة الحكومة

3 045 أ د - تأجير المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية

➤ إتمادات مفوضة لفائدة الأرشيف الوطني 3 000 أ د

➤ منحة لفائدة الأرشيف الوطني 45 أ د

1 570 أ د - منح تأجير المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية

➤ منحة لفائدة المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة" 1 570 أ د

ويقدر عدد أعوان برنامج القيادة والمساندة بـ 900 عوناً إلى موفى سنة 2021 موزعين على البرامج الفرعية على النحو التالي:

المجموع	المساندة	القيادة	البرامج الفرعية الأسلاك
239	184	55	السلك الإداري المشترك للإدارات العمومية
264	231	33	سلك العملة
14	12	2	سلك محلي و تقني الإعلامية
3	2	1	سلك أعضاء المراقبة العامة للمصالح العمومية
1	1	--	سلك أعوان مراقبة المصاريف العمومية
61	46	15	سلك مستشاري المصالح العمومية
9	9	--	السلك المشترك للصحفيين العاملين في الإدارات العمومية
3	3	--	سلك مراقبي و مراجعي الطلب العمومي
2	2	--	سلك هيئة مراقبي الدولة
10	10	--	سلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف
13	13	--	سلك أعوان المكتبات و التوثيق بالإدارات العمومية
25	25	--	السلك التقني المشترك للإدارات العمومية
11	10	1	السلك المشترك لمهندسي الإدارات العمومية
4	1	3	سلك أعوان الخدمة الإجتماعية للإدارات العمومية
10	9	1	سلك العسكريين
1		1	سلك الرقابة العامة للمالية
3	1	2	سلك القضاة من الصنف العدلي
3		3	أعوان سلك كتابات المحاكم من الصنف العدلي
61	13	48	الأسلاك الأخرى
737	572	165	مجموع الإدارة المركزية
119	119	--	الأرشيف الوطني
44	44	--	المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"
163	163	--	مجموع المؤسسات العمومية
900	735	165	المجموع العام

علماً وأن الإحالة على التقاعد ستشمل عونين (02) موزعين بين البرنامجين الفرعيين القيادة

والمساندة.

3-2 نفقات التسيير:

ضبطت نفقات التسيير لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 تعهدا ودفعا في حدود 9 293 أ د

مقابل 9 562 أ د سنة 2020، أي بنقص قدره 269- أ د يمثل نسبة 2,8% .

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إدراج كل إعتمادات قسم التسيير ضمن البرنامج الفرعي المساندة

وتتوزع على النحو التالي:

<u>4938 أ د</u>	- <u>المصالح المركزية لرئاسة الحكومة</u>
<u>550 أ د</u>	- <u>منح لفائدة المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية</u>
340 أ د	➤ منحة لفائدة الأرشيف الوطني
210 أ د	➤ منحة لفائدة مركز التوثيق الوطني
<u>250 أ د</u>	- <u>منح لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية</u>
250 أ د	➤ منحة لفائدة المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"

وتتوزع نفقات تسيير المصالح المركزية على بعض البنود أساسا كما يلي:

- مصاريف التمثيل والأسفار 600 أ د
- الأكرية 970,8 أ د
- استهلاك الكهرباء 750 أ د
- الإتصالات 340 أ د
- الوقود 1 900 أ د
- التعهد والصيانة 966 أ د
- الصحف والمجلات 370 أ د
- مصاريف الإعلامية 505 أ د
- مصاريف الإستقبالات والإقامة 290 أ د
- مصاريف المهمات 150 أ د
- تكوين ورسكلة الأعوان 104 أ د
- إكساء العملة 120 أ د

هذا بالإضافة إلى الموارد الذاتية للمؤسسات التابعة للبرنامج والبالغة 330 أ د والتي تتوزع على

النحو التالي:

- مركز التوثيق الوطني : 260 أ د
- منحة لفائدة المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة": 70 أ د

3-3 نفقات التدخلات:

ضبطت نفقات التدخلات لبرنامج القيادة والمساندة تعهدا ودفعا لسنة 2021 في حدود 20 396 أ د مقابل 21 353 أ د بعنوان سنة 2020 أي بنقص قدره 957- أ د يمثل نسبة 4,5% .

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إدراج كل إعتمادات قسم التدخلات ضمن البرنامج الفرعي المساندة وتوزع على النحو التالي:

❖ المصالح المركزية لرئاسة الحكومة 72119 أ د

أهمها :

- ✓ جرايات المقاومين والمناضلين والأرامل 17 000 أ د
- ✓ منحة لفائدة تعاونية موظفي الدولة 432 أ د
- ✓ منحة لفائدة الإتحاد الوطني للمرأة 1 390 أ د
- ✓ ودادية الأعوان 650 أ د

❖ منح لفائدة المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية 133 أ د

- ✓ منحة لفائدة الأرشيف الوطني 120 أ د
- ✓ منحة لفائدة المركز الوطني للتوثيق 13 أ د

❖ منح لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية 347 أ د

- ✓ منحة لفائدة المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة" 347 أ د

❖ بقية النفقات 195 أ د

- ✓ تهيئة وتجهيز مبنى بيت الحكمة 45 أ د
- ✓ إقتناء سيارة مصلحة وسيارة وظيفية لرئيس المجمع 150 أ د

3-4 نفقات الاستثمار:

ضبطت نفقات الاستثمار لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 في حدود 2 628 أ د مقابل 160 2 أ د سنة 2020 أي بزيادة قدرها 468 أ د تمثل نسبة 21,7 %.

وقد تطورت تقديرات 2021 على المستوى اعتمادات التعهد والدفع كما يلي:

بحساب الألف دينار

النسبة %	الفارق		تقديرات 2021		ق م 2020		إنجازات 2019		البرنامج الفرعي	
	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد								
21,7	-49,5	468	-3 695	2 628	3 765	2 160	7 460	1 102	3 503	البرنامج الفرعي 2: المساندة
21,7	-49,5	468	-3 695	2 628	3 765	2 160	7 460	1 102	3 503	المجموع

كما يمكن توزيعها كما يلي:

بحساب الألف دينار

المجموع	موارد حسابات خاصة		موارد قروض خارجية موظفة		الموارد العامة للميزانية		البرنامج الفرعي المساندة	
	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد		
1 513	2 600	--	--	--	--	1 513	2 600	مشاريع بصدد الإنجاز
1 115	1 165	--	--	--	--	1 115	1 165	مشاريع جديدة
2 628	3 765	--	--	--	--	2 628	3 765	المجموع

وتتوزع الاعتمادات المرصودة لفائدة البرامج الجديدة والمتواصلة كالاتي:

بحساب الألف دينار

دفع	تعهد	المشاريع الجديدة
50	100	إعتمادات الدراسات
50	50	تهيئة وتجديد المباني برئاسة الحكومة
50	50	تهيئة مقر كائن بباب العسل
380	380	إقتناء وسائل نقل (6 سيارات وظيفية وسيارتي (02) مصلحة)
100	100	تطوير المنظومات والشبكات الإعلامية
120	120	تجهيز مركز التوثيق الوطني
50	50	مركز الخزن والتوثيق مقرين
300	300	تجهيز بناءات الأرشيف الوطني
15	15	برنامج جلب الوثائق من الخارج
1 115	1 165	جملة المشاريع الجديدة

بحساب الألف دينار

دفع	تعهد	المشاريع المتواصلة
400		تهينات مختلفة بمقر الوزارة الأولى
250	2 600	تهيئة الشبكات الفنية بشارع الحرية
250		تهيئة مبنى رئاسة الحكومة ببرج زوارة ببوشوشة
500		تركيز منظومة المراقبة الأمنية بقصر الحكومة بالقصبة
113		تطوير المنظومات والشبكات الإعلامية
1 513	2 600	جملة المشاريع المتواصلة

البرنامج عدد5: التصرف في القطاع العمومي

رئيس البرنامج: السيدة فضيلة الدريدي حرم الزينة (بداية من 30 أكتوبر 2020)

1- استراتيجية برنامج التصرف في القطاع العمومي:

توكل إلى برنامج التصرف في القطاع العمومي مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في ميدان الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة ومتابعة السياسات العمومية وذلك من خلال المحاور التالية:

1- التصرف في الموارد البشرية للإدارة.

2- ترشيد الموارد البشرية في الوظيفة العمومية.

3- تنمية المهارات وتطوير الكفاءات.

4- تنظيم إداري ناجح.

5- تطوير أوجه التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية.

يتضمن برنامج التصرف في القطاع العمومي برنامجين فرعيين يعملان على تحقيق جملة من الأنشطة قصد بلوغ الأهداف الإستراتيجية للبرنامج، وتتمثل البرامج الفرعية على المستوى المركزي في مايلي:

➤ البرنامج الفرعي الأول: تحديث الوظيفة العمومية، ويتولى:

- متابعة نجاعة التصرف وترشيد وتكوين الموارد البشرية في الوظيفة العمومية.
- تنمية المهارات وتطوير الكفاءات وتكوين الأطارات العليا.

➤ البرنامج الفرعي الثاني: متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية، ويتولى:

- متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية وحوكمتها.

وفي إطار التنزيل العملي تم إحداث وحدات عملياتية تعنى بمتابعة تقدم إنجازات البرامج الفرعية

لبرنامج التصرف في القطاع العمومي.

رسم بياني عدد 6: خارطة برنامج التصرف في القطاع العمومي



وتتوزع ميزانية البرنامج حسب الأنشطة على النحو التالي:

تقديرات إعمادات الدفع لسنة 2021	الأنشطة	البرنامج الفرعي	البرنامج
أد 3 168	نجاعة التصرف وترشيد وتكوين الموارد البشرية في الوظيفة العمومية.	تحديث الوظيفة العمومية	التصرف في القطاع العمومي
أد 8 124	تنمية المهارات وتطوير الكفاءات وتكوين الإطار العلي.		
أد 11 292	مجموع البرنامج الفرعي تحديث الوظيفة العمومية		
أد 400	متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية.	متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية	
أد 400	مجموع البرنامج الفرعي متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية		
أد 11 692	المجموع =		

2- أداء برنامج التصرف في القطاع العمومي:

يتمثل إطار أداء البرنامج في ما يلي:

1-2 الأهداف الإستراتيجية للبرنامج وتطور مؤشرات الأداء:

➤ تم ضبط خطة عمل البرنامج الفرعي "تحديث الوظيفة العمومية" للفترة القادمة بالاعتماد على المحاور الاستراتيجية التالية:

1- تصرف أنجع في الموارد البشرية للإدارة، وذلك من خلال:

- إرساء نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية.
- إرساء نظام وظيفة عمومية عليا.
- وضع منظومة معلوماتية عامة حول الموارد البشرية.

2 - ترشيد الموارد البشرية في الوظيفة العمومية، وذلك عن طريق:

- الحد من تضخم عدد الأعوان والتخفيف من ضغط حجم الأجور على ميزانية الدولة.
- إعادة توظيف الأعوان العموميين وتشجيع الحراك.
- مراجعة أنظمة التأجير والتقييم والتحفيز.

3- تنمية المهارات وتطوير الكفاءات، من خلال:

- إدخال إصلاحات على منظومة التكوين:

✓ دعم وتطوير عمل المسؤولين على التكوين من خلال مواصلة إعداد أدوات ووسائل ذات

علاقة بهندسة التكوين على غرار إعداد دليل إجراءات خاص بمهام وعمل المسؤول على

التكوين بهندسة التكوين وتنفيذ برامج تكوين لفائدتهم في مجالات هندسة التكوين،

✓ تنفيذ اللقاء السنوي للمسؤولين عن التكوين،

✓ تحسين وتطوير المنظومة الوطنية الرقمية لمخططات التكوين الوزارية،

✓ مواصلة العمل على تنمية قدرات هياكل ومؤسسات تكوين أعوان الإدارة العمومية من خلال

العمل على إحداث علامة مميزة (مواصفة فنية خاصة بالتكوين).

▪ برامج ذات صبغة أفقية ووطنية وتقريب خدمات التكوين من الجهات من خلال:

✓ مواصلة البرامج الوطنية للتكوين والتي تنفذ على المستوى الجهوي على غرار البرنامج

الوطني لتطوير مهارات التواصل.

✓ تطوير منظومة التكوين على الخط.

✓ اقتناء وحدات بيداغوجية بهدف وضعها على منصة التكوين على الخط التي تم إحداثها بالوزارة.

✓ برمجة دورات تكوينية على مستوى الجهات لتنمية القدرات المهنية للأعوان ودعم حضورهم في المناظرات الداخلية للترقية بالشراكة مع المرافق العمومية المعنية.

■ تنفيذ برامج تكوين وطنية:

✓ تنفيذ الخطة القطاعية للمساواة بين المرأة والرجل،

✓ مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير مهارات التواصل بالمصالح العمومية

✓ تنفيذ برامج تكوينية مشتركة في مجالات مختلفة

■ تنفيذ المخطط السنوي للتكوين (تنفيذ دورات تكوينية لفائدة أعوان وإطارات وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية في مجالات تدخلهم).

4-تنظيم إداري ناجح، يهدف إلى:

■ إرساء مصالح عمومية ملتفة حول مهامها الأساسية:

✓ انجاز المرحلة الثانية من المراجعة الوظيفية للوزارات (المساهمة في المراجعة الوظيفية وإنجازها لوزارتين).

✓ متابعة تقدم انجاز مخرجات المرحلة الأولى من المراجعة الوظيفية للوزارات التونسية (إعداد ورشات عمل وجلسات تقييمية).

✓ الإعداد لمرحلة تعميم المراجعة الوظيفية (تحديد المنهجية، تكوين فرق العمل، دعم قدرات الهيكل المكلف بقيادة المشروع...).

■ إعداد إطار مرجعي لإنجاز الهياكل التنظيمية:

✓ إعداد دليل حول انجاز الهياكل التنظيمية،

✓ تنشيط الهياكل المكلفة بالتنظيم بالوزارات ودعم قدراتها في المجال،

✓ إعداد تصور لتنظيم المصالح المركزية يكون اللبنة الأساسية لاعتماد إطار مرجعي في المجال.

■ إرساء نظام معلوماتي وتطوير الإطار التشريعي:

✓ اعداد منصة (plateforme) حول الهياكل الادارية توفر مختلف المعطيات حول مشمولاتها وصلحياتها.

✓ اعداد منظومة مشتركة بين مختلف الوزارات تتيح متابعة الاحداثات في مجالي الهياكل الإدارية ووحدات التصرف حسب الأهداف.

✓ اعداد بنوك معطيات بهدف حسن متابعة العمل الأفقي للمكتب وتكريس مبدأ الشفافية.

- تنظيم العمل بالمصالح العمومية:

✓ إعداد إطار مرجعي لإنجاز أدلة الاجراءات،

✓ اعداد خطة عمل في مجال تعميم أدلة الاجراءات على الهياكل العمومية،

➤ أما بالنسبة للبرنامج الفرعي "متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية" فإن الهدف الاستراتيجي الأساسي يتمثل في تطوير أوجه التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية وحوكمتها من خلال المحاور التالية:

▪ ترشيد الإنتدابات:

✓ دعوة كافة المؤسسات والمنشآت العمومية لاعتماد وثيقة قانون الإطار كوثيقة تصرف تقديري في الموارد البشرية (إنتدابات، ترقية، إعادة توظيف للأعوان).

✓ إستصدار نصّ ترتيبي يتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرات الخارجية بالمؤسسات والمنشآت العمومية قصد تكريس مبادئ المنافسة والجدارة وتكافؤ الفرص.

▪ نظام الترقية:

✓ ربط الترقية بالأداء واستحداث آليات لذلك مع إعادة الاعتبار للتكوين.

✓ إحداث مرجعية للمهن.

▪ تأجير أعوان المؤسسات والمنشآت العمومية:

✓ استحداث نظام تأجير يثمن الأداء ويعتمد على مؤشرات تصرف المؤسسة كمعيار مهم في قاعدة عناصر التأجير.

✓ ربط جزء من الزيادات في الأجور بنتائج المؤسسة ومؤشراتها المالية.

✓ اعتماد التصرف بالكفاءة.

■ الصناديق الاجتماعية:

✓ إرساء مراجع قانونية تعنى بالصناديق الاجتماعية من حيث الإحداث وتنظيم تدخلاتها وطريقة تمويلها وذلك بغية ترشيد التصرف في العمل الاجتماعي.

■ تطوير إنتاجية العمل:

✓ تقييم منظومة التصرف في الموارد البشرية بالمؤسسات والمنشآت العمومية واقتراح الحلول الملائمة بغرض تطوير إنتاجية العمل.

■ الهياكل التنظيمية:

✓ تكريس مبادئ التخصص وعدم الجمع بين المهام المتنافرة وإدراج وظائف الرقابة والتدقيق والحوكمة وغيرها من الوظائف الاستشارية الضرورية عند دراسة الهياكل التنظيمية.

■ مراجعة النظام الأساسي العام لأعوان المؤسسات والمنشآت العمومية:

✓ إستكمال أشغال مراجعة النظام الأساسي العام لأعوان المؤسسات والمنشآت العمومية على أن تنتهي في أقرب الآجال.

■ أدلة إجراءات:

✓ إعداد دليل إجراءات خاص بوحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية مع وضع بطاقات وصف الوظائف.

✓ إعداد دليل المتصرف ممثل الدولة بمجالس إدارة المنشآت العمومية وأعضاء مجالس المؤسسة وذلك بهدف توضيح الالتزامات الموضوعية على كاهلهم.

الهدف 1.5: تحسين وترشيد التصرف في الموارد البشرية للإدارة:

➤ **تقديم الهدف:** العمل على إرساء نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية ونظام وظيفة عمومية عليا ووضع منظومة معلوماتية عامة حول الموارد البشرية.

➤ مرجع الهدف:

- برنامج التصرف في القطاع العمومي،
- البرنامج الفرعي: تحديث الوظيفة العمومية،
- الخطط التنموية السابقة (عمل اللجنة القطاعية الخاصة بالوظيفة العمومية).

➤ مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

❖ **المؤشر 1.1.5:** "عدد الإجراءات والنصوص التنظيمية المنجزة في مجال ترشيد التصرف في الموارد البشرية".

يمكن هذا المؤشر من قياس عدد النصوص التنظيمية التي سيتم إنجازها أو تحيينها في مجال التصرف في الموارد البشرية بهدف تامين المردودية بقطاع الوظيفة العمومية.

❖ **المؤشر 2.1.5:** "التحكم في نسبة الغيابات في الوظيفة العمومية".

يتعلق هذا المؤشر بتتبع الإجراءات الهادفة لمراجعة النصوص المعمول بها في مجال التصرف في العطل بالوظيفة العمومية.

❖ **المؤشر 3.1.5:** "نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية".

يمكن المؤشر من قياس نسبة استفادة الموظف من التكوين والتربصات.

الهدف 2.5: تنمية المهارات وتطوير الكفاءات:

➤ **تقديم الهدف:** العمل على دعم وتطوير قدرات الأعوان ومواصلة العمل على تنمية قدرات هياكل ومؤسسات تكوين أعوان الإدارة العمومية.

➤ مرجع الهدف:

• برنامج التصرف في القطاع العمومي.

• البرنامج الفرعي: تحديث الوظيفة العمومية،

➤ مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

❖ **المؤشر 1.2.5:** عدد المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل،

❖ **المؤشر 2.2.5:** نسبة عدد المنتفعين بدورة تكوينية على المستوى الجهوي والمحلي،

❖ **المؤشر 3.2.5:** نسبة الاناث المشاركين في الدورات التكوينية.

الهدف 3.5: تطوير أوجه التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية:

➤ **تقديم الهدف:** العمل على تطوير أوجه التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية من خلال ترشيد عملية الانتداب والترقية ونظام التأجير وتطوير إنتاجية العمل.

➤ مرجع الهدف: برنامج التصرف في القطاع العمومي.

• برنامج التصرف في القطاع العمومي،

• البرنامج الفرعي: متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية،

➤ مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

يهدف هذا المؤشر إلى دعوة كافة المؤسسات والمنشآت العمومية لاعتماد وثيقة قانون الإطار كوثيقة تصرف تقديري في الموارد البشرية (انتدابات، ترقية، إعادة توظيف للأعوان). واستصدار نصّ ترتيبي يتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرات الخارجية بالمؤسسات والمنشآت العمومية قصد تكريس مبادئ المنافسة والجدارة وتكافؤ الفرص.

❖ **المؤشر 1.3.5:** "نسبة ملاءمة الموارد البشرية مع مهام المؤسسة".

الجدول الزمني لمؤشرات أهداف برنامج التصرف في القطاع العمومي

تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق م 2021	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
75	70	60	نسبة مائوية	مؤشر 1.1.5 : عدد الإجراءات والنصوص التنظيمية المنجزة في مجال ترشيد التصرف في الموارد البشرية	الهدف 1.5: تحسين وترشيد التصرف في الموارد البشرية للإدارة.
65	60	50	نسبة مائوية	مؤشر 2.1.5 : التحكم في نسبة الغيابات في الوظيفة العمومية	
70	65	65	نسبة مائوية	المؤشر 3.1.5: نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية	
30,98	30,68	30,38	نسبة مائوية	المؤشر 1.2.5: عدد المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل	
40	35	35	نسبة مائوية	المؤشر 2.2.5: نسبة عدد المنتفعين بدورة تكوينية على المستوى الجهوي والمحلي	الهدف 2.5: تنمية المهارات وتطوير الكفاءات.
				المؤشر 3.2.5: نسبة الإناث المشاركين في الدورات التكوينية	
60	55	50	نسبة مائوية	المؤشر 1.3.5: نسبة ملاءمة الموارد البشرية مع مهام المؤسسة	الهدف 3-5: تطوير أوجه التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية.

2-2 أنشطة البرنامج:

تقدير الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021	الأنشطة والتدخلات	المؤشرات	الأهداف
168 أ د 3	1.1.1.5: - ترشيد الموارد البشرية في الوظيفة العمومية 2.1.1.5: - إرساء نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية.	مؤشر 1.1.5 : عدد الإجراءات والنصوص التنظيمية المنجزة في مجال ترشيد التصرف في الموارد البشرية	الهدف 1.5: تحسين وترشيد التصرف في الموارد البشرية للإدارة.
	1.2.1.5: - وضع منظومة معلوماتية عامة حول الموارد البشرية. 2.2.1.5: - مراجعة أنظمة التأجير والتقييم والتحفيز.	مؤشر 2.1.5 : التحكم في نسبة الغيابات في الوظيفة العمومية	
	1.3.1.5: - إرساء نظام وظيفة عمومية عليا. 2.3.1.5: - تحسين التصرف في الموارد البشرية 3.3.1.5: - إعادة توظيف الأعوان العموميين وتشجيع الحراك. 4.3.1.5: - الحد من تضخم عدد الأعوان والتخفيف من ضغط حجم الأجور على ميزانية الدولة.	المؤشر 3.1.5: نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية	
124 أ د 8	1.1.2.5: - إدخال إصلاحات على منظومة التكوين. 2.1.2.5: - اعتماد التصرف بالكفاءة.	المؤشر 1.2.5: عدد المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل	الهدف 2.5: تنمية المهارات وتطوير الكفاءات.
	1.2.2.5: - اعداد برامج ذات صبغة أفقية ووطنية وتقريب خدمات التكوين من الجهات. 2.2.2.5: - تنفيذ المخطط السنوي للتكوين الخاص بالوزارة.	المؤشر 2.2.5: نسبة عدد المنتفعين بدورة تكوينية على المستوى الجهوي والمحلي	
	1.3.2.5: - تنفيذ برامج تكوين وطنية. 2.3.2.5: - ربط الترقية بالأداء واستحداث آليات لذلك مع إعادة الاعتبار للتكوين.	المؤشر 3.2.5: نسبة الإناث المشاركين في الدورات التكوينية	
400 أ د	1.1.3.5: - اعتماد وثيقة قانون الإطار كوثيقة تصرف تقديري في الموارد البشرية. 2.1.3.5: - تكريس مبادئ التخصص وعدم الجمع بين المهام المتنافرة وإدراج وظائف الرقابة والتدقيق والحوكمة وغيرها من الوظائف الاستشارية الضرورية عند دراسة الهياكل التنظيمية. 3.1.3.5: - استصدار نصّ ترتيبي يتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرات الخارجية بالمؤسسات والمنشآت العمومية قصد تكريس مبادئ المنافسة والجدارة وتكافؤ الفرص. 4.1.3.5: - إحداث مرجعية للمهن. 5.1.3.5: - استحداث نظام تأجير يثمن الأداء ويعتمد على مؤشرات تصرف المؤسسة كمعيار مهم في قاعدة عناصر التأجير. 6.1.3.5: - ربط جزء من الزيادات في الأجور بنتائج المؤسسة ومؤشراتها المالية. 7.1.3.5: - مراجعة النظام الأساسي العام لأعوان المؤسسات والمنشآت العمومية.	المؤشر 1.3.5: نسبة ملاءمة الموارد البشرية مع مهام المؤسسة	الهدف 3.5: تطوير أوجه التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية.

3- نفقات برنامج التصرف في القطاع العمومي:

ضبطت نفقات برنامج التصرف في القطاع العمومي لسنة 2021 في حدود 11 692 أد دون
إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية (المدرسة الوطنية للإدارة) مقابل 12 222 أد بإعتبار الموارد
الذاتية للمؤسسة المذكورة، وتتنوع كما يلي :

بحساب الألف دينار

النسبة (%)	الفارق (1)-(2)	تقديرات 2021 (2)	2020 محيين (1)	ق م 2020 (*)	مصادر التمويل	البيان
- 2,1	- 151	7 049	7 200	--	م ع م	نفقات التأجير
---	---	--	---	--	ح خ	
- 2,1	- 151	7 049	7 200	--	موارد الدولة	
---	---	--	---	--	م ذ م ع	
- 2,1	- 151	7 049	7 200	--	مجموع القسم	
18,6	150-	955	805	--	م ع م	نفقات التسيير
---	---	--	---	--	ح خ	
18,6	150-	955	805	--	موارد الدولة	
- 5,4	- 30	530	560	--	م ذ م ع	
8,8	120	1 485	1 365	--	مجموع القسم	
24	692	3 573	2 881	--	م ع م	نفقات التدخلات
---	---	--	---	--	ح خ	
24	692	3 573	2 881	--	موارد الدولة	
---	---		---	--	م ذ م ع	
24	692	3 573	2 881	--	مجموع القسم	
- 42,5	- 85	115	200	--	م ع م	نفقات الاستثمار
---	---	--	---	--	ح خ	
- 42,5	- 85	115	200	--	موارد الدولة	
---	---		---	--	م ذ م ع	
- 42,5	- 85	115	200	--	مجموع القسم	
5,5	606	11 692	11 086	--	م ع م	مجموع الأقسام
---	---	--	---	--	ح خ	
5,5	606	11 692	11 086	--	موارد الدولة	
- 5,4	- 30	530	560	--	م ذ م ع	
4,9	576	12 222	11 646	--	مجموع القسم	

(*) برنامج التصرف في القطاع العمومي راجع بالنظر سنة 2020 لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية.

كما تتوزع تقديرات 2021 للبرنامج المذكور حسب البرامج الفرعية كما يلي :

بحساب الألف دينار

المجموع	نفقات العمليات المالية	نفقات الإستثمار	نفقات التدخلات	نفقات التسيير	نفقات التأجير	البيان
29211	---	115	3 573	955	6 649	برنامج فرعي 1 : تحديث الوظيفة العمومية
400	---	---	---	---	400	برنامج فرعي 2 : متابعة تنظيم المؤسسات والمنتشات العمومية
11 692	---	115	3 573	955	7 049	المجموع

1.3 نفقات التأجير:

ضبطت نفقات التأجير تعهدا ودفعيا لبرنامج التصرف في القطاع العمومي لسنة 2021 في حدود 7 049 أد مقارنة بـ 7 200 أد سنة 2020 محين أي بنقص قدره 151- تمثل نسبة 2,1% . ويشتمل المبلغ الجملي لاعتمادات التأجير لهذا البرنامج على:

4433 أد - المصالح المركزية لرئاسة الحكومة

2863 أد - إعتمادات مفوضة لفائدة المدرسة الوطنية للإدارة

320 أد - منح تأجير المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية

320 أد ➤ منحة لفائدة المدرسة الوطنية للإدارة

و يقدر الإنعكاس المالي للزيادة العامة في الأجور وفي منحة الإشراف والتنسيق بعنوان سنة 2021 ببرنامج التصرف في القطاع العمومي بـ 535 أد.

وقد بلغ عدد أعوان هذا البرنامج بإحتساب أعوان المدرسة الوطنية للإدارة 218 عوننا وفي ما يلي توزيعهم حسب الأسلاك والبرامج الفرعية :

المجموع	متابعة تنظيم المؤسسات والمنتشات العمومية	تحديث الوظيفة العمومية	الأعوان	البرامج الفرعية
---------	--	------------------------	---------	-----------------

الأسلاك	الإدارة المركزية	المدرسة الوطنية للإدارة	الإدارة المركزية	
السلك الإداري المشترك للإدارات العمومية	8	45	62	115
سلك العملة	1	48	14	63
سلك محلي و تقنيي الإعلامية	--	2	4	6
سلك مستشاري المصالح العمومية	6	--	10	16
سلك هيئة مراقبي الدولة	--	--	1	1
سلك مراقبي ومراجعي الطلب العمومي	--	--	1	1
سلك أعوان المكتبات والتوثيق بالإدارات العمومية	--	3	--	3
سلك المدرسين الباحثين بالجامعات	--	1	--	1
سلك مستشاري المصالح العمومية	--	7	--	7
السلك المشترك للفنيين السامين للصحة العمومية	--	1	--	1
سلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف	--	1	--	1
السلك التقني المشترك للإدارات العمومية	--	1	--	1
أسلاك مختلفة	--	1	1	2
المجموع	15	110	93	218

2.3 نفقات التسيير:

قدرت نفقات التسيير لهذا البرنامج تعهدا ودفعاً بعنوان سنة 2021 بما قدره 955 أ د مقابل 805 أ د سنة 2020 محين أي بزيادة قدرها 150 أ د تمثل نسبة 18,6%، موزعة حسب البرامج الفرعية كالاتي:

بحساب الألف دينار

الإعتماد	برنامج التصرف في القطاع العمومي	
55	الإدارة المركزية	برنامج فرعي 1 : تحديث الوظيفة العمومية
900	المدرسة الوطنية للإدارة	
--	الإدارة المركزية	البرنامج الفرعي 2 : متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية
955	المجموع	

هذا بالإضافة إلى الموارد الذاتية للمدرسة الوطنية للإدارة والبالغة 530 أ د.

3.3 نفقات التدخلات:

قدرت نفقات التدخلات تعهدا ودفعاً لهذا البرنامج بعنوان سنة 2021 بـ 573 أ د مقابل 2 881 أ د سنة 2020 محين أي بزيادة قدرها 692 أ د تمثل نسبة 24%، توزع كالاتي :

➤ المصالح المركزية (مساهمة في المنظمات الدولية): 70 أ د

➤ منحة بعنوان التدخل لفائدة المدرسة الوطنية للإدارة: 3 503 أ د

4.3 نفقات الاستثمار:

قدّرت الاعتمادات المرصودة سنة 2021 لفائدة برنامج التصرف في القطاع العمومي (البرنامج الفرعي تحديث الوظيفة العمومية) بـ 115 أ د تعهدا ودفعا وذلك بعنوان مشاريع جديدة للمدرسة الوطنية للإدارة مقابل 200 أ د لسنة 2020 محين أي بنقص قدره 85- أ د تمثل نسبة 42,5% -، موزعة على مستوى اعتمادات التعهد والدفع كما يلي:

بحساب الألف دينار

تطور الاعتمادات		تقديرات 2021		ق م 2020		البرنامج الفرعي
إعتمادات الدفع	إعتمادات التعهد	إعتمادات الدفع	إعتمادات التعهد	إعتمادات الدفع	إعتمادات التعهد	
- 85	- 85	115	115	200	200	مشاريع جديدة
--	--	--	--	--	--	مشاريع متواصلة
- 85	- 85	115	115	200	200	المجموع

وتتوزع الاعتمادات المرصودة حسب المشاريع كالاتي:

بحساب الألف دينار

دفع	تعهد	المشاريع الجديدة
50	50	- تهيئة وتجهيز المباني بالمدرسة الوطنية للإدارة
20	20	- إقتناء معدات وتطبيقات إعلامية لفائدة المدرسة الوطنية للإدارة
45	45	- إقتناء وسائل نقل (سيارة (01) مصلحة)
115	115	الجملة

البرنامج 6 : تحديث الخدمات الإدارية

رئيس البرنامج: السيدة ألفة الصولي حرم الورتاني (بداية من 30 أكتوبر 2020)

1- إستراتيجية برنامج تحديث الخدمات الإدارية:

يندرج برنامج تحديث الادارة ضمن استراتيجيية الحكومة لإصلاح القطاع العمومي وذلك نظرا لدوره الهام في دفع المسار التنموي من خلال تحسين جودة الخدمات الادارية وتقريبها من المواطن، وتبسيط الإجراءات الادارية، وتكريس الشفافية من خلال دعم حق النفاذ إلى المعلومة وفتح البيانات الحكومية، وارساء الإدارة الإلكترونية والحكومة المفتوحة والتعريف بهما، والنهوض بجودة الخدمات بالمصالح العمومية، وهو ما من شأنه تعزيز الثقة بين المواطن والادارة.

رسم بياني عدد 7: خارطة برنامج تحديث الخدمات الإدارية



وتتوزع ميزانية البرنامج حسب الأنشطة على النحو التالي:

تقديرات 2021	الأنشطة	البرنامج
216 أ د	- تحسين ومراقبة جودة الخدمات الإدارية	البرنامج 6: تحديث الخدمات الإدارية
548 أ د	- تبسيط وتقريب الإجراءات الإدارية وإعادة هيكلتها	
236 أ د	- تطوير الإدارة الإلكترونية وإرساء الحكومة المفتوحة	
1 000 أ د	= المجموع	

2- أداء برنامج تحديث الخدمات الإدارية:

1-2 الأهداف الإستراتيجية للبرنامج وتطور مؤشرات الأداء:

يحرص برنامج التحديث الإداري على تنفيذ المحاور الإستراتيجية التالية:

1- تقريب الخدمات الإدارية وتيسير النفاذ إليها، وذلك من خلال:

- تطوير تجربة "دار الخدمات الإدارية" وتعميمها خاصة بالجهات التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية،
- مواصلة تعميم دور الخدمات بمختلف أصنافها (دار خدمات متعددة الاختصاصات، دور الخدمات التعاونية، دور الخدمات المتنقلة، دور الخدمات ذات المخاطب الوحيد)،
- تأهيل دور الخدمات المفتوحة سابقا ومتابعة أدائها ومراقبة جودة خدماتها،
- تحسين جودة الخدمات المسداة بدور الخدمات والعمل على تبسيط إجراءاتها ورقمنتها،
- إرساء إطار ترتيبي ومؤسسي للإشراف على المشروع،
- اعتماد آليات خصوصية لتيسير نفاذ عدد من الفئات الخصوصية للخدمات العمومية،
- إعداد وتنفيذ خطة عمل للغرض،
- صياغة آليات جديدة بالشراكة مع المستفيدين من المشروع،
- اختبار الآليات الجديدة وتعميمها تدريجيا خاصة بالفئات ذات الطلب المكثف،

2- تحسين جودة الخدمات الإدارية ومراقبتها، وذلك من خلال:

- تنفيذ خطة عمل لتأهيل فضاءات الاستقبال بالمصالح العمومية بالقطاعات ذات الأولوية لجعلها مطابقة للمعايير والمواصفات المنصوص عليها بعلامة "مرحبا"،

- تعميم موثيق الجودة،

- تطوير منظومة المواطن الرقيب وتفعيل دورها في مراقبة وتطوير جودة الخدمات،

3- تبسيط وتقريب الإجراءات الإدارية وإعادة هيكلتها، وذلك من خلال:

- القيام بمراجعة شاملة لمختلف الإجراءات المنظمة للخدمات الإدارية المسداة لفائدة المواطن أو المؤسسة من خلال جردها وتقييمها وفق مقاربة تشاركية ومعايير محددة.

4- دعم الشفافية وتكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة، من خلال:

- إعداد دليل مبسط حول مقتضيات المشروع الأساسي موجه للهيكل العمومية،
- تركيز منظومة إلكترونية للنفاذ إلى المعلومة،
- وضع إطار قانوني لتنظيم "إعادة استعمال المعلومات العمومية"،
- ضبط خطة تكوين في مجال النفاذ إلى المعلومة.

5- تطوير الإدارة الإلكترونية والحكومة المفتوحة، وذلك من خلال:

- تطوير الإدارة الإلكترونية:

- ✓ متابعة تنفيذ استراتيجية الإدارة والحكومة المفتوحة Smart Gov 2020،

- ✓ متابعة تطوير مواقع الواب العمومية ودفع تطوير الخدمات الادارية على الخط والرفع

من مستوى نضجها ومن جودتها

- إرساء الحكومة المفتوحة:

- ✓ إنجاز خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة التي تحتوي على 12

مشروع في ميادين عدة تخص دعم الشفافية وتكريس حق النفاذ للمعلومة ومكافحة

الفساد وتحسين الخدمات الادارية. وسيتمّ متابعة وتنسيق تنفيذها وفقا لمقاربة تشاركية

مع وضع برامج للتكوين والاتصال والتسويق في المجال.

- فتح البيانات العمومية Open data ودعم المشاركة الالكترونية:

- ✓ تنفيذ خطة العمل الخاصة بالبيانات المفتوحة،

- ✓ القيام بجرد للبيانات العمومية،

- ✓ وضع إطار قانوني وتنظيمي لفتح البيانات،

- ✓ تطوير بوابات البيانات المفتوحة العمومية وفقا للمواصفات المعمول بها في المجال،

- ✓ دعم المشاركة الالكترونية للمواطن.

الهدف 1.6: تحسين ومراقبة جودة الخدمات الإدارية:

➤ **تقديم الهدف:** في إطار تنفيذ برنامج التحديث الإداري تساهم إدارة نوعية الخدمة العمومية في تحسين جودة الخدمات الإدارية وذلك من خلال الإنصات إلى مشاغل المواطنين بواسطة آلية "المواطن الرقيب" وباعتماد مقاربة "الحريف الخفي" الذي يتقصد دور المتعامل مع الإدارة لتشخيص نقاط القوة والضعف وإبراز مكامن التحسين صلب المصالح العمومية التي تتم زيارتها. كما ساعد تدخل فريق المواطن الرقيب بصفة مباشرة أو غير مباشرة في النهوض بجودة المصالح العمومية والرفع من أداء الأعوان العموميين وتعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن ومتابعة مدى تنفيذ الإصلاحات والتبسيطات الإدارية التي يتم إقرارها.

➤ مرجع الهدف:

- برنامج تحديث الخدمات الإدارية،
- الاستراتيجية الوطنية للإصلاح الإداري.

➤ مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

❖ **المؤشر 6-1-1:** "نسبة الرد على المراسلات الموجهة إلى الوزارات بخصوص ملاحظات المواطن الرقيب".

❖ **المؤشر 6-1-2:** "نسبة استجابة الوزارات لملاحظات فريق المواطن الرقيب".

عقد اجتماعات تحسيسية مع الهياكل المعنية لدعوتها للتفاعل الإيجابي باتخاذ الإجراءات التصحيحية لتنفاذي الإخلالات المسجلة ومعالجة الإجابات الواردة من قبل الوزارات المعنية وتخزينها بالمنظومة الإعلامية.

❖ **المؤشر 6-1-3:** "نسبة تغطية الولايات".

قياس مدى قدرة الإدارة على أداء المهمات والزيارات الميدانية لفريق المواطن الرقيب على المستوى الجهوي.

❖ **المؤشر 6-1-4:** "عدد المصالح المزورة".

الهدف 2.6: تبسيط الإجراءات والخدمات الإدارية وإعادة هندستها:

➤ **تقديم الهدف:** القيام بمراجعة شاملة لمختلف الإجراءات المنظمة للخدمات الإدارية المسداة لفائدة المواطن أو المؤسسة من خلال جردها وتقييمها وفق مقارنة تشاركية تعتمد على منهجية تشاركية ومعايير محددة.

➤ مرجع الهدف:

• برنامج تحديث الخدمات الإدارية.

❖ **المؤشر 1-2-6:** عدد المصالح العمومية المتحصلة على علامة جودة الاستقبال "مرحبا".

❖ **المؤشر 2-2-6:** عدد المسارات الإدارية التي تمت مراجعتها.

❖ **المؤشر 3-2-6:** العدد الجملي لدور الخدمات الإدارية المحدثة بجميع أصنافها.

الهدف 3.6: تطوير الإدارة الإلكترونية وإرساء الحكومة المفتوحة

➤ **تقديم الهدف:** وضع مقياس لتقييم عدد من الخدمات العمومية الالكترونية واتخاذ إجراءات لتطويرها وتحسينها بالتعاون مع الهياكل العمومية المعنية.

➤ مرجع الهدف: برنامج تحديث الخدمات الإدارية

❖ **المؤشر 1-3-6:** عدد من الخدمات العمومية الالكترونية التي تمّ تقييمها وتطويرها باعتماد مقياس

تقييم الخدمات الالكترونية *Baromètre des services électroniques*.

❖ **المؤشر 2-3-6:** عدد الاستشارات العمومية المنظمة عبر البوابة الوطنية للمشاركة العمومية.

❖ **المؤشر 3-3-6:** عدد التعهدات المنجزة في إطار خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة.

❖ **المؤشر 4-3-6:** عدد مجموعة البيانات العمومية التي تمّ فتحها على بوابات البيانات المفتوحة.

الجدول الزمني لمؤشرات أهداف برنامج التحديث الإداري

القيمة المستهدفة 2023	القيمة المستهدفة 2022	القيمة المستهدفة 2021	ق م 2020	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
83	80	80	80	نسبة مائوية	المؤشر 1-1-6: نسبة الرد على المراسلات الموجهة إلى الوزارات بخصوص ملاحظات المواطن الرقيب	الهدف 1.6: تحسين ومراقبة جودة الخدمات الإدارية
37	35	33	32	نسبة مائوية	المؤشر 2-1-6: نسبة استجابة الوزارات لملاحظات فريق المواطن الرقيب	
90	85	80	75	نسبة مائوية	المؤشر 3-1-6: نسبة تغطية الولايات	
3 700	3 500	3 400	3 300	عدد	المؤشر 4-1-6: عدد المصالح المزورة	الهدف 2.6: تبسيط الإجراءات والخدمات الإدارية وإعادة هندستها
22	20	20	20	عدد	المؤشر 1-2-6: عدد المصالح العمومية المتحصلة على علامة جودة الاستقبال "مرحبا"	
17	15	12	7	عدد	المؤشر 2-2-6: عدد المسارات الإدارية التي تمت مراجعتها	
95	90	80	70	عدد	المؤشر 3-2-6: العدد الجملي لدور الخدمات الإدارية المحدثة بجميع أصنافها	الهدف 3.6: تطوير الإدارة الإلكترونية وإرساء الحكومة المفتوحة
45	40	35	30	عدد	المؤشر 1-3-6: عدد من الخدمات العمومية الإلكترونية التي تم تقييمها وتطويرها باعتماد مقياس تقييم الخدمات الإلكترونية Baromètre des services électroniques	
32	30	30	14	عدد	المؤشر 2-3-6: عدد الاستشارات العمومية المنظمة عبر البوابة الوطنية للمشاركة العمومية	
72	70	70	60	نسبة مائوية	المؤشر 3-3-6: عدد التعهدات المنجزة في إطار خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة	
2 700	2 500	2 500	1 000	عدد	المؤشر 4-3-6: عدد مجموعة البيانات العمومية التي تم فتحها على بوابات البيانات المفتوحة.	

2-2 أنشطة البرنامج:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021	الأنشطة والتدخلات	المؤشرات	الأهداف
216 أ د	<ul style="list-style-type: none"> - القيام بالزيارات اليومية للمصالح العمومية من قبل الفريق المواطن الرقيب. - توجيه المراسلات الدورية نحو الهياكل والمصالح المعنية من قبل مصالح فريق المواطن الرقيب. - متابعة نسبة ردود الوزارات من خلال إعداد جداول لمتابعة الإجابات. - إنجاز الزيارات والمهمات من قبل فريق المواطن رقيب للمصالح العمومية لتقييم جودة خدماتها. - معالجة الإجابات الواردة من قبل الوزارات المعنية وتخزينها بالمنظومة الإعلامية. - عقد اجتماعات تحسيسية مع الهياكل المعنية لدعوتها للتفاعل الإيجابي باتخاذ الإجراءات التصحيحية لتفادي الإخلالات المسجلة. 	<p>المؤشر 1.1.6: نسبة الرد على المراسلات الموجهة إلى الوزارات بخصوص ملاحظات المواطن الرقيب</p> <p>المؤشر 2.1.6: نسبة استجابة الوزارات لملاحظات فريق المواطن الرقيب</p>	<p>الهدف 1.6: تحسين ومراقبة جودة الخدمات الإدارية</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - انتداب المزيد من المواطنين الرقباء خاصة على المستوى الجهوي وتطوير المحتوى التكويني لفانديتهم - برمجة المزيد من المهمات والزيارات الميدانية لفريق المواطن الرقيب على المستوى الجهوي 	<p>المؤشر 3.1.6 : نسبة تغطية الولايات</p>	
	<ul style="list-style-type: none"> - تحيين المنظومة الإعلامية قصد إضافة المزيد من المصالح التي لم تتم زيارتها بعد وحذف المصالح التي تم غلق مقراتها - انتداب المزيد من المواطنين الرقباء 	<p>المؤشر 4-1-6: عدد المصالح المزورة</p>	
548 أ د	<ul style="list-style-type: none"> - تنفيذ خطة عمل لتأهيل فضاءات الاستقبال بالمصالح العمومية بالقطاعات ذات الأولوية لجعلها مطابقة للمعايير والمواصفات المنصوص عليها بعلامة "مرحبا" 	<p>المؤشر 1-2-6 : عدد المصالح العمومية المتحصلة على علامة "مرحبا" لجودة الاستقبال</p>	<p>الهدف 2.6: تبسيط الإجراءات والخدمات الإدارية وإعادة هيكلتها</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - تبسيط عدد من المسارات الإدارية الموجهة للمواطن والمؤسسة وفق مقارنة أحداث الحياة من خلال تحديد المسارات ذات الأولوية من وجهة نظر المواطن والمؤسسة وتقديم مقترحات لإعادة هندستها في إطار مقارنة تشاركية مع الهياكل المعنية وأخذا في الاعتبار لرأي المتعامل مع الإدارة - متابعة مدى تنفيذ وتحسين مقترحات التبسيط 	<p>المؤشر 2-2-6 : عدد المسارات الإدارية التي تمت مراجعتها</p>	

	<p>- وضع برنامج تكوين حول جودة الاستقبال بالمصالح العمومية يشمل علامة مرحبا وموائق الجودة</p> <p>- تكريس آلية "ميثاق المواطن" وتعميمها على الهياكل العمومية</p>	<p>المؤشر 3-2-6: العدد الجملي لدور الخدمات الإدارية المحدثة بجميع أصنافها</p>	
	<p>- وضع مقياس لتقييم عدد من الخدمات العمومية الالكترونية واتخاذ إجراءات لتطويرها وتحسينها بالتعاون مع الهياكل العمومية المعنية.</p> <p>- تطبيق المقياس على عدد من الخدمات الادارية على الخط.</p> <p>- اتخاذ الإجراءات الضرورية والقيام بالأعمال اللازمة لحث الهياكل العمومية على استعمال البوابة الوطنية للمشاركة العمومية (تنظيم أيام تحسيسية، دورات تكوينية، إرساء اطار تنظيمي، القيام بتقرير تقييمي لاستعمال البوابة).</p>	<p>المؤشر 1-3-6 : عدد من الخدمات العمومية الالكترونية التي تم تقييمها وتطويرها Baromètre des services électroniques</p> <p>المؤشر 2-3-6 : عدد الاستشارات العمومية المنظمة عبر البوابة الوطنية للمشاركة العمومية</p>	
236 أ د	<p>- يتم كل سنتين وضع خطة عمل خاصة ببرنامج شراكة الحكومة المفتوحة بتونس. وخلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2018-سبتمبر 2020 سيتم العمل على تنفيذ 13 تعهدا في شكل مشاريع تهم مختلف محاور الحكومة المفتوحة.</p>	<p>المؤشر 3-3-6 : عدد التعهدات المنجزة في إطار خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة</p>	<p>الهدف 3-6: تطوير الإدارة الإلكترونية وإرساء الحكومة المفتوحة</p>
	<p>- يتم في إطار برنامج البيانات العمومية المفتوحة العمل على تنفيذ جملة من المشاريع التي تهدف إلى جث الوزارات ومختلف الهياكل العمومية على نشر بياناتها العمومية في شكل مفتوح بالبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة ويعدد من البوابات القطاعية. وفي هذا الإطار سيتم العمل على مواصلة جرد البيانات العمومية الذي شمل إلى حد الآن ستة قطاعات. كما سيتم العمل على نشر البيانات المفتوحة بالبوابات المذكورة.</p>	<p>المؤشر 4-3-6 : عدد مجموعة البيانات العمومية التي تم فتحها على بوابات البيانات المفتوحة.</p>	

3- نفقات برنامج تحديث الخدمات الإدارية:

ضبطت نفقات برنامج تحديث الخدمات الإدارية لسنة 2021 في حدود 1 000 أد مقابل 1 354 أد سنة 2020 محين أي بنقص قدره 354 - أد يمثل نسبة 26 - % وتوزع كما يلي:
بحساب الألف دينار

النسبة (%)	الفارق	تقديرات 2021	2020 محين	ق م 2020	مصادر التمويل	البيان
- 31	- 394	870	1 264	--	م ع م	نفقات التأجير
--	--	--	--	--	ح خ	
- 31	- 394	870	1 264	--	موارد الدولة	
--	--	--	--	--	م ذ م ع	
- 31	- 394	870	1 264	--	مجموع القسم	
--	--	--	--	--	م ع م	نفقات التسيير
--	--	--	--	--	ح خ	
--	--	--	--	--	موارد الدولة	
--	--	--	--	--	م ذ م ع	
--	--	--	--	--	مجموع القسم	
44,5	40	130	90	--	م ع م	نفقات التدخلات
--	--	--	--	--	ح خ	
44,5	40	130	90	--	موارد الدولة	
--	--	--	--	--	م ذ م ع	
44,5	40	130	90	--	مجموع القسم	
--	--	--	--	--	م ع م	نفقات الاستثمار
--	--	--	--	--	ح خ	
--	--	--	--	--	موارد الدولة	
--	--	--	--	--	م ذ م ع	
--	--	--	--	--	مجموع القسم	
- 26	- 354	1 000	1 354	--	م ع م	مجموع الأقسام
--	--	--	--	--	ح خ	
- 26	- 354	1 000	1 354	--	موارد الدولة	
--	--	--	--	--	م ذ م ع	
- 26	- 354	1 000	1 354	--	المجموع العام	

كما تتوزع تقديرات 2021 للبرنامج المذكور حسب البرامج الفرعية كما يلي :

بحساب الألف دينار

المجموع	نفقات العمليات المالية	نفقات الاستثمار	نفقات التدخل	نفقات التسيير	نفقات التأجير	البيان
1 000	--	--	130	--	870	برنامج فرعي 1 : تحديث الخدمات الإدارية
1 000	--	--	130	--	870	المجموع

1.3 نفقات التأجير:

قدرت نفقات التأجير تعهدا ودفعا لهذا البرنامج لسنة 2021 بـ 870 أد مقابل 1 264 أد سنة 2020 أي بنقص قدره 394- أد ويمثل نسبة 31- %.

وقد بلغ عدد أعوان هذا البرنامج 33 عونا موزعين حسب الأسلاك والبرامج الفرعية كما يلي:

المجموع	تحديث الخدمات الإدارية	البرامج الفرعية
		الأسلاك
12	12	السلك الإداري المشترك للإدارات العمومية
3	3	السلك المشترك لمهندسي الإدارات العمومية
2	2	سلك العملة
12	12	سلك مستشاري المصالح العمومية
3	3	سلك محلي وتقني الإعلامية
1	1	السلك التقني المشترك للإدارات العمومية
33	33	المجموع

2.3 نفقات التدخلات:

قدرت نفقات التدخلات تعهدا ودفعا لهذا البرنامج بعنوان سنة 2021 ما قدره 130 أد مقابل 90 أد سنة 2020 محين أي بزيادة قدرها 40 أد تمثل نسبة 44,5 % وستخصص لبند الإصلاح الإداري.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

مؤشرات قياس الأداء لبرنامج الإشراف

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 1-1-1
 تسمية المؤشر: تطور عدد المرسمين بمنظومة السجل الوطني للمؤسسات
 تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين إنتاج ونشر المعلومة
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات: السجل الوطني للمؤسسات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من السجل الوطني للمؤسسات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد نبيل عجرود

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
41000	40000	37000	35000	32655	-	-	نسبة مائوية	تطور عدد المنخرطين بمنظومة السجل الوطني للمؤسسات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تحسيس الأشخاص المعنيين بأهمية المنظومة على الاقتصاد الوطني
- طمأنة الجميع حول سرية معطياتهم
- تشبيك قواعد البيانات

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- حداثة المؤسسة، حيث لازالت تعمل على الإنتشار الجهوي بتركيز فروع لها بالجهات لتقريب خدماتها
- تعويل المؤسسة على مواردها الذاتية المحدودة
- عدم التفاعل بالشكل المطلوب من بعض الفاعلين الإقتصاديين (خصوصا أصحاب المهن الحرّة) رغم الطمأنة المستمرة على سرية معطياتهم.
- عدم التنصيص على عقوبات زجرية رغم إلزامية الترسيم بالسجل.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 1-2-1

تسمية المؤشر: تطور عدد الشركاء من القطاع الخاص
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى متابعة حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية، بعد تصنيفها طبقاً للإستراتيجية الوطنية المضمنة بالتقرير التأسيسي حول إصلاح وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية (ماي 2018).
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات: الإدارة العامة لمتابعة إنتاجية المؤسسات العمومية

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

8. طريقة احتساب المؤشر:
9. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
10. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
11. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من الهياكل الإدارية المشرفة على متابعة المؤسسات والمنشآت العمومية.
12. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
13. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
14. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

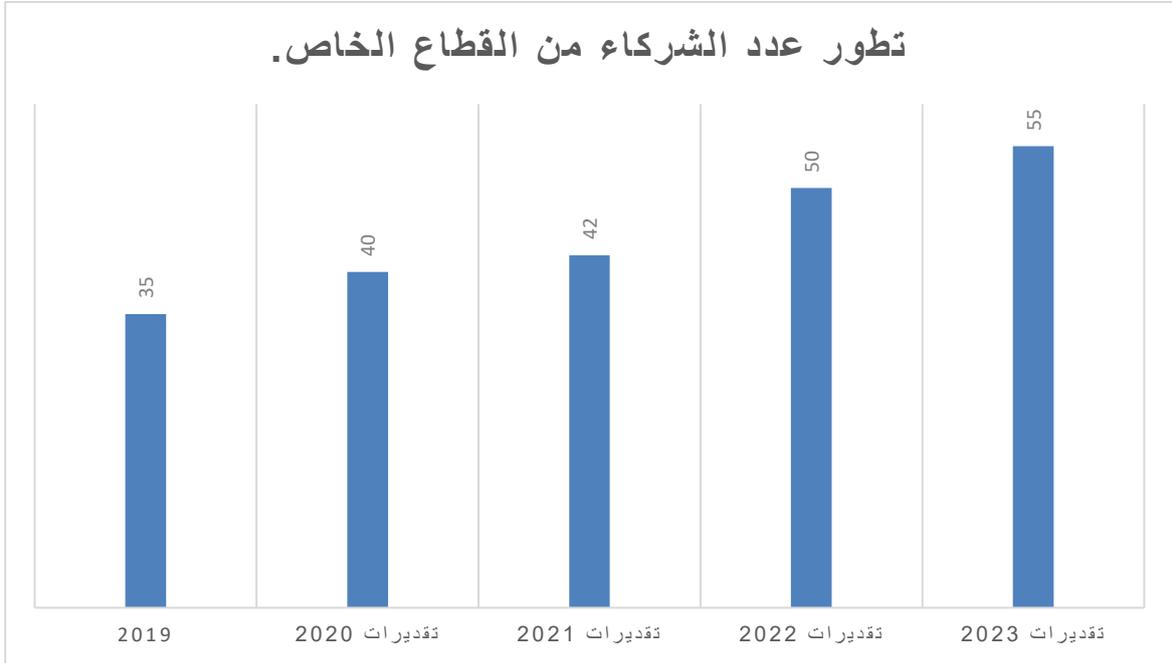
VI- قراءة في نتائج المؤشر

5. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
55	50	42	40	35	-	-	تطور عدد الشركاء من القطاع الخاص	

6. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

7. رسم بياني لتطور المؤشر:



8. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تدقيق وضعية المؤسسات والمنشآت العمومية
- تفعيل دور مجالس الإدارة
- تفعيل دور ممثلي سلطة الإشراف
- التسريع في نشر عروض الشراكة
- 9. تحديد أهم النقص المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة العثور على شركاء جديدين أو قادرين على تقديم الإضافة للمؤسسات والمنشآت العمومية تحوّل في بعض الأحيان دون تقدير المجهود المبذول في سبيل هذه الغاية.

مؤشرات قياس الأداء لبرنامج الرقابة

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 1-1-2

تسمية المؤشر: معدل آجال الفصل في القضايا في الطور الابتدائي

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

-VII- الخصائص العامة للمؤشر

7. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الرقابة
8. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الرقابة
9. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بمرفق القضاء الإداري
10. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى .
11. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
12. التفريعات:

-VIII- التفاصيل الفنية للمؤشر

15. طريقة احتساب المؤشر:
16. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
17. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
18. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من المحكمة الإدارية
19. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
20. تاريخ توفر المؤشر : نهاية السنة
21. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة كوثر بن سعيد حرم ناجي

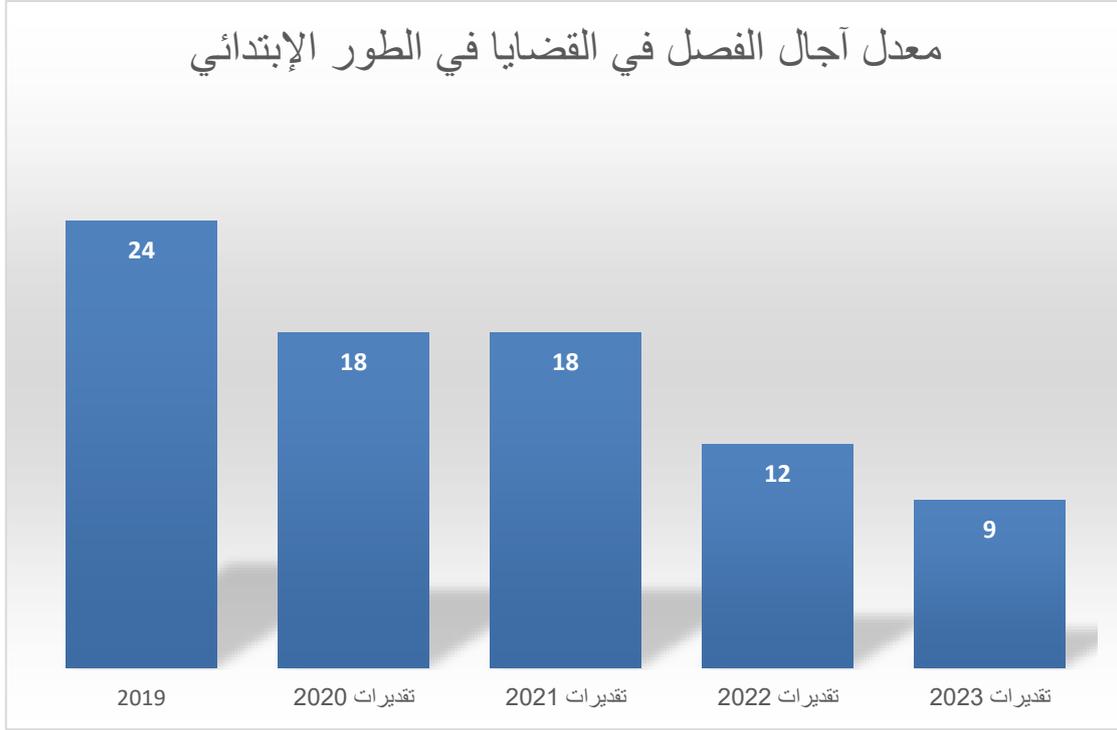
-IX- قراءة في نتائج المؤشر

10. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
9	12	18	18	24	-	-	سنة	معدل آجال الفصل في القضايا في الطور الابتدائي

11. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

12. رسم بياني لتطور المؤشر:



13. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تكوين الإطار الإداري والرفع من إنتاجيته
 - تعزيز الموارد البشرية من القضاة الإداريين
 - تعزيز دور الدوائر الجهوية
 - توفير وسائل العمل الضرورية
14. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 2-1-2

تسمية المؤشر: نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

X- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الرقابة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الرقابة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بمرفق القضاء الإداري
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات:

XI- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من المحكمة الإدارية
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة كوثر بن سعيد حرم ناجي

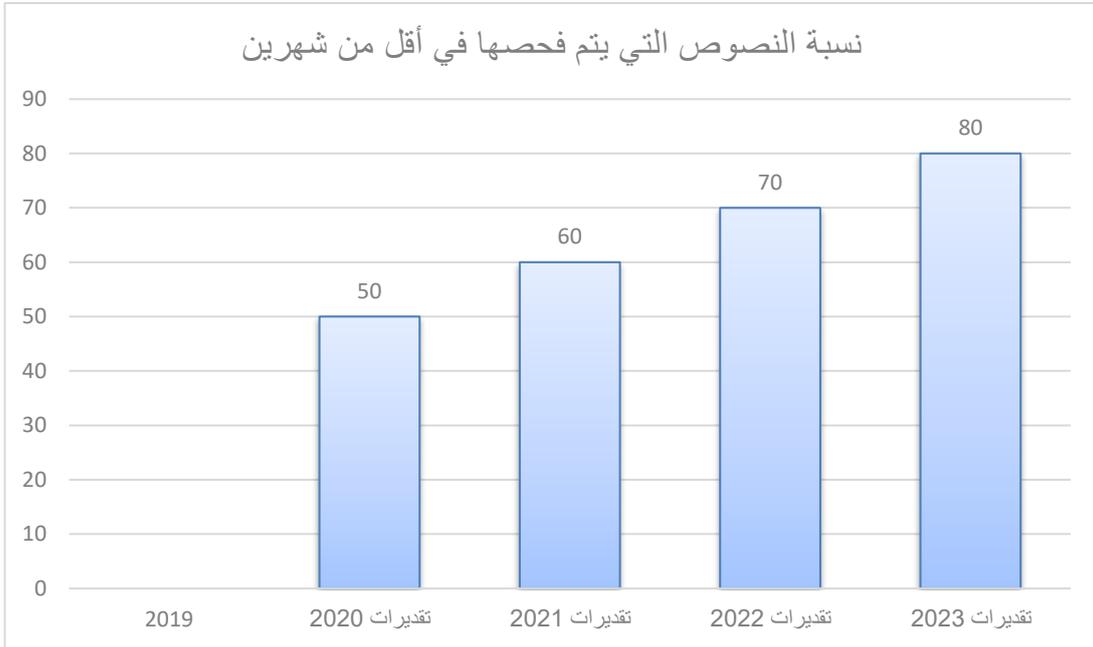
XII- قراءة في نتائج المؤشر

15. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
80	70	60	50	-	-	-	نسبة مائوية	نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين

16. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

17. رسم بياني لتطور المؤشر:



18. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تكوين الإطار الإداري والرفع من إنتاجيته
- تعزيز الموارد البشرية من القضاة الإداريين
- توفير وسائل العمل الضرورية

19. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة لتحقيق الهدف

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 1-2-2

تسمية المؤشر: عدد المهمات الرقابية المنجزة

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

II- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الرقابة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الرقابة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الرقابة على أعمال التصرف
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى ترشيد ومراقبة أعمال التصرف في المال العام
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات:

III- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: نسبة مئوية .
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفر المؤشر : نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة كوثر بن سعيد حرم ناجي

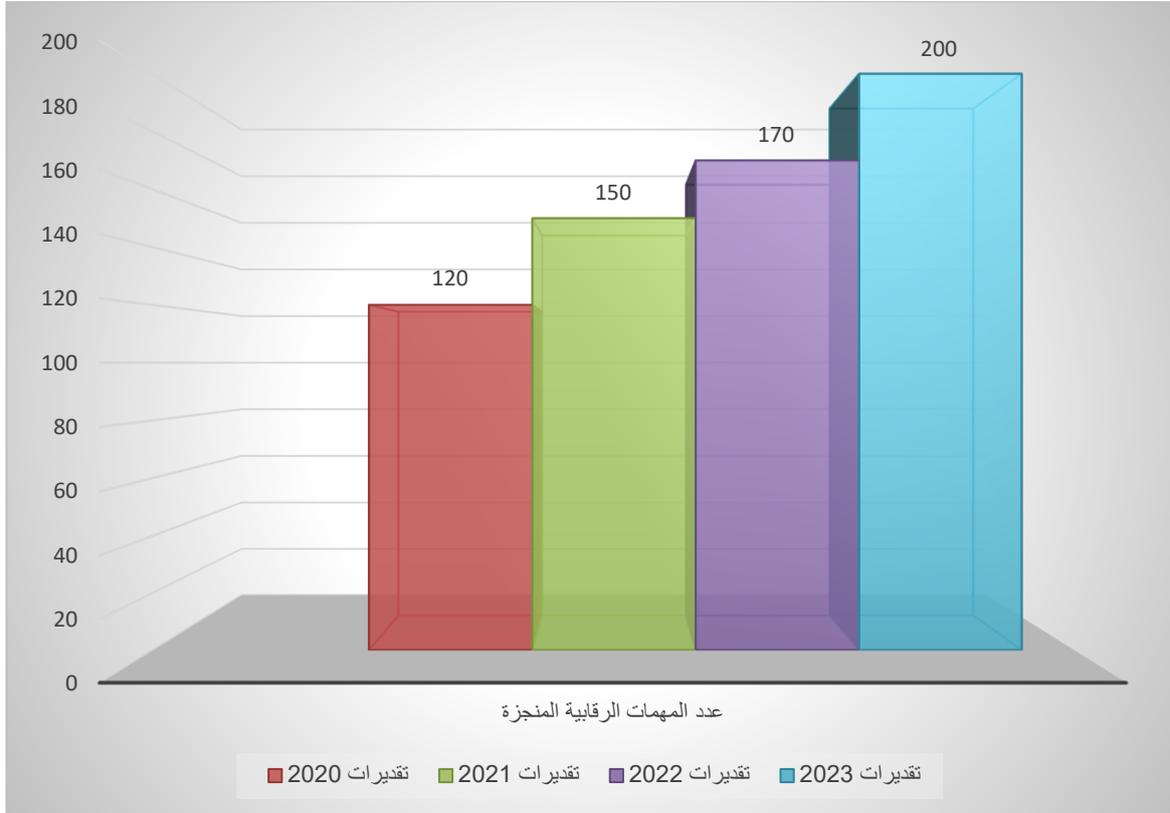
IV- قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
200	170	150	120	-	-	-	عدد	عدد المهمات الرقابية المنجزة

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تكوين الإطار الإداري والرفع من إنتاجيته
- تعزيز الموارد البشرية لأجهزة الرقابة
- تفعيل دور المراقبين
- توفير وسائل العمل الضرورية

18. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة لتحقيق الهدف

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 2-2-2

تسمية المؤشر: نسبة إستجابة الإدارة للمقترحات الصادرة عن هياكل الرقابة
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

7. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الرقابة
8. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الرقابة
9. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الرقابة على أعمال التصرف
10. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى . حث الإدارة على تفعيل ملاحظات الهياكل الرقابية
11. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
12. التفريعات:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

14. طريقة احتساب المؤشر:
15. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
16. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
17. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من
18. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
19. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
20. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

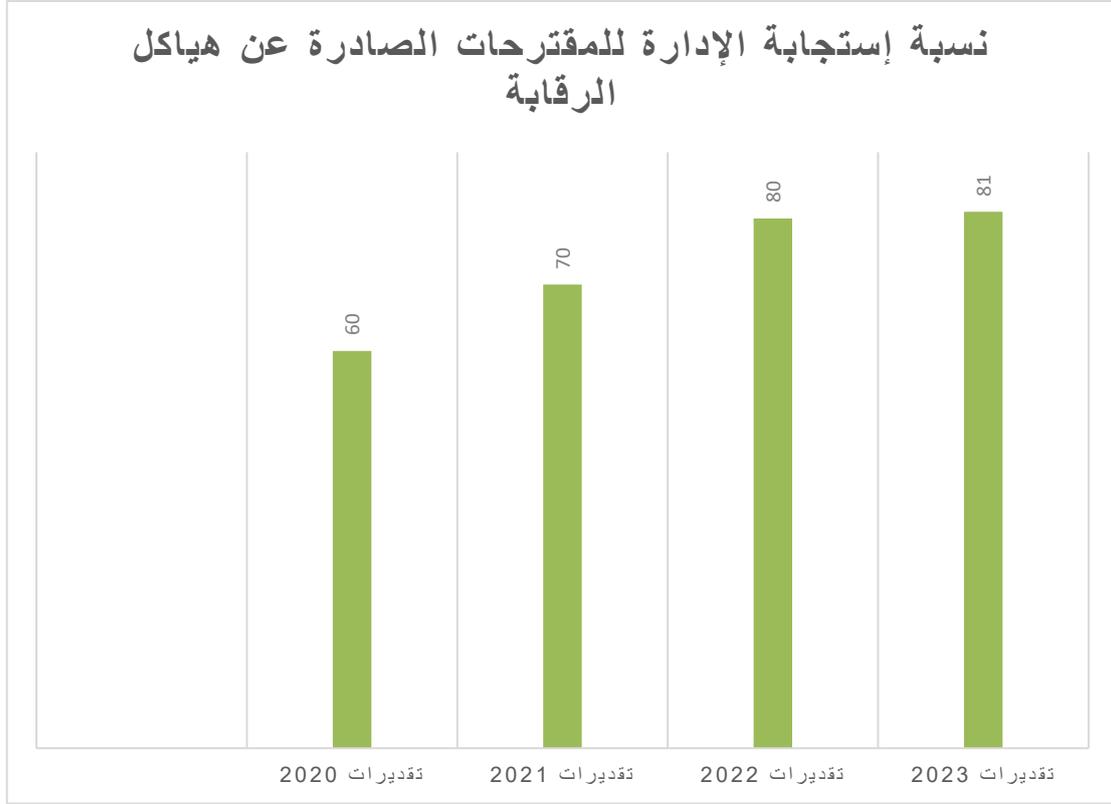
III- قراءة في نتائج المؤشر

19. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
81	80	70	60	-	-	-	نسبة مائوية	نسبة إستجابة الإدارة للمقترحات الصادرة عن هياكل الرقابة

20. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

21. رسم بياني لتطور المؤشر:



22. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- حث الإدارة على تفعيل ملاحظات الهياكل الرقابية
- إصدار مذكرات عمل

23. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- إن عدم الإستجابة لبعض الملاحظات يكون في عديد الحالات خارجا عن إرادة الجهة الإدارية المعنية

مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج الإعلام والتكوين
والإتصال

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 1-3-1

تسمية المؤشر: تطور الموارد الذاتية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإعلام والتكوين والإتصال
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإعلام والتكوين والإتصال
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: حوكمة التصرف بالمؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى التقليل في نسبة عجز المؤسسات العمومية لقطاع الإعلام والإتصال على تعبئة الموارد الضرورية والكافية لحسن تسييرها
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات: كامل هياكل الوزارة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
9. المعطيات الأساسية: لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من المؤسسات العمومية لقطاع الإعلام والإتصال
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد أمين بن عمر

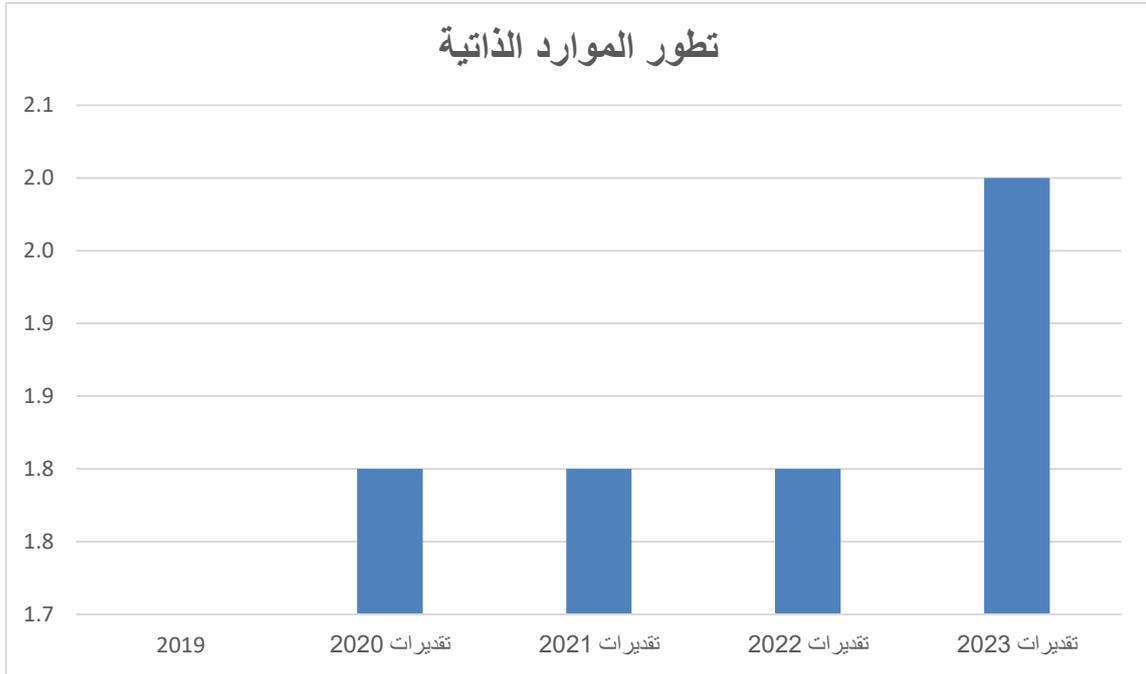
III- قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
2	1.8	1.8	1.8				نسبة مائوية	تطور الموارد الذاتية

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- النهوض بجودة المضامين الإعلامية
- دعم الإنتاج السمعي والبصري
- الرفع من مردودية الإشهار والإستشهار
- تحسين نسب الإستماع والمشاهدة.

18. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- المنافسة الشديدة من المؤسسات الخاصة العاملة في القطاع.
- حجم كتلة الأجور ونفقات التسيير.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر : 2-1-3

تسمية المؤشر: عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

-IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإعلام والتكوين والإتصال
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإعلام والتكوين والإتصال
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تيسير النفاذ إلى المعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات: كامل هياكل الوزارة.

-V- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
21. المعطيات الأساسية: لاحتساب المؤشر:
9. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من مصالح رئاسة الحكومة المشرفة على متابعة وتحيين المنصات الإلكترونية لرئاسة الحكومة
10. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
11. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة
12. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد أمين بن عمر

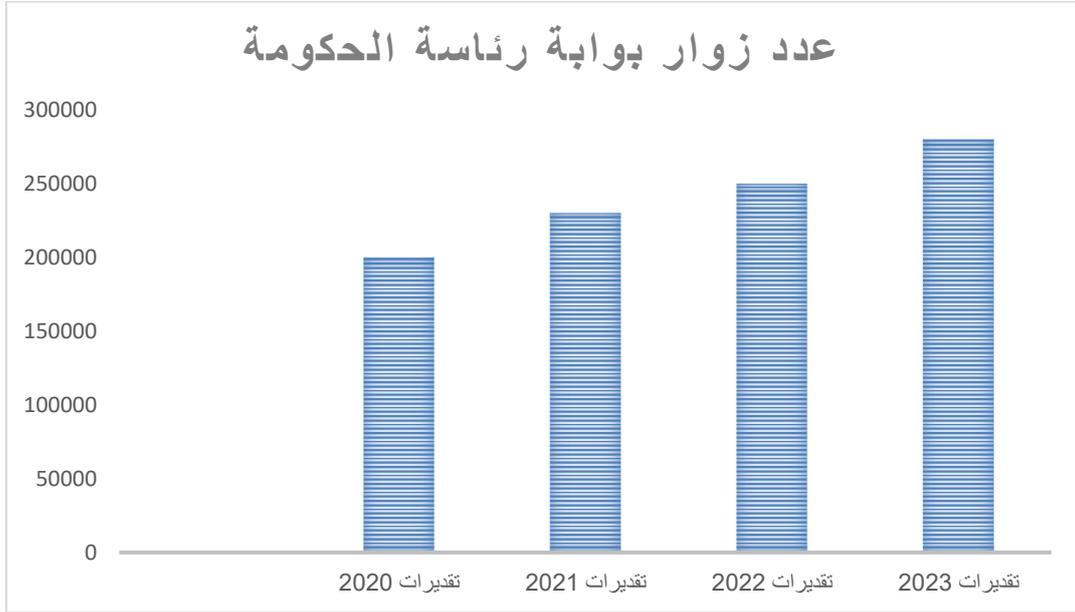
-VI- قراءة في نتائج المؤشر

24. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
280000	250000	230 000	200 000	-	-	-	عدد رئاسة الحكومة	

13. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

14. رسم بياني لتطور المؤشر:



15. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التحيين الدوري للمعطيات ومواكبة الأحداث وإدراجها بصورة حينية.
- تحسين وتنويع المعلومات والإحصائيات
- تبسيط طرق النفاذ إلى المواقع الإلكترونية الرسمية لرئاسة الحكومة

16. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- يمكن أن لا تكون النتائج في مستوى الإنتظارات رغم المجهودات المبذولة من طرف الإدارة لتحقيق الهدف المنشود من تحيين يومي و مواكبة للأحداث وإدراجها على الموقع الرسمي في حينها. والسبب في ذلك يعود إلى تنوع وتطور المشهد وسهولة الحصول على المعلومة خاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

مؤشرات قياس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة المؤشر: نسبة التأطير

رمز المؤشر: 1-1-9
تسمية المؤشر: نسبة التأطير
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف والمساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى تحسين نسبة التأطير عبر التشجيع على النقل والإلحاق.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات: كامل هياكل الوزارة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتمين إلى الصنف أ2 فما فوق / العدد الجملي للأعوان.
8. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
9. المعطيات الأساسية: لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من إدارة الشؤون الإدارية.
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفّر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون الإدارية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

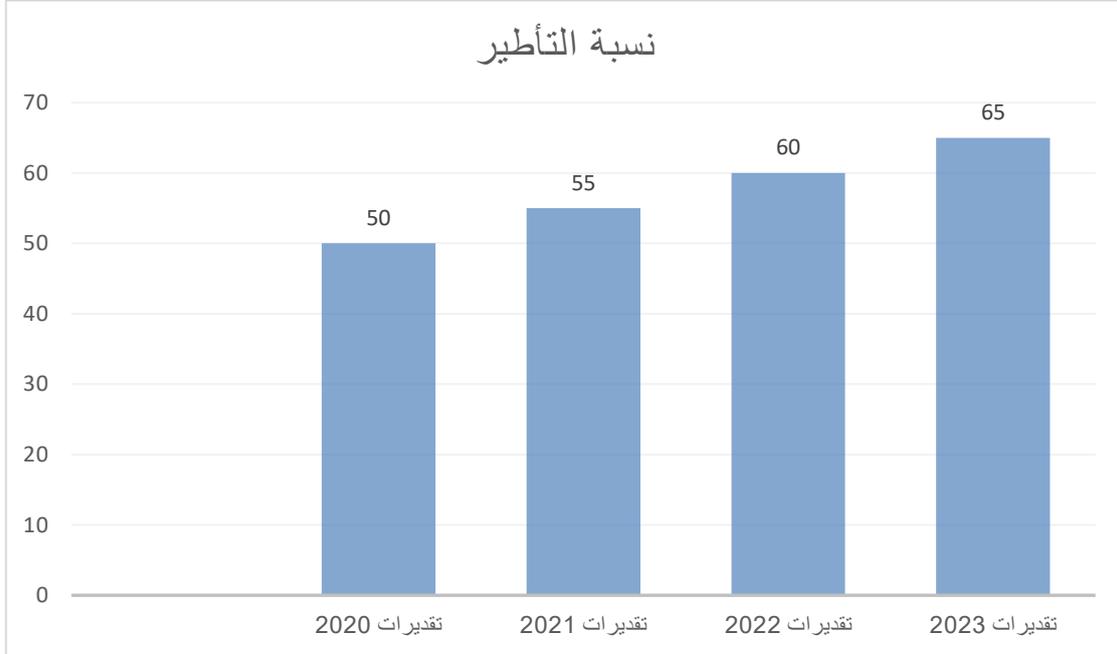
التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
65	60	55	50				نسبة مائوية	نسبة التأطير

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تحسين نسبة التأطير.

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

النقل والإلحاق وإعادة التوظيف والترقية والإدماج

18. تحديد أهم النقص المتعلقة بالمؤشر:

-عدم التمكن من الحصول على الانتدابات الكافية لتغطية النقص في الإطار.

بطاقة المؤشر: نسبة التكوين

رمز المؤشر: 2-1-9

تسمية المؤشر: نسبة التكوين.

تاريخ تحيين المؤشر: كل سداسية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف والمساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو تقييم مدى قدرة الإدارة على تكوين أعوانها مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد المالية المخصصة للغرض وبالتالي العمل على تحسين هذه النسبة من سنة إلى أخرى مما ينعكس إيجابيا على أداء الأعوان ويحثهم على مزيد العطاء والمثابرة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات: كامل هياكل الوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية/العدد الجملي للأعوان
8. وحدة المؤشر: نسبة
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية.
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- *تجميع المعطيات من إدارة الشؤون الإدارية.
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
1. تاريخ توفّر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة
12. القيمة المستهدفة للمؤشر: 60% .
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون الإدارية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

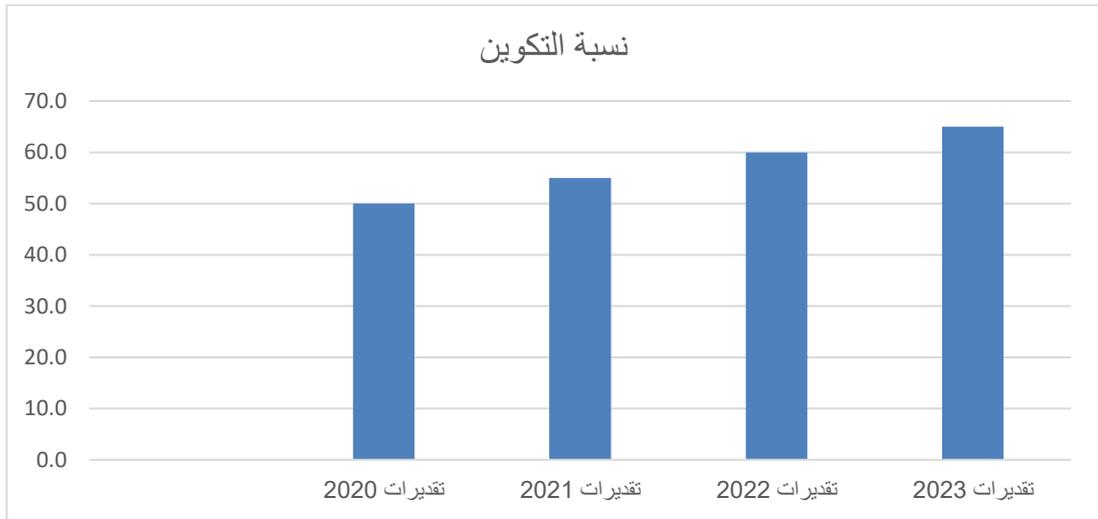
14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
65	60	55	50				نسبة مائوية	نسبة التكوين

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

* تمكن متابعة هذا المؤشر من تحسين نسبة الأعوان المشاركين في الدورات التكوينية.

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* تخصيص إتمادات هامة لتنظيم دورات تكوينية.

18. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- هذا المؤشر لا يشمل التكوين المستمر بمدارس التكوين المنظرة.
- محدودية النتائج المرجوة لسنة 2020 باعتبارها سنة إستثنائية نظرا للأوضاع الصحية

بطاقة المؤشر: معدل إستهلاك الوقود لسيارات المصلحة

رمز المؤشر: 1-2-9

تسمية المؤشر: معدل إستهلاك الوقود لسيارات المصلحة.

تاريخ تحيين المؤشر: كل ثلاثية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف والمساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: حوكمة التصرف في الوسائل والمعدات.
4. تعريف المؤشر: معدل إستهلاك الوقود من قبل سيارات المصلحة مقارنة بعدد الكيلومترات المقطوعة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات: جميع هياكل الوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

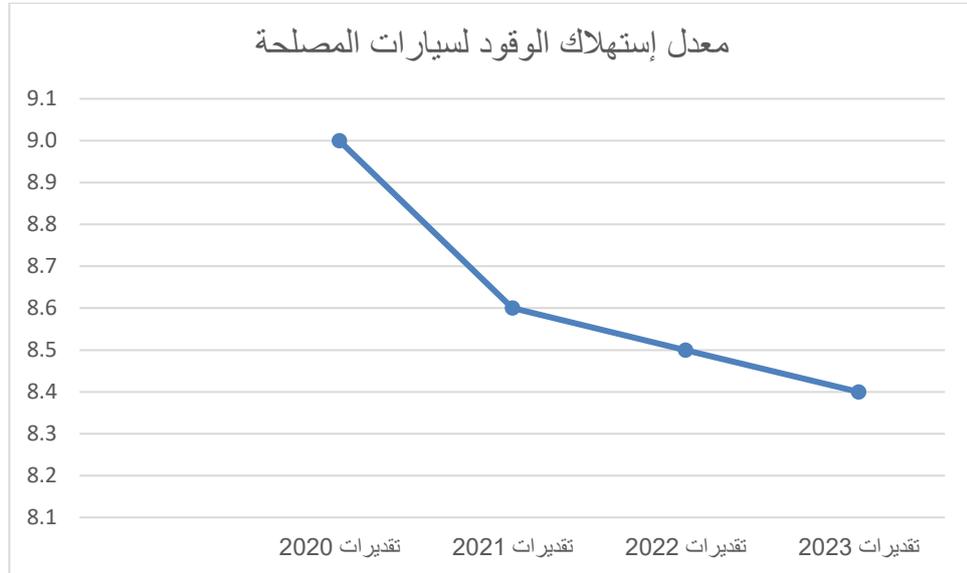
8. طريقة احتساب المؤشر: كمية الوقود المستهلكة/عدد الكيلومترات المقطوعة
9. وحدة المؤشر: نسبة
10. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:- كمية الوقود المستهلكة/عدد الكيلومترات المقطوعة.
1. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من إدارة الخدمات العامة والبناءات.
2. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
3. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة.
4. القيمة المستهدفة للمؤشر: ترشيد إستهلاك الوقود بنسبة 8,5 %
5. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير العام للخدمات العامة والبناءات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
8.4	8.5	8.6	9				نسبة ل/كم	معدل إستهلاك الوقود لسيارات المصلحة

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* متابعة جداول إستهلاك الوقود الخاصة بكافة السيارات الإدارية وتركيز منظومة GPS.

4. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

* لا يعكس المؤشر التفاوت الكبير في إستهلاك الوقود نظرا لإختلاف نوع السيارات وعمر كل واحدة منها.

بطاقة المؤشر: نسبة إستغلال المنظومات الإعلامية

رمز المؤشر: 1-3-9

تسمية المؤشر: نسبة المنظومات الإعلامية

تاريخ تحيين المؤشر:.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: المساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: رقمنة الإدارة
4. تعريف المؤشر: تمكين من استغلال المنظومات و ربط جميع هياكل الوزارة ببعضها البعض
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات: جميع هياكل الوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المرتبطين بالشبكة/ عدد الأعوان المعنيين بالربط.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الحواسيب
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتنظيم و الأساليب والإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر: بصفة حينية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 89%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للإعلامية

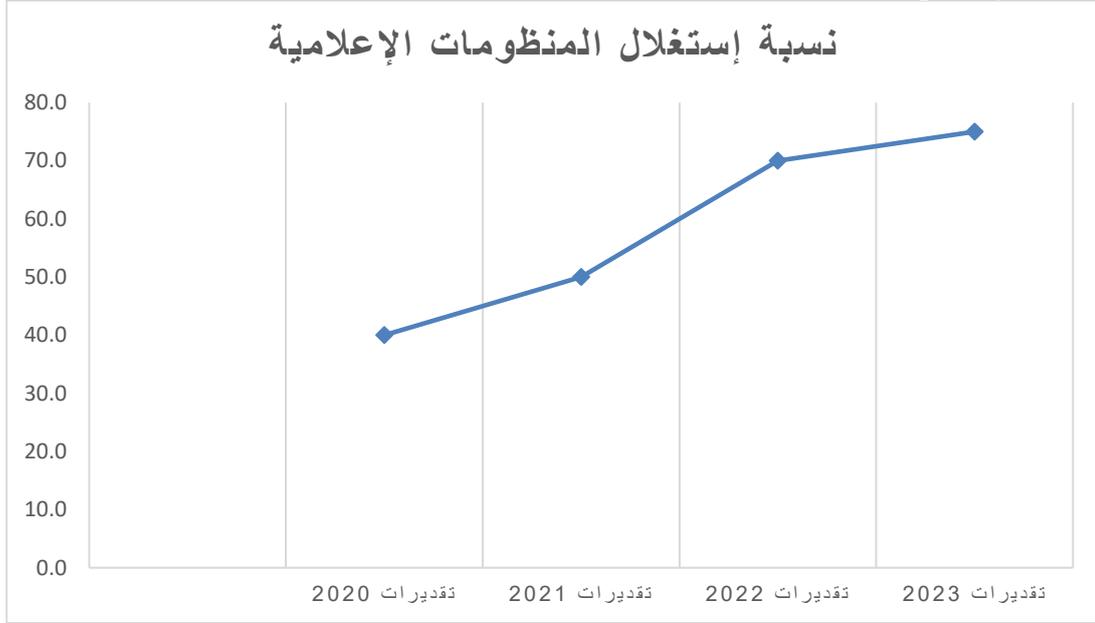
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
							نسبة مائوية	النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
* نتائج مرضية بحكم عقود الصيانة المبرمة مع الشركات المختصة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
✓ تحديث وتحسين وترقية المنظومات والتطبيقات الإعلامية.
✓ مرافقة المستعملين للمنظومات وتوفير الخبرة عند الحاجة.
✓ ملائمة الوسائط الإعلامية لمتطلبات العمل الإداري.

مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج
التصرف في القطاع العمومي

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر 5:-1-1

تسمية المؤشر: عدد الإجراءات والنصوص التنظيمية المنجزة في مجال ترشيد التصرف في الموارد البشرية
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

XIII- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في القطاع العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الوظيفة العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين وترشيد التصرف في الموارد البشرية للإدارة
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات:

XIV- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفر المؤشر : نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة فضيلة الدريدي حرم الزينة

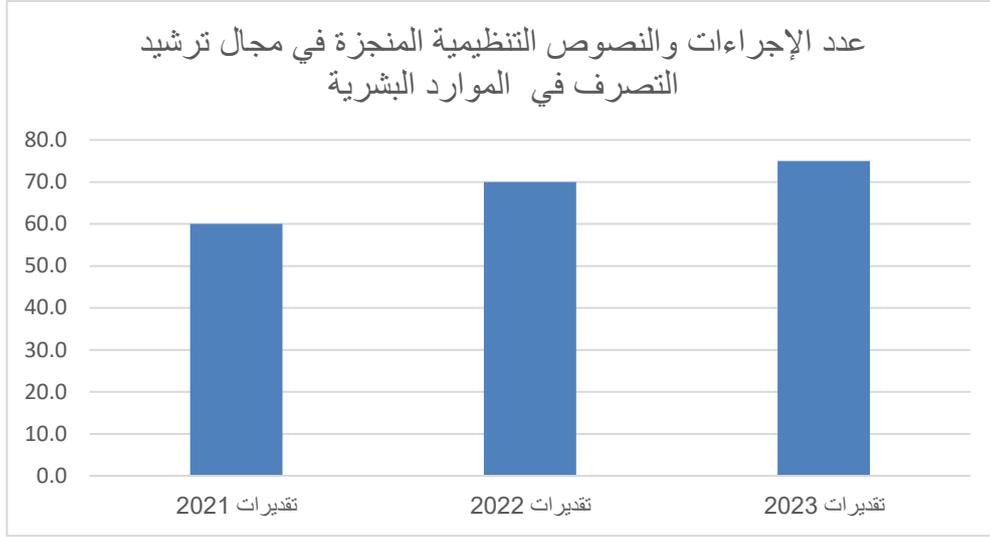
XV- قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
75	70	60	-	-	-	-	نسبة مائوية	عدد الإجراءات والنصوص التنظيمية المنجزة في مجال ترشيد التصرف في الموارد البشرية

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ترشيد الموارد البشرية في الوظيفة العمومية.
- إرساء نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية.
- 18. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:
- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 2-1-5

تسمية المؤشر: التحكم في نسبة الغيابات بالوظيفة العمومية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

XVI- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في القطاع العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الوظيفة العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين وترشيد التصرف في الموارد البشرية للإدارة
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات:

XVII- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة فضيلة الدريدي حرم الزينة

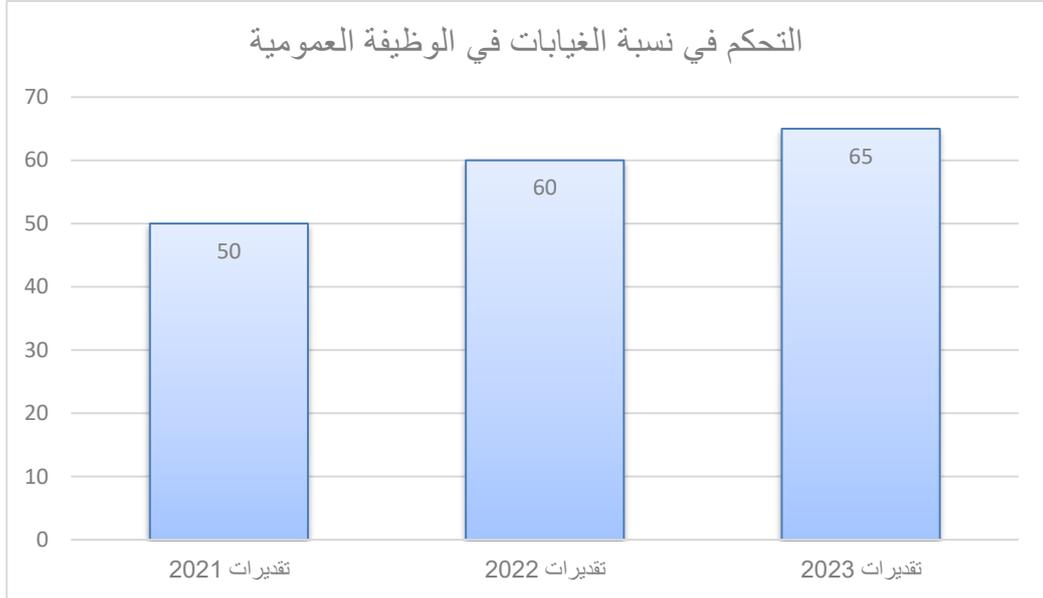
XVIII- قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
65	60	50	-	-	-	-	نسبة مائوية	التحكم في نسبة الغيابات بالوظيفة العمومية

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- وضع منظومة معلوماتية عامة حول الموارد البشرية.
- مراجعة أنظمة التأجير والتقييم والتحفيز.

18. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 3-1-5

تسمية المؤشر: نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

XIX- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في القطاع العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الوظيفة العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين وترشيد التصرف في الموارد البشرية للإدارة
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات:

XX- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة فضيلة الدريدي حرم الزينة

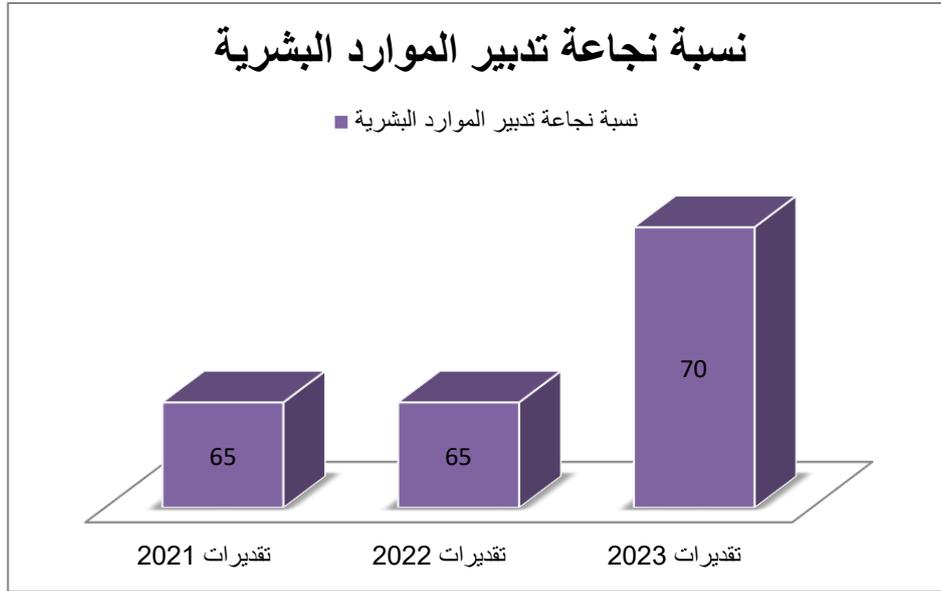
XXI- قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
70	65	65	-	-	-	-	نسبة مائوية	نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إرساء نظام وظيفة عمومية عليا.
 - تحسين التصرف في الموارد البشرية
 - إعادة توظيف الأعوان العموميين وتشجيع الحراك.
 - الحد من تضخم عدد الأعوان والتخفيف من ضغط حجم الأجور على ميزانية الدولة.
- ## 18. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:
- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 1-2-5

تسمية المؤشر: عدد المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

XXII- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في القطاع العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الوظيفة العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية المهارات وتطوير الكفاءات
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات:

XXIII- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من الإدارة العامة للتكوين وتنمية الكفاءات
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة فضيلة الدريدي حرم الزينة

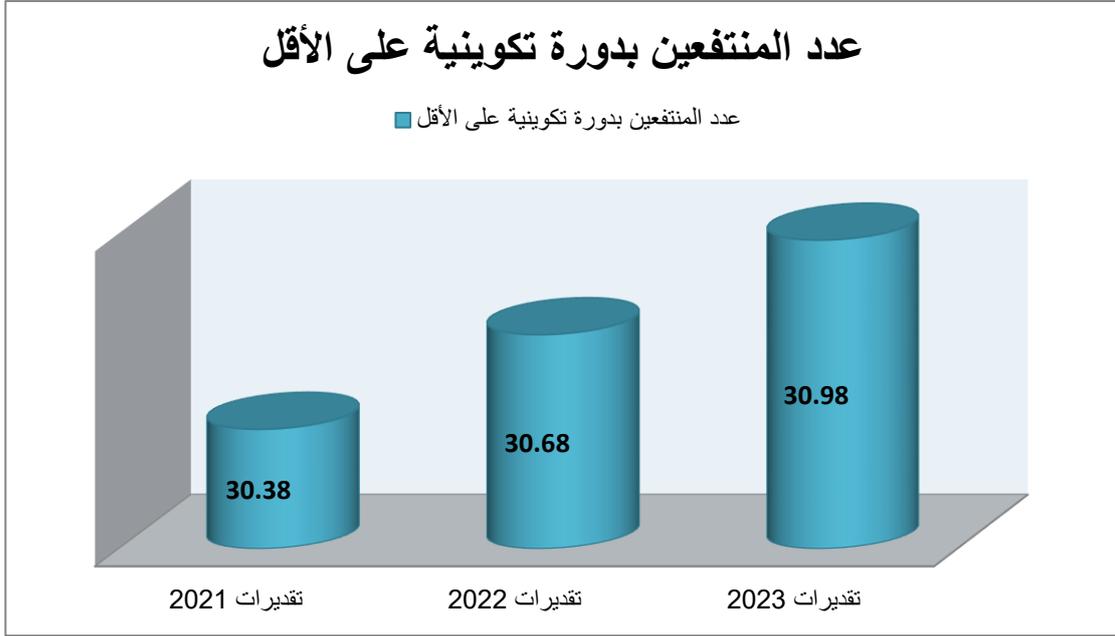
XXIV- قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
30.98	30.68	30.38	-	-	-	-	نسبة مائوية	عدد المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إدخال إصلاحات على منظومة التكوين.
- اعتماد التصرف بالكفاءة.

18. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 2-2-5

تسمية المؤشر: عدد المنتفعين بدورة تكوينية على المستوى الجهوي والمحلي
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

XXV- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في القطاع العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الوظيفة العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية المهارات وتطوير الكفاءات
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات:

XXVI- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من الإدارة العامة للتكوين وتنمية الكفاءات
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفّر المؤشر: نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة فضيلة الدريدي حرم الزينة

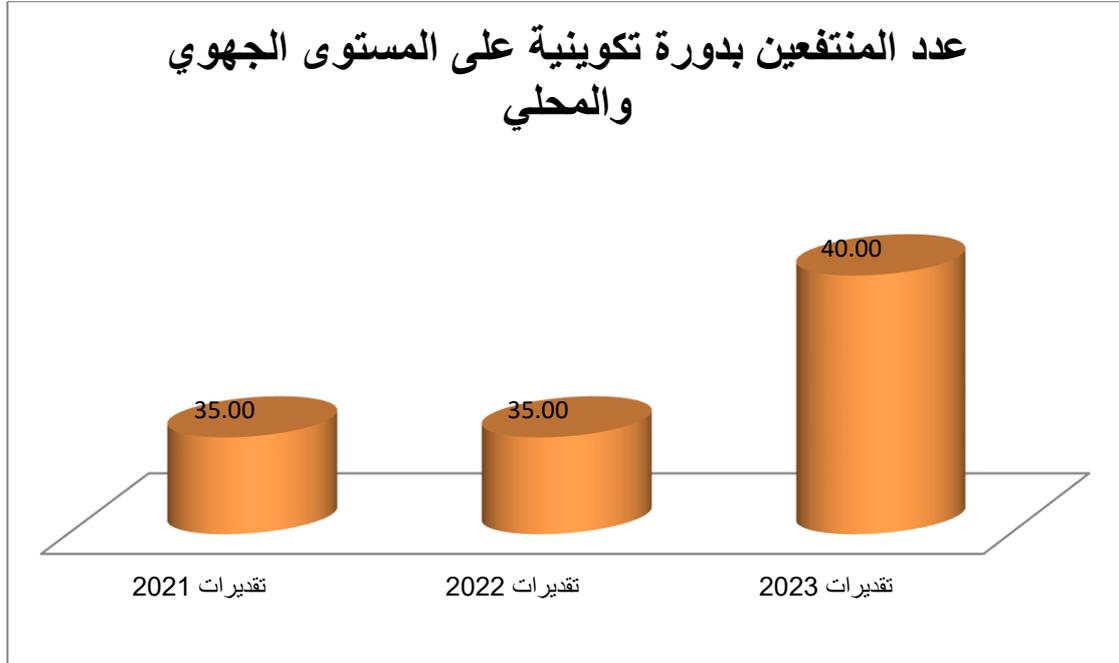
XXVII- قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
40	35	35	-	-	-	-	نسبة مائوية	عدد المنتفعين بدورة تكوينية على المستوى الجهوي والمحلي

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- اعداد برامج ذات صبغة أفقية ووطنية وتقريب خدمات التكوين من الجهات.
- تنفيذ المخطط السنوي للتكوين الخاص بالوزارة.

18. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 3-2-5

تسمية المؤشر: نسبة الإناث المشاركين في الدورات التكوينية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

XXVIII- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في القطاع العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الوظيفة العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية المهارات وتطوير الكفاءات
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى إرساء نظام إحصائي مبنى على مقارنة النوع الإجتماعي
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفرعات:

XXIX- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من الإدارة العامة للتكوين وتنمية الكفاءات
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة فضيلة الدريدي حرم الزينة

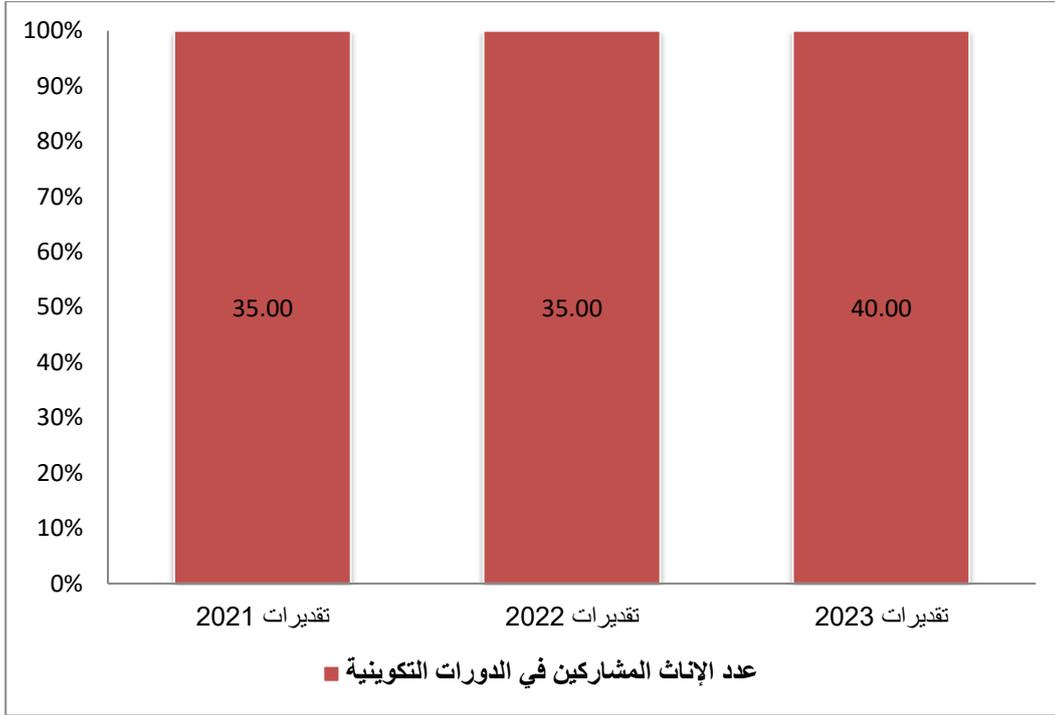
XXX- قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
40	35	35	-	-	-	-	نسبة الإناث المشاركين في الدورات التكوينية	

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تنفيذ برامج تكوين وطنية.
- ربط الترقية بالأداء واستحداث آليات لذلك مع إعادة الاعتبار للتكوين.

18. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 1-3-5

تسمية المؤشر: نسبة ملائمة الموارد البشرية مع مهام المؤسسة

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

XXXI- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في القطاع العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير أوجه التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى حوكمة الموارد البشرية في المؤسسات والمنشآت العمومية
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفرعات:

XXXII- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفر المؤشر نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة فضيلة الدريدي حرم الزينة

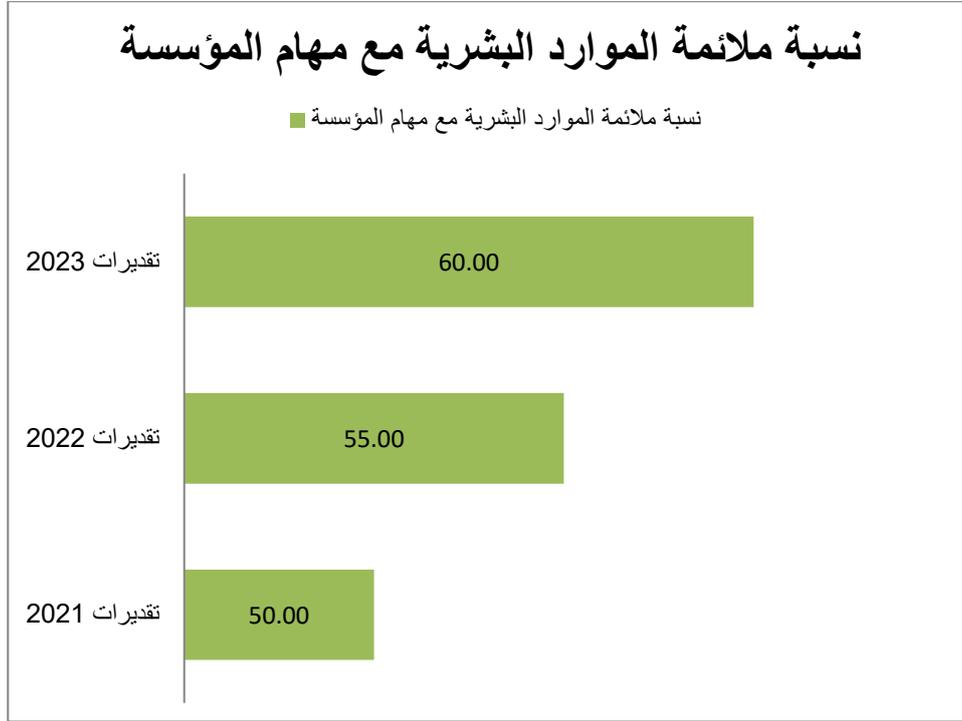
XXXIII- قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
60	55	50	-	-	-	-	نسبة ملائمة الموارد البشرية مع مهام المؤسسة مائوية	

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- اعتماد وثيقة قانون الإطار كوثيقة تصرف تقديري في الموارد البشرية.
- تكريس مبادئ التخصص وعدم الجمع بين المهام المتنافرة وإدراج وظائف الرقابة والتدقيق والحوكمة وغيرها من الوظائف الاستشارية الضرورية عند دراسة الهياكل التنظيمية.
- استصدار نصّ تربيبي يتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرات الخارجية بالمؤسسات والمنشآت العمومية قصد تكريس مبادئ المنافسة والجدارة وتكافؤ الفرص.
- إحداث مرجعية للمهن.
- استحداث نظام تأجير يثمن الأداء ويعتمد على مؤشرات تصرف المؤسسة كمعيار مهم في قاعدة عناصر التأجير.

- ربط جزء من الزيادات في الأجور بنتائج المؤسسة ومؤشراتها المالية.

- مراجعة النظام الأساسي العام لأعوان المؤسسات والمنشآت العمومية.

18. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج
تحديث الخدمات الإدارية

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 1-1-6

تسمية المؤشر: نسبة الرد على المراسلات الموجهة إلى الوزارات بخصوص ملاحظات المواطن الرقيب
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

XXXIV- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين ومراقبة جودة الخدمات لإدارية
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى تقييم مدى إنخراط الوزارات في تحسين الخدمات الإدارية الموجهة للمتعاملين معها.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات:

XXXV- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من إدارة نوعية الخدمة
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفّر المؤشر : نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ألفة الصولي حرم الورتاني

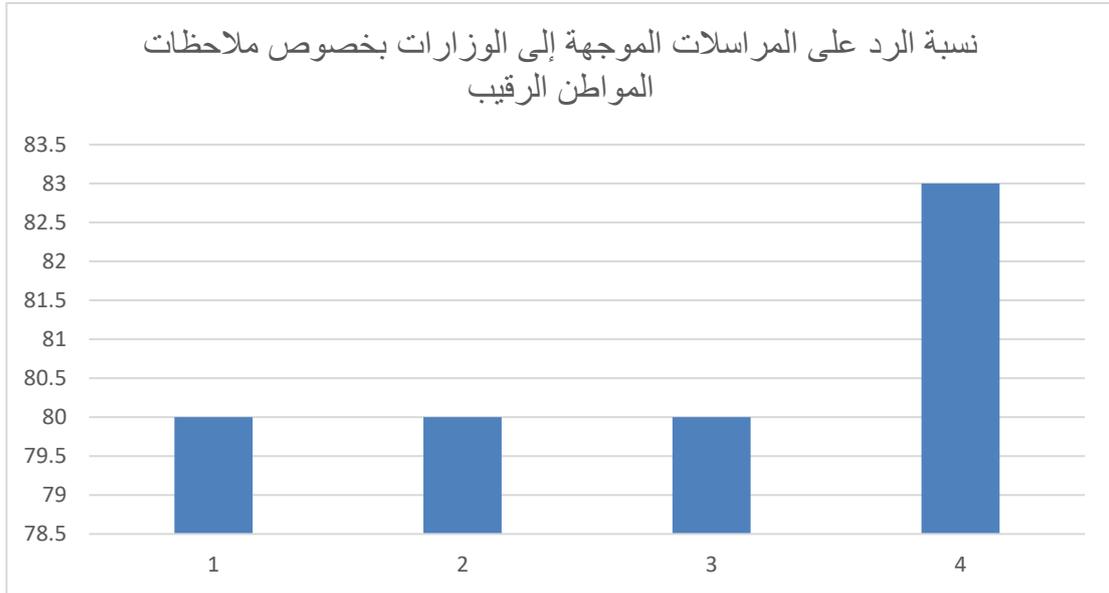
XXXVI- قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
80	80	80	80	-	-	-	نسبة مائوية	نسبة الرد على المراسلات الموجهة إلى الوزارات بخصوص ملاحظات المواطن الرقيب

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- القيام بالزيارات اليومية للمصالح العمومية من قبل الفريق المواطن الرقيب.
- توجيه المراسلات الدورية نحو الهياكل والمصالح المعنية من قبل مصالح فريق المواطن الرقيب.
- متابعة نسبة ردود الوزارات من خلال إعداد جداول لمتابعة الإجابات.

18. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 2-1-6

تسمية المؤشر: نسبة إستجابة الوزارات لملاحظات فريق المواطن الرقيب
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

XXXVII- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين ومراقبة جودة الخدمات لإدارية
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى تقييم مدى إنخراط الوزارات في تحسين الخدمات الإدارية الموجهة للمتعاملين معها.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات:

XXXVIII- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفّر المؤشر: نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ألفة الصولي حرم الورتاني

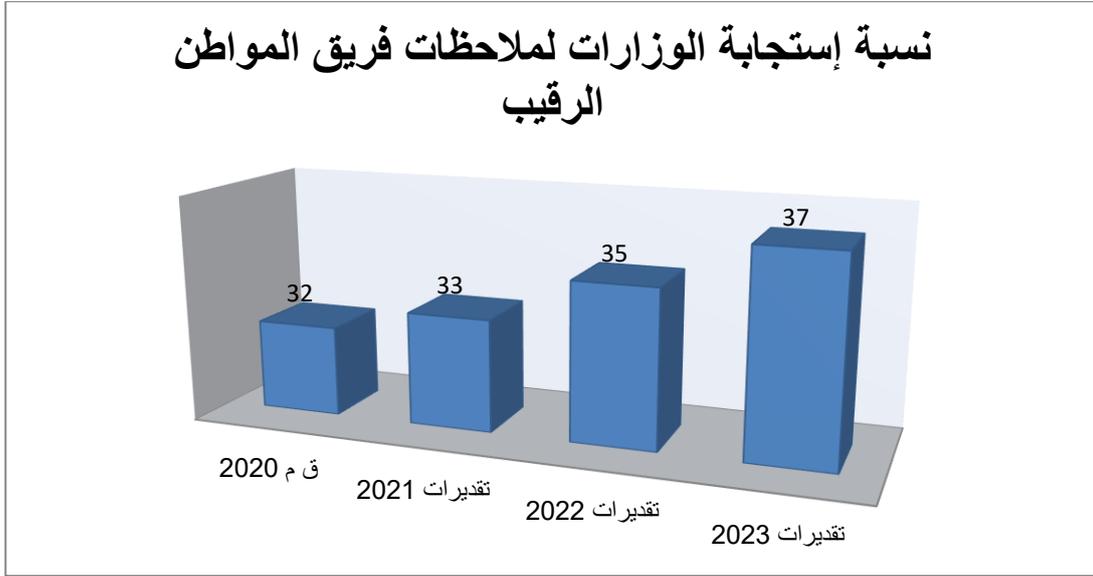
XXXIX- قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
37	35	33	32	-	-	-	نسبة مائوية	نسبة إستجابة الوزارات لملاحظات فريق المواطن الرقيب

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إنجاز الزيارات والمهام من قبل فريق المواطن رقيب للمصالح العمومية لتقييم جودة خدماتها.
- معالجة الإجابات الواردة من قبل الوزارات المعنية وتخزينها بالمنظومة الإعلامية.
- عقد اجتماعات تحسيسية مع الهياكل المعنية لدعوتها للتفاعل الإيجابي باتخاذ الإجراءات التصحيحية لتفادي الإخلالات المسجلة.

18. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 3-1-6

تسمية المؤشر: نسبة تغطية الولايات

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

-XL الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين ومراقبة جودة الخدمات لإدارية
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى الرفع من أداء فريق المواطن الرقيب
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات:

-XLI التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ألفة الصولي حرم الورتاني

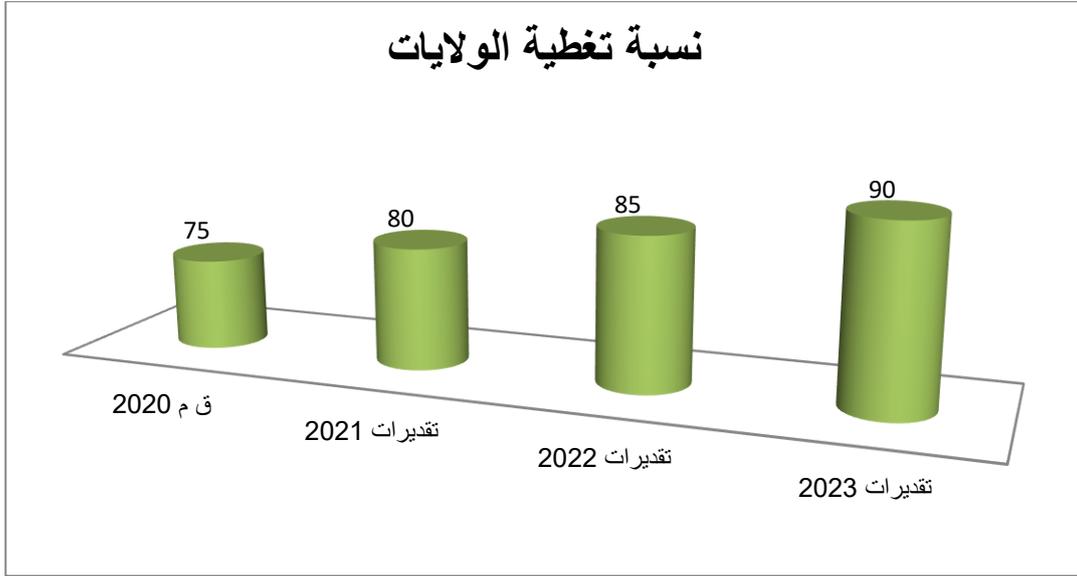
-XLII قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
90	85	80	75	-	-	-	نسبة مائوية	نسبة تغطية الولايات

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- انتداب المزيد من المواطنين الرقباء خاصة على المستوى الجهوي وتطوير المحتوى التكويني لفائدتهم
- برمجة المزيد من المهمات والزيارات الميدانية لفريق المواطن الرقيب على المستوى الجهوي

18. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 4-1-6

تسمية المؤشر: عدد المصالح المزورة

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

XLIII- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين ومراقبة جودة الخدمات لإدارية
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى ملاحظة نشاط فريق المواطن الرقيب
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات:

XLIV- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ألفة الصولي حرم الورتاني

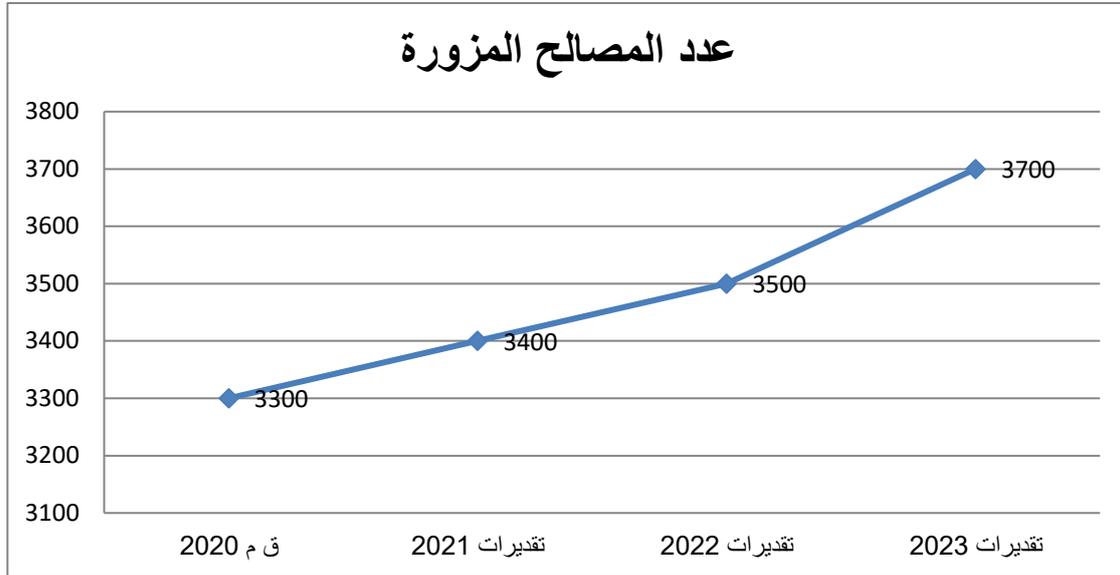
XLV- قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
3700	3500	3400	3300	-	-	-	عدد	عدد المصالح المزورة

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تحيين المنظومة الإعلامية قصد إضافة المزيد من المصالح التي لم تتم زيارتها بعد وحذف المصالح التي تم غلق مقراتها
 - انتداب المزيد من المواطنين الرقباء
18. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 1-2-6

تسمية المؤشر: عدد المصالح المتحصلة على علامة جودة الإستقبال "مرحبا"
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

XLVI- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تبسيط الإجراءات الإدارية وإعادة هندستها
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى النهوض بجودة خدمات الاستقبال بالإدارة العمومية
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات:

XLVII- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: عدد .
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ألفة الصولي حرم الورتاني

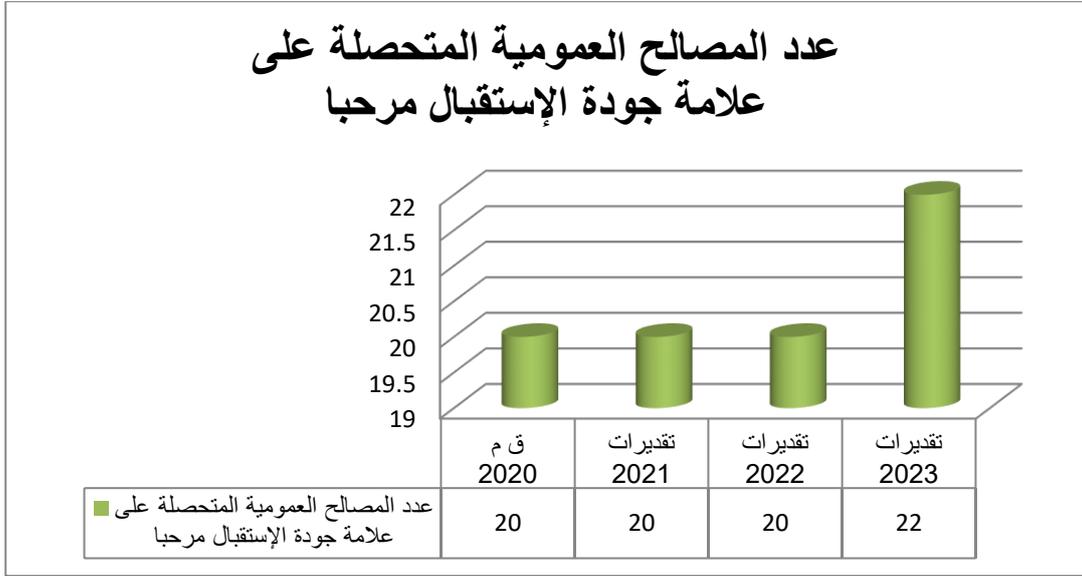
XLVIII- قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
22	20	20	20	-	-	-	عدد	عدد المصالح المتحصلة على علامة جودة الإستقبال "مرحبا"

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تنفيذ خطة عمل لتأهيل فضاءات الاستقبال بالمصالح العمومية بالقطاعات ذات الأولوية لجعلها مطابقة للمعايير والمواصفات المنصوص عليها بعلامة "مرحبا".
- وضع برنامج تكوين حول جودة الاستقبال بالمصالح العمومية يشمل علامة مرحبا ومواثيق الجودة.
- تكريس آلية "ميثاق المواطن" وتعميمها على الهياكل العمومية.

18. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 2-2-6

تسمية المؤشر: عدد المسارات الإدارية التي تمت مراجعتها

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

-XLIX- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تبسيط الإجراءات الإدارية وإعادة هندستها
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى ملائمة وتطوير المسارات الإدارية للإستجابة لمتطلبات الجودة المنتظرة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفرعات:

-L- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: عدد .
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ألفة الصولي حرم الورتاني

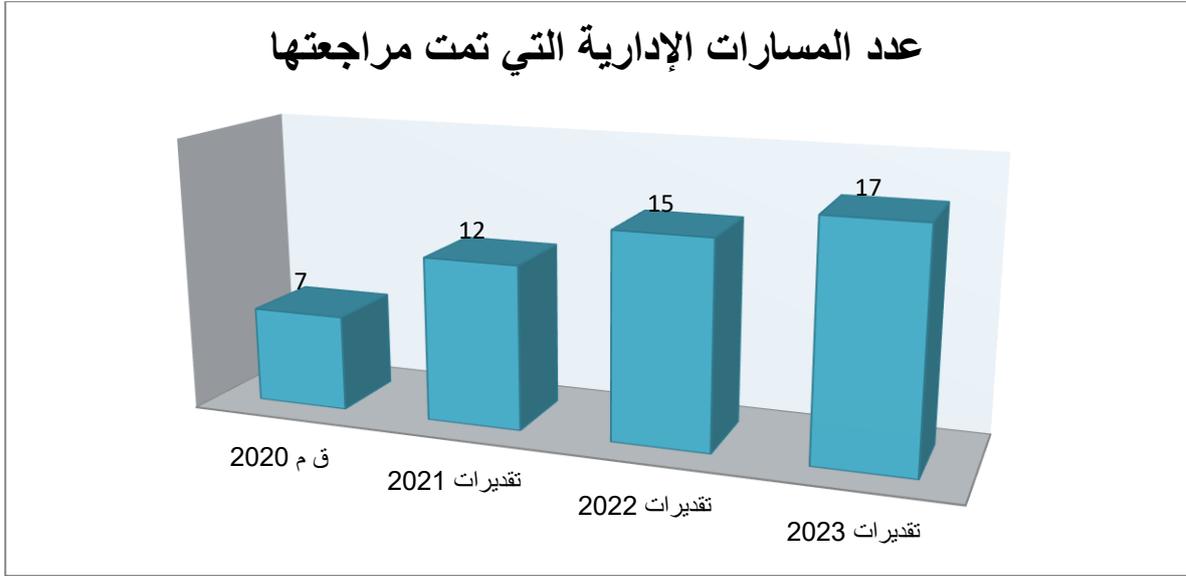
-LI- قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
17	15	12	7	-	-	-	عدد	عدد المسارات الإدارية التي تمت مراجعتها

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تبسيط عدد من المسارات الإدارية الموجهة للمواطن والمؤسسة وفق مقارنة أحداث الحياة من خلال تحديد المسارات ذات الأولوية من وجهة نظر المواطن والمؤسسة وتقديم مقترحات لإعادة هندستها في إطار مقارنة تشاركية مع الهياكل المعنية وأخذا في الاعتبار لرأي المتعامل مع الإدارة
- متابعة مدى تنفيذ وتجسيم مقترحات التبسيط

18. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 3-2-6

تسمية المؤشر: العدد الجملي لدور الخدمات الإدارية المحدثة بجميع أصنافها

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

LII- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تبسيط الإجراءات والخدمات الإدارية وإعادة هندستها
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى مزيد تقريب الخدمات من مستعملها.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفرعات:

LIII- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: عدد .
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ألفة الصولي حرم الورتاني

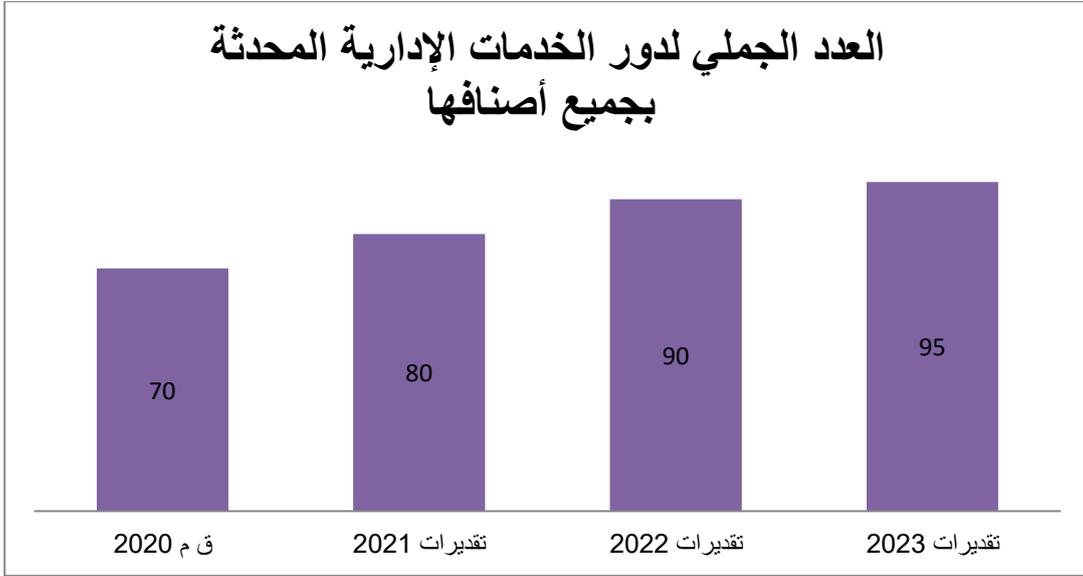
LIV- قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
95	90	80	70	-	-	-	عدد	العدد الجملي لدور الخدمات الإدارية المحدثة بجميع أصنافها

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تقييم أداء دور الخدمات المحدثة سابقا و إستراتيجية عملها
- إحداث دور خدمات جديدة مواكبة لمتطلبات الجودة

18. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 1-3-6

تسمية المؤشر: عدد الخدمات العمومية الإلكترونية التي تم تقييمها وتطويرها بإعتماد مقياس تقييم الخدمات الإلكترونية
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

-LV الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير الإدارة الإلكترونية وإرساء الحكومة المفتوحة
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى تقييم وتطوير الخدمات العمومية الإلكترونية طبقاً للمقاييس المعمول بها وطنياً ودولياً.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات:

-LVI التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: عدد .
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ألفة الصولي حرم الورتاني

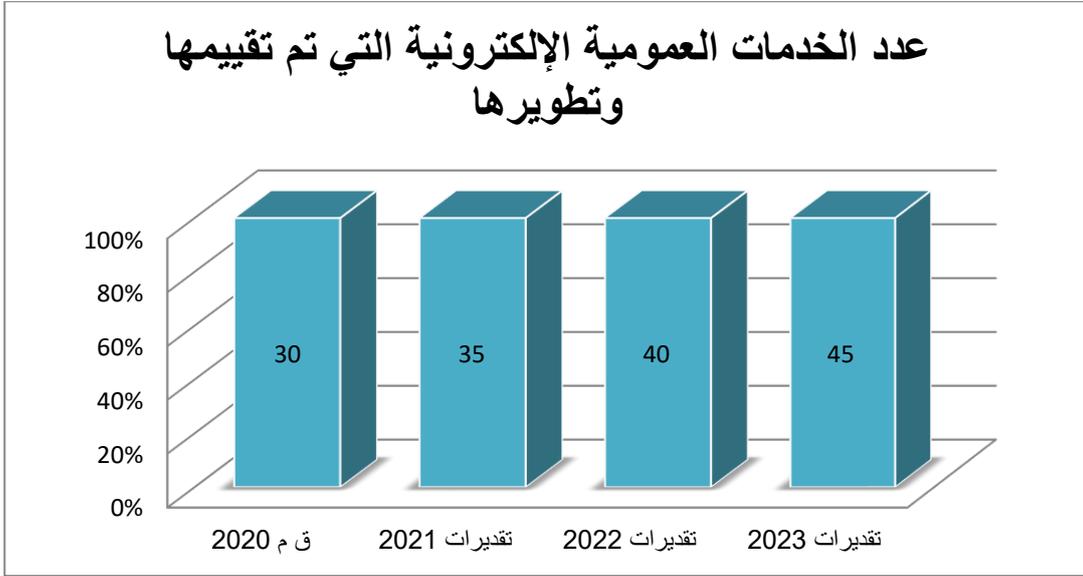
-LVII قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
45	40	35	30	-	-	-	عدد	عدد الخدمات العمومية الإلكترونية التي تم تقييمها وتطويرها بإعتماد مقياس تقييم الخدمات الإلكترونية

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

رسم بياني لتطور المؤشر:



16. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- وضع مقياس لتقييم عدد من الخدمات العمومية الإلكترونية واتخاذ إجراءات لتطويرها وتحسينها بالتعاون مع الهياكل العمومية المعنية.

- تطبيق المقياس على عدد من الخدمات الإدارية على الخط.

17. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 2-3-6

تسمية المؤشر: عدد الإستشارات العمومية المنظمة عبر البوابة الوطنية للمشاركة العمومية
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

-LVIII- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير الإدارة الإلكترونية وإرساء الحكومة المفتوحة
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى الرقي بعمل البوابة الوطنية للمشاركة العمومية في إطار إرساء الحكومة المفتوحة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفرعات:

-LIX- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: عدد .
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ألفة الصولي حرم الورتاني

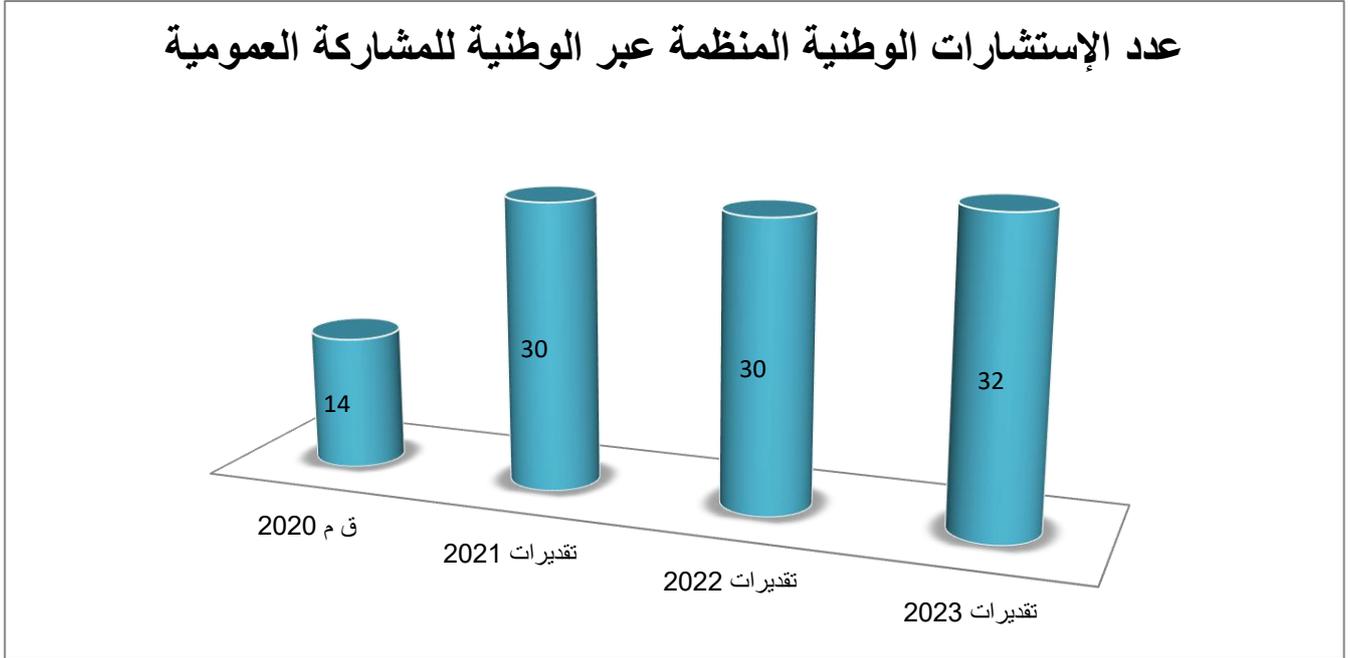
-LX- قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
32	30	30	14	-	-	-	عدد	عدد الإستشارات العمومية المنظمة عبر البوابة الوطنية للمشاركة العمومية

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- اتخاذ الإجراءات الضرورية والقيام بالأعمال اللازمة لحث الهيكل العمومية على استعمال البوابة الوطنية للمشاركة العمومية (تنظيم أيام تحسيسية، دورات تكوينية، إرساء اطار تنظيمي، القيام بتقرير تقييمي لاستعمال البوابة).

18. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 3-3-6

تسمية المؤشر: عدد التعهدات المنجزة في إطار خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

-LXI الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير الإدارة الإلكترونية وإرساء الحكومة المفتوحة
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى إحترام تعهدات السلط العمومية تجاه شركائها في إطار خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفرعات:

-LXII التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ألفة الصولي حرم الورتاني

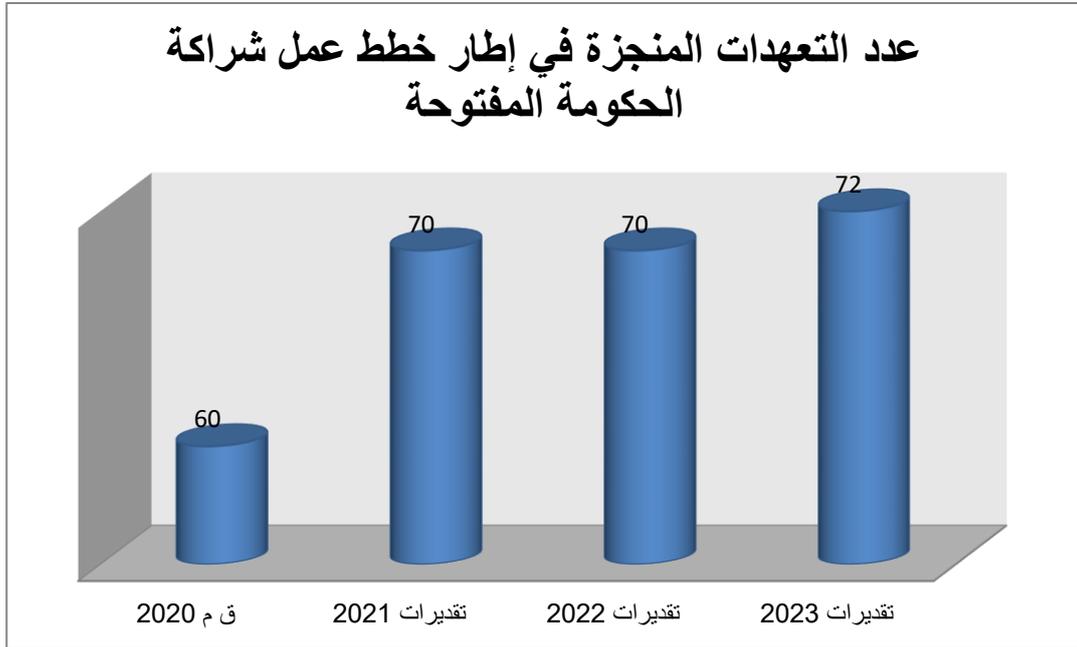
-LXIII قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
72	70	70	60	-	-	-	نسبة مائوية	عدد التعهدات المنجزة في إطار خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

16. رسم بياني لتطور المؤشر:



17. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- يتم كل سنتين وضع خطة عمل خاصة ببرنامج شراكة الحكومة المفتوحة بتونس. وخلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2018-سبتمبر 2020 سيتم العمل على تنفيذ 13 تعهدا في شكل مشاريع تهتم مختلف محاور الحكومة المفتوحة.

18. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

بطاقة المؤشر:

رمز المؤشر: 4-3-6

تسمية المؤشر: عدد مجموعة البيانات العمومية التي تم فتحها على بوابات البيانات المفتوحة
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

LXIV- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث الخدمات الإدارية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير الإدارة الإلكترونية وإرساء الحكومة المفتوحة
4. تعريف المؤشر: يهدف هذه المؤشر إلى إضفاء مزيد من الشفافية على البيانات الإدارية وفتحها وفقا للمقاييس المعمول وطنيا ودوليا.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. التفريعات:

LXV- التفاصيل الفنية للمؤشر

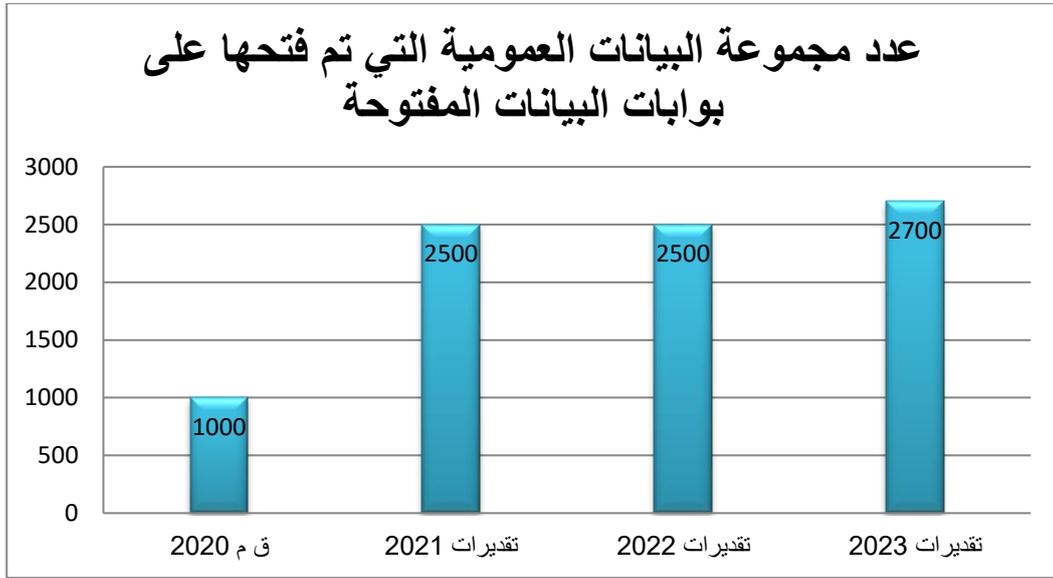
7. طريقة احتساب المؤشر:
8. وحدة المؤشر: عدد .
9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من
11. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
12. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ألفة الصولي حرم الورتاني

LXVI- قراءة في نتائج المؤشر

14. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2020	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2023	2022	2021		2019	2018	2017		
2700	2500	2500	1000	-	-	-	عدد	عدد مجموعة البيانات العمومية التي تم فتحها على بوابات البيانات المفتوحة

15. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:



16. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- حث الوزارات ومختلف الهياكل العمومية على نشر بياناتها العمومية في شكل مفتوح بالبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة وبعدها من البوابات القطاعية
 - مواصلة جرد البيانات العمومية
 - العمل على نشر البيانات المفتوحة بالبوابات المذكورة
- #### 17. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالصورة الكافية، يجعل هذا الهدف صعب المنال.

بطاقات المتدخلين العموميين

بطاقات المتدخلين العموميين في برنامج القيادة والمساندة

- المؤسسة : المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"
- الغرض (النشاط الرئيسي) : ثقافي - أكاديمي
- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي (إذ وجد) : لا يوجد

- الشكل القانوني : مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية
- مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية
- منشأة عمومية

- مراجع نصوص الأحداث و التنظيم :
 - قانون أوامر الإحداث : قانون عدد 116 لسنة 1992 المؤرخ في 30 ديسمبر 1992.
 - التنظيم الإداري و المالي : أمر عدد 315 لسنة 2019 المؤرخ في 21 مارس 2019 .
 - الجمعية العامة التأسيسية الأولى : 01 ديسمبر 2012
- المعرف الجبائي : Z/N/N000281916.
- المعرف لدى الجمارك : Z0281916.
- السجل التجاري : C0172322008
- تاريخ الانخراط بنظام الضمان الاجتماعي : 1983

الصندوق الوطني للتقاعد والحياة الاجتماعية

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

ج

ب

أ

م

ك

صنف إستثنائي

● صنف المؤسسة :

● النظام الأساسي للأعوان

اتفاقية مؤسسة

اتفاقية قطاعية مشتركة

نظام أساسي خاص

النظام الأساسي العام للتوظيف العمومية

● وزارة الإشراف : رئاسة الحكومة

● عنوان المقر الاجتماعي للمؤسسة : 25 شارع الجمهورية - قرطاج حنبعل 2016.

● الهاتف : 71.731.824 - 71.277.275 الفاكس : 71.731.204

● موقع الواب : www.beitalhikma.tn البريد الإلكتروني : baitelhekma@email.ati.tn

□

إطار الأداء :

الإستراتيجية العامة :

دعم الثقافة التونسية في مختلف المجالات والعمل على إشعاعها.
 جمع أعلام الثقافة البارزين وتمكينهم من مواصلة تطوير البحث في مختلف مجالات النشاط الفكري والعلمي وتبادل المعلومات.
 المساهمة في إثراء اللغة العربية والسهر على سلامة استعمالها وتجميع قدراتها وتطويرها لكي تواكب مختلف العلوم والفنون، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الشبيهة بها في العالم.
 المساهمة في العناية بالتراث في مجالات البحث والنشر.
 تأليف المعاجم والموسوعات وترجمة المؤلفات.
 تنظيم ندوات ومحاضرات في مجالات اهتمام المجمع.
 تشجيع الإبداع ونشر مؤلفات ذات طابع علمي وأدبي وفني.
 تقديم آراء حول المسائل التابعة لاختصاصها والتي قد ترى سلطة الإشراف أو غيرها من الوزارات أو المؤسسات أن تعرضها عليها

تحديد المساهمات في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

أهم الأولويات والأهداف :

دعم الثقافة التونسية في مختلف المجالات والعمل على إشعاعها.
 جمع أعلام الثقافة البارزين وتمكينهم من مواصلة تطوير البحث في مختلف مجالات النشاط الفكري والعلمي وتبادل المعلومات.
 المساهمة في إثراء اللغة العربية والسهر على سلامة استعمالها وتجميع قدراتها وتطويرها لكي تواكب مختلف العلوم والفنون، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الشبيهة بها في العالم.
 المساهمة في العناية بالتراث في مجالات البحث والنشر.
 تأليف المعاجم والموسوعات وترجمة المؤلفات.
 تنظيم ندوات ومحاضرات في مجالات اهتمام المجمع.
 تشجيع الإبداع ونشر مؤلفات ذات طابع علمي وأدبي وفني.
 تقديم آراء حول المسائل التابعة لاختصاصها والتي قد ترى سلطة الإشراف أو غيرها من الوزارات أو المؤسسات أن تعرضها عليها

مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :

بطاقات المتدخلين العموميين في برنامج الإعلام والتكوين والإتصال

بطاقة عدد 1: وكالة تونس إفريقيا للأنباء

البرنامج الذي يتضمن الفاعل العمومي: الإعلام والتكوين والاتصال
التعريف

- 1 . النشاط الرئيسي : جمع وتوزيع الأخبار
- 2 . ترتيب الفاعل العمومي
- 3 . مرجع الأحداث : الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 19 لسنة 1961
- 4 . مرجع التنظيم الإداري والمالي : النظام الأساسي ومجلة الشركات التجارية
- 5 . تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج : عقد برنامج 2007 / 2009

II / إطار الأداء

1 . الإستراتيجية العامة

تكريس تحول الوكالة من مرفق حكومي إلى مرفق عمومي حيث تسعى لتغطية كل الأنشطة الرسمية بكل تجرد وحيادية ونقل مشاغل المواطنين في كل ربوع الوطن عبر شبكة مكاتبها الجهوية.
الترفيغ في التمويل الذاتي والبالغ نسبة 10 % والمرور به إلى نسبة 15% في مرحلة أولى .

- 2 . تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة غير مباشرة.
- 3 . أهم الأولويات والأهداف: الترفيع في قيمة رأس المال البشري عبر سياسة تكوين قصد الترفيع في نسبة التأطير وتحسين جودة العمل داخل المؤسسة.
- 4 . مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

نسبة التأطير : 67 %

5 . الإجراءات المصاحبة ::

- * الترفيع في منحة الدولة بعنوان التأجير بما قيمته ألف دينار
- * عرض دليل الإجراءات الخاصة بالصفقات طبقا للإجراءات المبسطة على أنظار مجلس الإدارة

III / الميزانية

ميزانية سنة 2021

	* المصاريف : - نفقات الأعوان - نفقات التصرف
	المجموع :
1.230 9.720	* المداخيل : - الموارد الذاتية - دعم الدولة

الوحدة : مليون دينار

ميزانية التصرف : ألف دينار
ميزانية التجهيز : ألف دينار

بطاقة عدد 1: مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات "إفادة"

I- التعريف:

1- النشاط الرئيسي:

- * رصد واقع القطاع الجمعياتي وجمع المعطيات والمعلومات المتعلقة به، وطنيا ودوليا وتحليلها وتوثيقها وإرساء بنوك أو قواعد معلومات في الغرض،
- * إجراء البحوث والدراسات التقييمية أو الاستشرافية حول مجال النشاط أو القطاع المعني وتطوره وإعداد تقارير تأليفية والمساهمة في إصدار منشورات دورية ووظيفية تخص تلك المجالات،
- * تيسير الاتصال بين مختلف الجهات المتدخلة في القطاع أو مجال النشاط ذي الصلة،
- * المساعدة على وضع السياسات والبرامج الهادفة إلى مزيد دعم العمل الجمعياتي،
- * تنظيم ندوات تدريب ودورات تكوين وإقامة ملتقيات والأيام الدراسية والتظاهرات.

2- ترتيب الفاعل العمومي:

3- مرجع الأحداث:

تم إحداث مركز "إفادة" للجمعيات بمقتضى الأمر عدد 688 لسنة 2000 مؤرخ في 5 أفريل 2000 يتعلق بإحداث مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات وضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق سيره. وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية وتخضع إلى إشراف رئاسة الحكومة. ويتكفل المركز بإنجاز المهام المتعلقة بالميدان الجمعياتي في نطاق الفصل 2 من القانون عدد 100 لسنة 1999 المؤرخ في 13 ديسمبر 1999.

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي:

يضبط الأمر عدد 2378 لسنة 2004 المؤرخ في 14 أكتوبر الهيكل التنظيمي لمركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات.

5- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:

II- إطار الأداء:

1- الاستراتيجية العامة:

* إعادة هيكلة المركز وتطوير نشاطه

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: غير مباشر

3- أهم الأولويات والأهداف

المحاور	الاهداف	العمليات والانشطة	مؤشرات قياس الاداء
التنظيم الإداري والحوكمة	المصادقة على دراسة إعادة هيكلة المركز ومراجعة النظام الأساسي للأعوان	-مناقشة الهيكل التنظيمي والنظام الأساسي للأعوان الجديد مع سلطة الاشراف (قصد المصادقة عليه)	المصادقة على الهيكل التنظيمي المصادقة على النظام الأساسي للأعوان مع سلطة الاشراف
	اعداد أدلة إجراءات ومنظومات للرفع من مستوى الحوكمة والتصرف الرشيد.	1-تركيز منظومة لمتابعة التصرف في الميزانية 2-تركيز منظومة المحاسبة التحليلية 3-تطوير موقع واب مركز إفادة	1-منظومة لمتابعة التصرف في الميزانية منجزه وفي طور التطبيق 2-منظومة المحاسبة التحليلية منجزه وفي طور التطبيق 3- موقع واب إفادة تم تطويره
تطوير نشاط التكوين (جدول مصاحب)	الترفيغ في عدد الدورات الموجهة للجمعيات	القيام بالدورات التكوينية	-نسبة تطور الدورات التكوينية الموجهة للجمعيات سنويا -تطور عدد الجمعيات المستهدفة
دعم التعاون اللامركزي	الإعداد للشراكة بين مركز إفادة والهيكل المماثلة بالخارج	-التنسيق مع ممثلي الوكالة الفرنسية للتنمية للاتصال بالهيكل الناشطة في مجال العمل الجمعيّ اتي بفرنسا -التنسيق مع ممثلي الوكالة الالمانية للتنمية للاتصال بالهيكل الناشطة في مجال العمل الجمعيّ اتي بألمانيا -اعداد اتفاقيات شراكة في الغرض	اتفاقيات شراكة ممضاة من جميع الأطراف وقابلة للتنفيذ
	عداد اتفاقيات تعاون وشراكة مع الهيكل المتدخلة في العمل الجمعياتي على مستوى وطني	الاتصال بالهيكل المعنية بالاتفاقيات الشراكة -ابرارم اتفاقيات شراكة - اعداد برنامج عمل لتفعيل الاتفاقيات	اتفاقيات شراكة ممضاة من كلّ الاطراف -برامج عمل جاهزة للتنفيذ والمتابعة

الجدول المصاحب (خلية التكوين)
المؤشرات الكمية للتكوين لمركز "إفادة"

	التقديرات	الإجازات			الوحدة	المؤشر لقياس الأداء	الهدف
					العدد	- المؤشر: التكوين لفائدة الجمعيات: • عدد الدورات التكوينية • عدد المستفيدين	الرفع من عدد الدورات التكوينية للجمعيات

بطاقة عدد 1: مؤسسة التلفزة التونسية

البرنامج : برنامج الاعلام و التكوين و الاتصال

III- التعريف:

- 6- النشاط الرئيسي: القيام بالمرفق العمومي وخدمة الصالح العام
- 7- ترتيب الفاعل العمومي: 3
- 8- مرجع الأحداث: الأمر عدد 1867 لسنة 2007 المؤرخ في 23 جويلية 2007
- 9- مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 1867 لسنة 2007 المؤرخ في 23 جويلية 2007.
- 10- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:

IV- إطار الأداء:

4- الاستراتيجية العامة:

تكريس صبغة المرفق الإعلامي و خدمة الصالح العام

5- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: غير مباشرة عن طريق الميزانية العامة للدولة

6- أهم الأولويات والأهداف

- دعم الإنتاج الوطني و تطوير المضامين و جودتها
- استكمال انجاز برنامج رقمنة الأرشيف التلفزيوني و المحافظة عليه
- إعادة هيكلة القنوات عبر تحويل القناة الثانية إلى قناة إخبارية
- تطوير وسائل العمل الصحفي و الإخباري ببعث غرفة أخبار مندمجة
- دعم الوحدات الجهوية و تطوير إعلام القرب

7- مؤشرات قياس الأداء و أهم الأنشطة

-تحسين نسب المشاهدة

-استرجاع مكانة التلفزة التونسية في مشهد الإنتاج الدرامي

-تحسين جودة الأعمال التلفزيونية

5- الإجراءات المصاحبة :

- مساندة مالية قصد خلاص ديون المؤسسة و الأحكام الصادرة في الغرضو التي تثقل كاهل المؤسسة تفاديا لتأثيراتها السلبية على تحقيق أهداف المؤسسة.
- المصادقة على الأمر الخصوصي لاقتناء الأعمال السمعية البصرية و تنفيذها

- المصادقة على الهيكل التنظيمي للمؤسسة
- المصادقة على قانون أساسي خاص بأعوان التلفزة التونسية
- المصادقة على قانون يعفي مؤسسة التلفزة التونسية من المعاليم الديوانية على غرار المؤسسات الثقافية.

-ميزانية مؤسسة الإذاعة التونسية لسنة 2021

الموارد	البيان	الاعتمادات المرصودة
	مساهمة المشتركين في شبكة التنوير	
	الإشهار	
	متفرقات	
	منحة الدولة	
	المجموع	

النفقات بقيمة أ.د	البيان	المبلغ
	تأجير الأعوان	
	التسيير	
	مصاريف الانتاج	
	التدخلات	
	المجموع	

بطاقة عدد 1: مؤسسة الإذاعة التونسية

I- التعريف:

- 11- النشاط الرئيسي: مرفق عمومي إذاعي
- 12- ترتيب الفاعل العمومي:
- 13- مرجع الأحداث: الأمر عدد 1867 لسنة 2007 المؤرخ في 23 جويلية 2007
- 14- مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 1867 لسنة 2007 المؤرخ في 23 جويلية 2007.

- 15- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:

II- إطار الأداء:

8- الاستراتيجية العامة:

يتم من خلال هذه الفقرة تحديد ملامح الاستراتيجية العامة للفاعل العمومي بما يتوافق مع استراتيجية البرنامج الذي تنضوي ضمنه

- 9- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: غير مباشرة

- 10- أهم الأولويات والأهداف

III -ميزانية مؤسسة الإذاعة التونسية لسنة 2021

الموارد	البيان	الاعتمادات المرصودة
	مساهمة المشتركين في شبكة التنوير	
	الإشهار	
	متفرقات	
	منحة الدولة	
	المجموع	

المبلغ	البيان	النفقات بقيمة أ.د.
	تأجير الأعوان	
	التسيير	
	مصاريف الانتاج	
	التدخلات	
	المجموع	